الاثنين 26 حزيران 2023
العدد 4948 السنة السابعة عشرة
Lundi 26 Juin 2023 nº 4948 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
نحو مقاربة مهنية جديدة للسياسات الاقتصادية

● ماهر سلامة
أيّ دور للبنان في العالم الجديد؟

● ورد كاسوحة
عن الملكية والطبقة الوسطى السابقة

إلغاء «البريفيه»... لإخفاء الأسوأ؟ [6]

لودريان: صعوبات لا تسقط فرنجية [2]

صُداع في الكرملين! [8 ـ 10]

(أ ف ب)

تحقيق

مياه شاطئ صيدا «غير مأمونة»
5

10
العراق
الشيوعي نحو التحالف مع الصدر

12
رياضة

فيكتور ويمبانياما
عملاق فرنسي يهدّد عروش الأميركيين

14
سينما

«سيسيك دم كثير» في حقول النفط الأميركي

المشهد السياسي

لودريان: صعوبات لا تسقط فرنجية

عاد الموفد الرئاسي الفرنسي جان إيف لودريان إلى بلاده حاملاً معه أثقال «زيارته المتعبة» للبنان، بعدما خرج خالي الوفاض والمنفق في التوصّل إلى ما يسمح بدفع المعنيين في لبنان وخارجه إلى إنتاج إطار للحل. وقبل أن يحزم حقائبه، نقل زوار لودريان عنه أنه سيزور السعودية قبل أن يعود منتصف الشهر المقبل إلى بيروت، وهو أسرّ إلى «أصدقائه» اللبنانيين بأنه لم يكن يتخيّل بأن الواقع بهذا السوء، مُقراً بأنه لم يجد أي أرضية مشتركة بين القوى السياسية، ولا حتى في ما يتعلق بالحوار «الذي يدعو الجميع إليه ولا أحد يريد أن يبادر للدعوة إليه»، في إشارة إلى رفض الرئيس نبيه بري تولّي المهمة، وتفادي البطريرك بشارة الراعي «التورط» في هذا الأمر.

خيبة الوسيط الفرنسي عزّزت الانطباع بصعوبة ما كانت باريس تسعى إليه. وثمة إجماع على أن لودريان أظهر استعداداً للتعاطي بواقعية وإعطاء مهل لتحقيق الأهداف، لكنه أيضاً كان صريحاً في اقتناعه بأنّ شيئاً جوهرياً لن يتغيّر قريباً.

وأبرز ما لفت انتباه من التقوا الموفد الفرنسي، حديثه الذي عكس إعطاء الفرنسيين أهمية مبالغاً فيها لنتائج الجلسة الأخيرة لانتخاب رئيس، إذ

> **يزور الموفد الفرنسي السعودية قريباً قبل أن يعود إلى بيروت خلال أسبوعين**

اعتبروا أن الـ 77 صوتاً التي لم تذهب إلى سليمان فرنجية بأنها ضده، ما يضعف حظوظه. وبدا متعارضاً مع قراءة حلفاء فرنجية لنتائج الجلسة، خصوصاً لجهة أن الأرقام لا تحسم الأمور السياسية، فضلاً عن أن النواب الـ 18 الذين لم يصوّتوا أيضاً لمرشح القوى المتقاطعة ليسوا ثابتين على موقف.

وكانت لهذه المقاربة تفسيرات كثيرة، خصوصاً لدى خصوم فرنجية ممن عبّروا عن قناعتهم بأن فرنسا تراجعت عن مبادرتها ودعمها لفرنجية، ما دفع بزوار لودريان إلى سؤاله مباشرة عن الأمر، فكان جوابه صريحاً بالنفي، لكنه أرفق جوابه باستفسار عن «السبيل لإيصال فرنجية إلى قصر بعبدا». وقد حصل هذا النقاش تحديداً مع وفد حزب الله الذي التقى به لودريان حوالي ساعتين، وخلالهما أسمع الوفد مضيفه شرحاً لكل الأسباب التي تدفع الحزب إلى القول بأن «لا تراجع عن فرنجية».

وبينما نقل لودريان «حرص بلاده على التنسيق مع الحزب وأخذ هواجسه بجدية مطلقة»، حصل نقاش أولي حول موضوع الحوار الذي أكد الحزب أنه «لا يجب أن يكون مشروطاً»، أما التفاصيل المتعلقة فستكون «مدار بحث مع الفرنسيين» في الأسابيع المقبلة.

وبينما نفت المصادر وجود تراجع، فضّلت الحديث عن ما أسمته «تعبأ فرنسياً جراء الاصطدام بمعوقات داخلية وغياب أي تعاون خارجي مع فرنسا في ما يتعلق بمبادرتها، تحديداً من المملكة العربية السعودية»، وكشفت المصادر أن لودريان خلال اجتماعه بفرنجية على مأدبة غداء في قصر الصنوبر لم يتردّد في سؤاله عن رأيه بالخيار الثالث، فضلاً عما إذا كان واثقاً من حدود القدرة التي تملكها قوى لبنانية داخلية (وكان يعني حزب الله وحركة أمل)، وإذا ما كان الثنائي سيسير في دعمه حتى النهاية.

وقالت المصادر إن «باريس لم تتراجع، هي تتمسك بمبادرتها من منطلق فهمها لموازين القوى ووجود رغبة لديها بالحفاظ على علاقة موضوعية مع حزب الله الذي يدرك الجميع أنه لا يمكن فرض رئيس من دون موافقته، لكنها تدرك أيضاً أنها غير قادرة على إنتاج تسوية من دون موافقة الدول الغربية والعربية».

(هيثم الموسوي)

وكان لافتاً في هذا السياق ما نُقل عن السفير السعودي في بيروت وليد البخاري وصفه زيارة لودريان بـ«الإيجابية»، وقال أمام زواره إن الرياض تؤيد الدور الفرنسي «رغم وجود بعض الخلاف في وجهات النظر الذي سيتكفّل الوقت بحلّه»!

(الأخبار)

تقرير

الإمارات: ملاحقة اللبنانيين مستمرّة!

يبدو أن حكام دولة الإمارات العربية المتحدة لم يتخلوا عن سياسة مطاردة بعض اللبنانيين، بعد مقتل اللبناني غازي عز الدين تحت التعذيب الشهر الماضي. فقد كُشف أمس عن إقدام السلطات الإماراتية على توقيف قنصل لبنان الفخري في مدينة كوريتيبا البرازيلية نزار هاشم، أثناء مروره بالإمارات في طريقه من لبنان إلى الصين. وقد أوقف هاشم في المطار، وأبقي وجه الاحتلال الإسرائيلي، ونشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي يدل على ذلك.

من جهة أخرى، تنتظر عائلات محكومين من الرهائن اللبنانيين في سجون الإمارات مدى جدية الوعد الذي قطعه حكام الدولة بإصدار عفو عام وإطلاق سراحهم جميعاً عشية عيد الأضحى.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

خلاصة لودريان: رحلة البحث عن «إكسير لبنان»

يعتقد كثيرون أن فرنسا قد تكون تورّطت في إعلانها تعيين موفد رئاسي جديد قبل جلسة 14 حزيران الماضي، بعدما ثبّتت زيارته للبنان الانقسام السياسي الحاد الذي يشكل جوهر الأوراق التي يحملها إلى رئيسه إيمانويل ماكرون. وهو إذ وعد بعودة غير بعيدة، إلا أن أحداً لا يمكنه الجزم، من الآن، ما إذا كان سيحمل مزيداً من الأسئلة، أو مبادرة عملية قابلة للعيش.

زيارة لو دريان كشفت ليس فقط عن تعمّق الهوّة بين الفرقاء اللبنانيين، بل عن عجز القوى الخارجية في إحداث خرق نوعي في حال استمرار لبنان عنواناً ثانوياً في اهتماماتها. لكن الأهم هو أن أيّ ضغط من الخارج نحو اتفاق ما، لن يلغي الآثار الخطيرة للمعركة الرئاسية على الواقع اللبناني. ربما يكون الاستنتاج مستعجلاً بعض الشيء، لكن معرفة أحوال الجماعات اللبنانية تكفي لتوقّع ما هو أسوأ بالنسبة إلى بقيّة العشرية الثالثة من هذا القرن.

لا حاجة إلى قراءة أوراق لو دريان لمعرفة حقيقة ما تحتويه. فيها الكثير من الكلام المنقول عن لسان هذا أو ذاك من الفاعلين في لبنان، لكن العناوين الرئيسية تركز على أن اللبنانيين ليسوا في مرحلة

> **محطة الاجتماع مع حزب الله جعلت الموفد الفرنسي يتحفّظ على اعتبار مبادرة فرنجية - سلام وكأنها منتهية**

تقديم التنازلات من أجل تسوية وطنية يدعمها الخارج ويساعد في تنفيذها وتأمين متطلباتها على صعيد رفع الحصار المفروض على لبنان. وعندما كان لو دريان يكرر أمام من التقاهم أن المشكلة لبنانية في الأصل، لم يكن يكتشف البارود، لكن مجرد إصراره على قول ذلك يعكس الصعوبات التي تمنع الخارج من إقناع الجميع بتسوية واحدة. ولعل أهم ما خرج به لو دريان هو أن لا مكان، بعد الآن، لتمرير كذبة اللبنانيين بحل وفق قاعدة لا غالب ولا مغلوب.

في جدول لقاءات المسؤول الفرنسي، كان هناك ما هو مفصلي. وليس في التوصيف انتقاص من قيمة أحد. لكن لو دريان وجد نفسه أمام مرحلتين، يفصل بينهما اجتماعه الطويل مع حزب الله، ما يجعل محضر هذا الاجتماع يحتل القسم الأكبر من أوراقه.

وهذا ليس لأن الحزب يمثل نقطة مركزية في أي مشروع تسوية داخلية فحسب، بل لأن لو دريان، العارف بمواقف الجميع من تسوية فرنجية - سلام، سمع من الحزب مطالعة شاملة، بدأت بعنوان الاستمرار في دعم ترشيح سليمان فرنجية، وخلصت إلى أن الحزب لا يملك خطة بديلة. وما بين تثبيت الموقف والجزم بعدم وجود بديل، كان هناك كثير مما قاله الوفد، من تشخيصه لطبيعة جلسة 14 حزيران، وقراءته لنتائج التصويت فيها، وتقديره لمواقف القوى المتحالفة ضد فرنجية وكيف ستتصرف في المرحلة المقبلة، مع شروحات حول أسباب دعم فرنجية، وعرض شمل تصوراً يتجاوز ملف الرئاسة، وتقديم المشهد اللبناني وفق صياغة تتماشى مع واقع المنطقة والحلول الكبيرة.

المدققون في لقاءات لو دريان لمسوا تبدّلاً في لهجته بعد هذا اللقاء. فهو، قبل الاجتماع بوفد الحزب، استفاض في عرض الصعوبات التي تعيق توصّل اللبنانيين الى حل سريع، وكانت لديه قراءة لجلسة 14 حزيران مفادها أن نتائج التصويت قضت على مشروع تسوية فرنجية – سلام، ما جعله يسأل عن الخيارات البديلة، كما فعل في مستهلّ الاجتماع مع وفد حزب الله. صحيح أنه صاغ السؤال بطريقة لطيفة وناعمة، لكن جوهر موقفه كان: هل من خطة بديلة؟

في الجزء الثاني من لقاءاته، خرج المجتمعون ليتحدثوا عن غموض يكتنف موقف فرنسا من التسوية. أجمع هؤلاء على أن لدى الفرنسيين جديداً، لكنهم لم يعلنوا خروجهم من مبادرة التسوية. وبعد لقاءات غير معلنة أجراها الموفد الفرنسي، لم تتجاوز جوجلة للآراء مع جهات معنية بالملف الرئاسي، خرج آخر من اجتمع معه بأن لو دريان سيغادر لبنان محبطاً نتيجة الأسباب العميقة للأزمة. حتى إن البعض ذهب الى أن الرجل لم يقدر على إخفاء غضبه من تحميل بلاده مسؤولية المبادرة، وألقى عبارات مختصرة أمام منتقدي حكومته، أوضح فيها أن فرنسا تتعامل مع الواقع اليوم، وليس مع التاريخ الذي مضى. وبعد انتهاء الزيارة، قال آخر المجتمعين به إن فرنسا ستعطي مبادرتها فرصة أخيرة، وستعود الى بحث معمّق مع السعودية والولايات المتحدة في إمكانية إحداث خروقات لبنانية نوعية. ونقل عنه قوله لأحد زواره إن الرئيس نبيه بري أخطأ في قراءة وليد جنبلاط هذه المرة، وإن الأخير يبحث عن ضمانات تكاد تشبه ضمانات حزب الله. كذلك نُقل عنه أن المسيحيين لا يتعاملون بواقعية مع التغييرات الكبيرة التي عصفت ببلادهم. ولاحظ أن حزب الله غير مقدّر تماماً لأزمة الثقة بينه وبين قوى كثيرة في البلاد.

على أن أخطر ما خرج به الموفد الرئاسي الفرنسي كان في أنه لم يعثر في لبنان على مرجعية قادرة على إدارة حوار لبناني - لبناني. فرئيس المجلس قال له إنه صار طرفاً في المعركة، وهو محبط بعد رفض الآخرين لحوار في ضيافته. والبطريرك الماروني بشارة الراعي تعرّف عن كثب على الانقسامات التي حالت دون إدارته حواراً بين المسيحيين أنفسهم، فكيف عليه أن يدير حواراً وطنياً. ولمس لو دريان أنه في غياب الشخصيات الوطنية الكبيرة، وفراغ المؤسسات الدستورية، ليس هناك سوى «خارج ما» قادر على جمع هؤلاء حول طاولة حوار، لكن الأمر يحتاج الى تحديد دقيق لجدول أعمالها للتوصل إلى نتيجة، ذلك أن أحداً لا يحتاج الى مزيد من الابتسامات الصفراء.

على الطريقة اللبنانية، يمكن كتابة عشرات القصص عن زيارة الموفد الفرنسي، وعلى الطريقة اللبنانية نفسها، سيعتمد كثيرون خطاً ويتبنّون مواقف تقوم على قراءتهم، هم، لنتائج لقاءاتهم مع الموفد الفرنسي. فيما ستجد باريس نفسها مضطرة إلى أيام للتوضيح بأن ما ينسب إليها غير دقيق، أو غير صحيح. ولن يُحسم الجدل إلا متى أعلنت فرنسا موقفاً واضحاً. وفي انتظار عودة الرجل مرة جديدة، فإن الجميع ينتظر منه كلاماً لا أسئلة. وهو ما يدفعه الى التفكير منذ الآن بأن عليه مسؤولية غير عادية إزاء كل كلمة سيقولها من الآن فصاعداً، وخصوصاً أن شركاء فرنسا في الملف اللبناني يظهرون استعداداً للانقضاض على المبادرة الرئيسية، وهم متوثّبون لإشهار معركتهم لإيصال قائد الجيش إلى بعبدا.

تقرير

لودريان: كلام «حمّال أوجه» حول تسوية فرنجية - سلام

غسان سعود

في اجتماعاته في بيروت، كان الموفد الرئاسي الفرنسي جان إيف لودريان مستمعاً غالبية الوقت. إذا كان الاجتماع ساعة، استمع خمسين دقيقة وتحدّث عشراً. تفاعل إيجاباً مع كل ما سمعه من أفكار، مسجّلاً الملاحظات. لم يكن يقرأ من ورق مكتوبة، لكنه ردّد في كل الاجتماعات تقريباً أفكاراً رئيسية، منها:

- «لا يمكن للرئيس المقبل للجمهورية إلا أن يكون توافقياً». وهي عبارة بسيطة بالنسبة إلى البعض وتتناغم مع ما يردّده الفرنسيون عن وجوب الاتفاق، لكنها تتناقض في واقع الأمر مع كل الاعتقادات الدفينة المراهنة على فرض رئيس أو كسر فريق. وإذا كان لودريان قد كرّر عبارته الأولى في كل الاجتماعات، فإن فريق السفارة في بيروت، كان يتولى «لبننة» العبارة أمام الحاضرين بالقول: «رئيس لا يمثل انتصاراً لفريق على فريق؛ رئيس يكرس معادلة لا غالب ولا مغلوب، رئيس يترجم نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة».

خلال اجتماعه مع النواب «التغييريين»، مثلاً، استمع لودريان بإيجابية إلى نظرياتهم بشأن الإصلاح والتغيير و«المشروع»، قبل أن يلفت نظرهم إلى أن الانتخابات الأخيرة منحتهم 12 نائباً وليس 65 أو 128؛ وهذا يعكس توازنات شعبية وسياسية يجب التعامل معها بواقعية. مع العلم أن «التغييريين» كانوا في هذا الاجتماع متناغمين بعضهم مع بعض، ولم يناقض بعضُهم بعضاً في الطروحات.

- «على اللبنانيين أن يتحاور بعضهم مع بعض»، تكراراً لما حاول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن يفعله منذ مبادرته الأولى حين تصدّى لبعض الطروحات البطولية ونبّه بعض المجتمعين معه (تحديداً سامي الجميل وسمير جعجع) في قصر الصنوبر إلى وجوب التوقف عن إضاعة الوقت في قضايا أكبر منهم بكثير مثل سلاح الحزب. مع العلم أن الحزب والحركة والبطريركية المارونية وكتلة الاعتدال الوطني والنائب السابق وليد جنبلاط ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل يكررون الدعوة إلى الحوار مقابل رفض واضح من قبل القوات و«التغييريين»، والتباس موقف الكتائب وبعض المستقلين. إذ أن الحوار هو أمر عادي بالنسبة إلى كثيرين، لكنه يناقض مبرر وجود قوى أخرى مثل «القوات» التي لا تملك ما تقدّمه للرأي العام سوى التعبئة الحربية والتحريض.

وغالباً ما أضاف لودريان هنا أن «الفرنسيين لا يريدون الحلول محل اللبنانيين في تنظيم أو قيادة الحوار الذي يقع على عاتقهم، خصوصاً في ظل دعوة البطريركية المارونية للحوار». وهو ما يدحض ما أشيع عن حوار لبناني - لبناني في باريس، ويعطي زخماً كبيراً لمسعى البطريركية الحواري، معيداً ضخ روح إيجابية في علاقة بكركي - الإليزيه. والواضح في هذا السياق أن باريس تتطلع إلى لعب بكركي دوراً محورياً في تخريج أي اتفاق لبناني - لبناني مقبل.

- في ما يشبه التبرير المتواصل، وتأمين الغطاء المسيحي اللازم له، وهو ما يوافق عليه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي يمضي قدماً في توطيد التفاهم مع البطريركية المارونية، فيما يعارضه بشدة قائد القوات سمير جعجع، الذي يعاني عقدة نقص، كونه كان يعتقد بعد الانتخابات، أن ما حقّقه، يفرض على الغرب والسعودية التعامل معه كمرجعية مسيحية أولى، وليس مع بكركي. ومع التناغم بين بكركي وباسيل بفعل الأصداء المشتركين الكثر، ومنهم مطارنة أساسيون ورؤساء رهبانيات، بات جعجع يعتبر الحرص الفرنسي المستجد على دور بكركي، بضغط ومتابعة فاتيكانية، تحدياً مباشراً له.

أكّد لودريان في كل الاجتماعات أن «المبادرة الفرنسية كانت خياراً، اعتمدته باريس بعد ثمانية أشهر من الفراغ، لم يتخللها أي حوار جدي بين اللبنانيين». وهو اكتفى، في كل الاجتماعات، بهذه العبارة من دون أيّ إضافات: لم يتحدث عنها بصيغة الماضي، ولا بصيغة الحاضر أو المستقبل. برّر الموقف الفرنسي لكنه لم يبنِ عليه؛ لم يقل لأحد بأنّ الفرنسيين تخلّوا عن مبادرتهم كما لم يقل لودريان أبداً بأن جلسة 14 حزيران أنهت المبادرة الفرنسية أو عزّزت حظوظ مرشح على حساب آخر، لكنه قال إن الجلسة الأخيرة عقّدت الأمور و«صعّبت أكثر تسويق المبادرة في الداخل والخارج»، و«أعادت تكريس الانقسام اللبناني الغلموني الذي لا يتيح لفريق أن ينتصر على فريق». لكن مبدأ وصول رئيس للجمهورية مطمئن لفريق مقابل رئيس حكومة مطمئن لفريق آخر، هو طرح قائم، بمعزل عن رئيس مجلس النواب وشكل الحكومة.

وإذا كان لودريان واضحاً في إشارته في غالبية الاجتماعات، إلى التزام الفرنسيين وحرصهم على «العلاقة المميزة» مع الحزب، فإنه أشار خلال اجتماعه مع وفد الحزب إلى نقطتين أساسيتين:

- وجوب تفعيل الحزب قنوات إضافية لتعديل الموقف السعودي الذي لم يشهد التحول المنتظر لا بعد المصالحة الإيرانية – السعودية ولا بعد اجتماعات الرئيس الفرنسي الأخيرة مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، من دون أن يقطع الأمل أو ينعى المسعى الفرنسي المتواصل لإقناع السعوديين.

- وجوب تحقيق خرق مسيحي، إذ لا يمكن لأيّ تسوية رئاسية أن تبصر النور فعلاً دون شراكة مسيحية. وهو ما يؤكد أن الموقف المسيحي، معطوفاً على موقف بكركي، وقبله موقف الفاتيكان، كان له أثره على الموقف الفرنسي الذي عُدّل ليوازن بين مراكمة الثقة مع الحزب من جهة واحترام مبدأ الشراكة من جهة أخرى.

> **طالب الموفد الفرنسي بعض النواب بالتواضع وفتح الباب أمام بكركي لإطلاق حوار، ودعا حزب الله لبناء ثقة مع الكتلة المسيحية**

يعود لودريان إلى بيروت منتصف الشهر المقبل ليحاول تقديم خريطة طريق جديدة، من دون أن يربط ذلك بحوار لبناني - لبناني أو فرنسي - إيراني أو سعودي - إيراني، ومن دون أن يربطه أيضاً بالتسوية الفرنسية الرئاسية السابقة أو بأيّ صيغة أخرى.

جولة لودريان كانت وفق المنظار السياسي حفلة علاقات عامة، تعيد باريس بموجبها التموضع سياسياً في لبنان، من دون أن تفرّط بعلاقتها مع حزب الله. وإذا كانت تراجعت خطوة إلى الخلف بعد الموقف المسيحي - السعودي - الفاتيكاني، فإن مقدار التراجع هو خطوة واحدة لا اثنتين أو أكثر. وإذا كان الحزب ما زال متمسكاً بترشيح سليمان فرنجية فإن الفرنسيين لا يرون أيّ إمكانية للحل من دون الحزب، ولا إمكانية بالتالي، لحل بالقفز فوق ترشيح فرنجية... وهذا ما يجعل الانتظار عنصراً يتحكّم بحركة الجميع، لمعرفة ما سيحمل معه في زيارته المقبلة. وعندها يمكن الحصول على جواب حول ما إذا كانت مبادرته تقول بالإبقاء على معادلة فرنجية - سلام مع الضمانات اللازمة للجميع تحت سقف الحوار، أو الانتقال إلى مقاربة أخرى. مع التأكيد على أن المقاربة الفرنسية للحل لا تشمل لبنان فقط، ولا ترى إمكانية للنجاح دون اتفاق خارجي – داخلي.

تقرير

تيمور يخلف والده في رئاسة «الاشتراكي»

تسلّم النائب تيمور جنبلاط من والده وليد جنبلاط أمس رئاسة الحزب التقدمي الاشتراكي، في ختام مؤتمره العام الـ 49. ووصل تيمور إلى الرئاسة بالتزكية. كما فاز بالتزكية أيضاً ظافر ناصر بموقع أمين السر العام، وحبوبة عون وزاهر رعد بموقعي نائبي رئيس الحزب.

وأسفرت الانتخابات عن فوز كلّ من: نشأت الحسنية، محمد بصبوص، ريما صليبا، مروى أبو فراج، لما حريز، رينا الحسنية، كامل الغصيني وحسين إدريس بعضوية مجلس القيادة.

وعقب إعلان النتيجة، توجه جنبلاط الأب إلى نجله «الحبيب تيمور» بالقول: «إن الحياة انتصار للأقوياء في نفوسهم لا للضعفاء، هكذا أوصانا المعلم كمال جنبلاط. سر ولا تخف، والله معك، مهما كانت تقلّبات الزمن، وتغيّر الأحوال، ومفاجآت الأقدار، كانت المختارة وستبقى، وكان الحزب الاشتراكي وسيبقى».

بدوره، خاطب الرئيس الجديد للحزب والده بالقول: «المسيرة مستمرة، مسيرة الأجداد، مسيرة كبيرنا كمال جنبلاط، وسنسير وأنت معنا لكي نطمئن، وسننتصر وأنت معنا، لا خوف على المستقبل، فالرجال رجال، والمبادئ مبادئ، والنضال مستمر».

وكان جنبلاط الأب قد تسلّم رئاسة الحزب عام 1977، عقب اغتيال والده كمال جنبلاط. وبنقله مقعده النيابي ومن ثمّ رئاسة الحزب إلى نجله تيمور، يكون النائب والوزير السابق قد أنهى 46 عاماً من الحياة السياسية.

وجهة نظر

الطريق إلى المُختارة زمن تيمور جنبلاط

يعود بي الزمن إلى عام 1946، إلى ذلك الوقت الذي فيه كمال جنبلاط خطاباً في بلدة بيصور مُتوجّهاً إلى الجمهور:

«إنّي أعتقد أنكم تُخطئون عندما تنظرون إلى كواحد من آل جنبلاط، فأنا لا أريدُ منكم هذه النظرة. أنا أقول لكم انتخبوا الشباب الذين ترون فيهم الحضارة والأدب والإخلاص ولا تنتخبوا ابن هذا البيت أو ذاك».

وما وعد به كمال بك حصل في أول أيار 1949، تاريخ إنشاء الحزب التقدمي الاشتراكي. وكنت أنا، عزّت صافي، الشاب في سن الواحدة والعشرين من ضيعة باتر - الشوف، من أوائل المُنتسبين الجنبلاطيين إلى الحزب الاشتراكي في 22 أيار 1949.

لم يعرف لبنان حزباً سياسياً جديداً شقّ طريقه بالسهولة والسرعة اللتين شق بهما الحزب طريقه إلى صفوف الناس في جميع المناطق والطوائف في فترة 1949 – 1950، فانتشرت فروع الحزب في بيروت والشوف وعاليه والمتن، وفي أقضية كسروان وجبيل والبترون والكورة وطرابلس وعكار، وفي زحلة وبعلبك، وفي جنوب جبل عامل وحاصبيا وراشيا.

استشهد معلمي كمال جنبلاط ورحل، وأتى وليد جنبلاط في أخطر مرحلة في تاريخ لبنان، فارسي هذا الشاب في حبّها معنى القيادة العسكرية والسياسية وحماية الوجود وصون الكرامات. ورغم كل المصاعب وويلات الحرب انتصر وليد جنبلاط وانتصر الحزب، وأعاد وليد كمال جنبلاط بعد الحرب إرساء الجبرة والمحبة في الجبل بين جميع مكوّنات الوطن. وها هو الجبل اليوم جبل الجميع، جبل المحبة وجبل الرجال الرجال.

اسمح لي رفيق تيمور أن أعيد على مسمع جميع الرفقاء الحاضرين اليوم كلمات كمال جنبلاط في مهرجان أقيم على شرفه في بلدة حراجل الكسروانية:

«كنت وأنا صاعد في هذه الجرود أتذكّر أمجاد لبنان من أوله إلى آخره. أتذكر الأمير فخر الدين والأمير بشير موطنه غزير الكسروانية. أتذكر كل هذا يوم لم يكن في لبنان طائفية ولا تفرقة ولا ميزة تفصل بين لبناني وآخر إلا ميزة الوطنية والانتماء إلى الإنسانية».

وها أنا اليوم في الرابعة والتسعين لا أزال ولن أزول إلا تقدمياً اشتراكياً... عشت في زمن كمال جنبلاط وأعيش زمن وليد جنبلاط، واليوم يا رفيقي تيمور ها هو زمنك يبتدئ من اليوم وصاعداً. فاجعل من شعار الحزب «مواطن حر وشعب سعيد» هدفك ورؤيتك للمستقبل، وتذكّر دوماً أن الحياة انتصار للأقوياء في نفوسهم لا للضعفاء.

عزت صافي

إضاءة

كرجانوف ليس مفتي روسيا

أعربت مرجعيات سياسية وروحية استقبلت في الأيام القليلة الماضية رئيس الجمعية الدينية لمسلمي روسيا المفتي البير خزرات كرجانوف، عن شعور بخيبة الأمل و«الخديعة» من قيام منظّمي جولة كرجانوف بتقديمه على أنه مفتي روسيا حيناً، ومفتي موسكو حيناً آخر، علماً أنه يرأس واحدة من مئات الجمعيات المشابهة في روسيا، ولا صفة رسمية له، لا سياسياً ولا روحياً. تخوّله الحديث باسم الدولة الروسية. علماً أن الشيخ راوي عين الدين هو رئيس مجلس شورى المفتين ورئيس الإدارة الدينية لمسلمي روسيا الاتحادية.

حق الرد

فوجئنا بما ورد في كتاب «Beyrouth Sentimental» الصادر حديثاً عن الأكاديمي والديبلوماسي الفرنسي دانيال روندو، ونقلته «الأخبار»، من كلام خطير منسوب إلينا بما خصّ قضية إخفاء الإمام موسى الصدر وأخويه في ليبيا، ونودّ التوضيح والتأكيد:

أولاً: إن نُقَدِّرُ جداً الكاتب المحترم دانيال روندو، فإننا نأسف لهذا الالتباس الحاصل إن لناحية سلامة الإمام وأخويه، أو لناحية توجيه اتهام الخطف وحجز الحرية إلى غير معمر القذافي ونظامه وفلوله.

ثانياً: إن ثوابت عائلة الإمام في متابعة جريمة خطف الإمام وأخويه وقضية تحريرهم وعودتهم سالمين لم تتغير منذ 45 عاماً، كُنتُ فيها إحدى حارسات هذه القضية المُقدّسة.

ثالثاً: لا بد من التذكير بعمق حضور القضية الفلسطينية في فكر الإمام الصدر ووجدانه وعمله، وجميع مواقفه وكلماته وأفعاله لحماية المقاومة الفلسطينية شواهد على عدم صحة ما يخالف ذلك.

خاطب الإمام أخاه أبا عمار في قاعة الأونيسكو في 23 أيار 1976، «لو وقفتَ في الساحة يوماً ما، وتكاثرت عليك الأعداء وتآمر عليك الشرق والغرب فستجدنا وراءك وإلى يمينك وإلى شمالك، نحملك ونضعك في قلوبنا ونحمي أقدامك الجريحة وأياديك المرهقة وجباهك المتعبة، نحن سنقف إلى جانبك لا بحولنا وقوّتنا بل بحول الله وقوته. سنقف ننتصر بالقلب وبالعقل وفي يدنا سيف محمد، وسيف علي، وفي يدنا درة المسيح وإلى جانبنا دماء كربلا!».

ختاماً، عدالة قضية الإمام وأخويه المقدّسة تفرض علينا جميعاً أن نهب لنصرتها واحترام قواعد التعامل مع جرائم الخطف دون زيادة أو نقصان، وبإذن الله لن نهدأ ولن نستكين حتى تحريرهم وعودتهم سالمين!

السيدة رباب الصدر

علم وخبر

إسرائيلي في مطار بيروت

أوقف جهاز الأمن العام في مطار بيروت إسرائيلياً يحمل جواز سفر أوروبياً، كان في رحلة إلى العراق، وأُخضع لتحقيقات دامت أكثر من 48 ساعة قبل إعادة تسفيره، بعدما تبين أنه لم يكن ينوي الدخول إلى لبنان، وأن مطار بيروت كان محطة إلزامية في رحلة تقوده إلى العراق حيث لديه أعمال هناك. وقد أقرّ خلال التحقيق بأنه يحمل الجنسية الإسرائيلية وأنه عاش في كيان الاحتلال وخدم في جيشه، وأن لديه علاقات بعدد من المسؤولين الكبار في الكيان، كما كان مكلّفاً بالقيام بأعمال تتعلق بحكومة العدو. وبناءً على إشارة القضاء، وكونه لم يتبيّن أن لديه عملاً في لبنان، وباعتباره يحمل جنسية أوروبية، تمّ إخلاء سبيله وتسفيره إلى الخارج.

هل يفعلها ميقاتي؟

عُلم أن الأجواء التي رافقت زيارة وزير المهجّرين عصام شرف الدين لدمشق كانت «جيدة جداً»، وأن الأخير تبلّغ من وزير الداخلية السوري محمد الرحمون ووزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن توجيهات الرئيس بشار الأسد هي بمساعدة لبنان وتلبية ما يطلبه اللبنانيون في شأن تنفيذ خطة إعادة النازحين السوريين إلى بلدهم. وهدفت زيارة شرف الدين إلى التحضير لزيارة لجنة وزارية لبنانية يرافقها المدير العام للأمن العام اللواء الياس البيسري للبحث في ملف النازحين. إلا أن مصادر مطّلعة تساءلت عما إذا كان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي سيسمح للجنة بزيارة دمشق في حال قيام سفارات غربية، كما هو متوقّع، بالتدخل لعرقلة هذا المسار.

من سوريا إلى السعودية عبر بيروت

توجّه وفد من وزارة الأوقاف السورية مؤلّف من نحو 250 رجل دين، السبت الماضي، إلى المملكة العربية السعودية، عبر مطار بيروت، بدعوة رسمية من الرياض لأداء مناسك الحج. وكان وفد سوري زار المملكة لإعادة فتح الرحلات الجوية بين البلدين، واتّفق على استخدام مطار بيروت ريثما تُستأنف الرحلات.

تحقيق

مياه شاطئ صيدا «غير مَأمُونة»: لا أموال لمعالجة الصرف الصحي!

صهيب العتر

شكّل عام 2014 نقطة تحوّل إيجابي في الواقع البيئي لصيدا، بإزالة جبل النفايات، الذي ربض على أنفاس المدينة لأكثر من ثلاثين عاماً. منذ ذلك، باتت المدينة مضرب مثل في نجاحها بمعالجة نفاياتها، ولا سيما خلال الأزمة التي شهدتها بيروت وجبل لبنان عام 2015. لكن فرحة الصيداويين بما تحقّق لم تدم طويلاً، مع تهاوي الدعائم التي استندت إليها بلدية صيدا، للحدّ من تلوث هواء المدينة وشاطئها وبحرها.

«حرجة غير مأمُونة»، هو التعبير الذي استخدمه «المركز الوطني لعلوم البحار» التابع لـ«المجلس الوطني للبحوث العلمية» في تقييم «حالة المياه البكتيريولوجية» لـ«شاطئ صيدا الشعبي»، في تقريره السنوي لـ«الواقع البيئي للشاطئ اللبناني 2023»، لافتاً إلى أن التقييم السلبي يأتي بعد أعوام من «التحسن الملحوظ في حالته البيئية».

بالأرقام، وجد باحثو «مركز علوم البحار» في بحر صيدا 500 مستعمرة للعقديات البرازية/ 100 ملل و79 مستعمرة للقولونيات البرازية/ 100 ملل (بكتيريا من مياه الصرف الصحي غير المعالجة، وهي تتسبب للبشر بتسمم والتهابات)، كما عثروا على شاطئها على ما يفوق 10 آلاف قطعة نفايات صلبة/ 100 متر، غالبيتها: ورق، زجاج، معادن وأعقاب سجائر.

ويعود السبب الرئيسي لتدهور الحالة البيئية لبحر المدينة إلى الأعطال في محطة ضخّ المياه، عند محلة سينيق، جنوب المدينة. فالمحطة مربوطة بمجاري المدينة، إضافةً إلى مجاري أكثر من 60 بلدة في قضاء صيدا. ووظيفتها بعد تكرير مياه الصرف الصحي التي تصبّ فيها، وتنقيتها من الشوائب، التخلّص منها عبر ضخّها مسافة 2,3 كلم في عمق البحر. وفق البلدية، المحطة اليوم معطّلة بنسبة 90%، وهذا هو السبب المباشر للتقييم السلبي في تقرير «مركز علوم البحار».

مطلع الشهر الجاري، أعلن وزير البيئة في حكومة تصريف الأعمال ناصر ياسين مشروعاً بالشراكة مع وزارة الطاقة والمياه والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإعادة تشغيل 11 محطة رئيسية لمعالجة مياه الصرف الصحي، لم تكن محطة صيدا من بينها، بتبريرات «غير مقبولة»، بالنسبة إلى النائب عبد الرحمن البزري، الذي لفت «الأخبار» إلى أنه تواصل مع المعنيين «وؤعِدَ خيراً». وأوضح البزري أن المشكلة تتجاوز المحطة الرئيسية إلى 3 محطات فرعية مربوطة بها، اثنتان في صيدا وواحدة في الغازية (جنوب المدينة)، كاشفاً عن تعرّضها إلى «السرقة بشكل مُنظّم»، كونها غير محمية كالمحطة الرئيسية بسور واقٍ. أمّا المحطة الرئيسية، فأعلن البزّري أنه تبلّغ «تخصيص 30 ألف دولار لها، وهي تحت الصيانة من قبل مؤسسة مياه لبنان الجنوبي»، علماً أن الكلفة الإجمالية لصيانة المحطة تُقدّر بـ 500 ألف دولار!

ولدى سؤاله عن نصيحة مُعدّي التقرير بـ«عدم السباحة في شاطئ صيدا الشعبي»، أجاب البزري، وهو طبيب متخصص في الأمراض الجرثومية، بأنه لم يطّلع عليه بعد، لافتاً إلى أنه سيطلب من البلدية الحصول عليه لدراسته والبناء عليه. وإذ تساءل عن سبب عدم إعطاء الأولوية للمدينة في المشاريع البيئية المموّلة من الدولة والمنظمات الدولية، بما أن التقارير والدراسات تشير إلى حاجتها إليها، أكد البزري أن المدينة «تدفع ثمن سوء التخطيط على مدى عقود طويلة» الذي حمّلها أعباء مشاريع بيئية يجب ألّا تتواجد في الأماكن المأهولة بالسكان، مثل: جبل النفايات (سابقاً) ومعمل معالجتها ومحطة الصرف الصحي.

في المقابل، أكّد وزير البيئة لـ«الأخبار» أن عدم ضمّ محطة صيدا إلى المشروع المموّل دولياً لم يكن مقصوداً، موضحاً أن وزارة الطاقة والمياه هي من حدّد المحطات التي تحتاج إلى صيانة. وأضاف أنه تحدّث مع المعنيين بعد اعتراض الفاعليات الصيداوية وستتم إعادة إلحاق المحطة بالمشروع بعد درس وضعها واحتياجاتها. وبالنسبة إلى الشواطئ التي أوصى «مركز علوم البحار» بعدم السباحة فيها، ومن بينها «شاطئ صيدا الشعبي» (راجع «الأخبار»، الجمعة 16 حزيران 2023)، كشف ياسين أن التوصية هي موضوع بحث بينه وبين «المجلس الوطني للبحوث العلمية» ووزارتي الداخلية والبلديات والأشغال العامة والنقل، لافتاً إلى أنه من غير ممكن إقفال الشواطئ بناءً على فحوصات تصدر نتائجها بشكل سنوي. وعليه، يرى وزير البيئة أنه يجب فحص المياه بشكل دائم وتحديث المعطيات، للتمكن من توجيه رواد الشواطئ نحو المناطق الآمنة وغير الملوّثة.

(هيثم الموسوي)

> تمّ تخصيص 30 ألف دولار من نصف مليون دولار لصيانة محطة صيدا

9 ملايين دولار لحل أزمة النفايات

في أيار الفائت، غطّى دخان أبيض وأسود سماء صيدا، فيما انتشرت روائح احتراق النفايات في أرجاء المدينة. كان السبب اشتعال عوادم النفايات المتراكمة بمحاذاة معمل فرز ومعالجة النفايات في سينيق، جنوب المدينة. وهو ما أعاد إلى أذهان الصيداويين معاناتهم لسنوات طويلة جرّاء الاحتراق المتكرر لجبل النفايات الذي «صمد» أكثر من ثلاثين عاماً، قبل إزالته عام 2014، بعد عامين من تشغيل معمل الفرز والمعالجة. لكن، لم تُحل من يومها مشكلة العوادم (النفايات الخامدة؛ غير القابلة للذوبان والتحلل) التي كان يجب تأمين مطمر صحي لطمرها. عدا ذلك، فإن المعمل اليوم يعمل بـ 25% - 30% من قدرته الاستيعابية. والسبب عدم القدرة على صيانة معداته وآلياته، نتيجة تدني قيمة مستحقاته التي يتقاضاها بالليرة من الدولة. ووفق تقرير لوزارة البيئة اطّلعت عليه «الأخبار»، يحتاج حلّ أزمة النفايات في صيدا إلى 9 ملايين دولار تقريباً: 3,958,000 دولار صيانة معدات + 863,000 دولار صيانة آليات + 4 ملايين دولار للمطمر الصحي. ويخلص التقرير إلى أن «الأزمة المالية وعدم وجود مكب صحي للنفايات هما أساس مشاكل مركز معالجات النفايات في صيدا». كما يؤكد أن «إنشاء آلية لاسترداد التكاليف وتنفيذها على مستوى اتحاد بلديات صيدا - الزهراني عنصر أساسي لضمان استدامة الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في صيدا».

وزير البيئة ناصر ياسين أشار إلى تسديد الدولة دفعة كبيرة من مستحقات المعمل، تكفي لتشغيله. أما صيانته، فتساءل عن سبب عدم تخصيص إدارة المعمل جزءاً من أرباحها قبل الانهيار الاقتصادي لصيانة معداته وآلياته.

ورأى أن على البلدية وإدارة المعمل التفاوض للتوصل إلى اتفاق بينهما. فإما تنتقل مسؤولية تشغيل المعمل إلى البلدية، ويمكن حينها تأمين تمويل من المؤسسات الدولية لصيانة المعدات والآليات، أو تعتمد الشركة معايير مختلفة في إدارتها للمعمل، ويمكن حينها مساعدتها في الحصول على قروض دولية. في المقابل، تتساءل البلدية عن ضمانة حصولها على التمويل في حال انتقال مسؤولية تشغيل المعمل إليها. وإذ تشير إلى أنها لا تملك الخبرات التقنية والفنية اللازمة لذلك، تطالب البلدية وزارة البيئة بمدّها بمتخصصين ومساعدتها في مراقبة تطبيق إدارة المعمل للمعايير المطلوبة.

قضية

إلغاء «البريفيه» لإخفاء الأسوأ؟

السيناريو «الأمني» المفتعل للإلغاء شهادة البريفيه يخفي ما هو أسوأ: ضعف الجاهزية للامتحان وفقدان السيطرة على النتائج بسبب المنحى التراجعي في المكتسبات المعرفية. وضغوط الجهات المانحة الدولية. كلها عوامل تجعل تداعيات الإلغاء أقلّ حرجاً على وزارة التربية من إجراء الامتحان

نعمه نعمه *

يشبه قرار مجلس الوزراء إلغاء شهادة البريفيه، بمعزل عن رأي المرجعية التربوية والأكاديمية، إلى حد كبير، قرار وقف العمل بالتوقيت الصيفي. لم يفكّر أي من الوزراء بتداعيات القرار، ولا بكلفته المعنوية والمادية والتربوية على عشرات آلاف التلامذة وعائلاتهم ومعلميهم الذين مرّوا بضغوط نفسية على مدى أسابيع.

وكان وزير التربية، عباس الحلبي، يؤكد، في كل مناسبة، أن الوزارة جاهزة لإجراء الامتحان، ولا سيما بعدما أمّن التمويل اللازم، والتجهيز، والقرطاسية، والأساتذة المراقبين لجميع المراكز، بحسب زعمه. ولكن ماذا عن جاهزية التلامذة؟

أجرى الباحث في مركز الدراسات اللبنانية، محمد حمود، دراسة شملت أكثر من ألف مشارك من البريفيه والثانوية العامة، من مختلف المناطق، (60% رسمي و40% خاص)، أظهرت أن 28% (44% من البريفيه و21% من الثانوية العامة) فقط من تلامذة لبنان في التعليم الرسمي جاهزون لإجراء الامتحانات. النسب متدنية، وبعود ذلك إلى إحساس ثابت بعدم كفاءة سنوات التعليم السابقة والحالية في إعداد التلامذة للعبور إلى المرحلة الآتية. وقد عكس الاستبيان مخاوف كبيرة لدى التلامذة تشير إلى ضعف جاهزيتهم لمتابعة تعليمهم في المرحلة الجامعية، إذ إن 15% من تلامذة المدارس الرسمية، و38% من المدارس الخاصة فقط، اعتبروا أن السنوات الثلاث الأخيرة أعدّتهم لإكمال مسيرتهم التعليمية.

تُبرز هذه النسب مؤشرات واضحة إلى ضعف الجاهزية، مقارنة بالسنوات التي سبقت جائحة كورونا. وبذلك، فإن المكتسبات المعرفية والمهارات التي حصّلها التلامذة لا تستجيب لتوقعاتهم ولتأهيلهم لمتابعة مسيرتهم التعلّمية، ولا يشعرون بأنهم يمتلكون ما يكفي من معارف وأدوات لتجاوز الامتحان، وبالتالي لا تعبّر الامتحانات عن مقدراتهم الكامنة التي قلّصتها سنوات تعليم متعثرة.

> الامتحان يضرب التزام الوزارة أمام الجهات المانحة بجودة التعليم

إلغاء الامتحان آتي كحلّ إنقاذي لوزارة التربية لإخفاء ما هو أسوأ. ففي دراسة تقييمية للأداء التعليمي في المدارس الرسمية أعدّها برنامج «كتابي - 2» (الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية)، عام 2022، ونُشرت على موقع المركز التربوي للبحوث والإنماء، يتبين أن هناك تراجعاً مستمراً منذ عام 2018، ولا سيما في مواد اللغات العربية والأجنبية والرياضيات. وفي التقييم العام، واجه تلامذة السادس الأساسي صعوبة في الإجابة على أسئلة الفهم الأساسية وفهم المفردات، إضافة إلى أنهم تعثّروا في حل مسائل رياضية بحسب مستواهم. وقدّر المعلمون أن مستوى معظم التلامذة أدنى من مستوى صفهم بعامين كاملين. وهذا الأمر ينطبق على كل الصفوف، ما يعني عملياً أن مستوى تلامذة البريفيه (التاسع الأساسي) هذا العام لا يتجاوز مستوى السابع الأساسي، وهم سيمتحنون بمستوى أعلى من مكتسباتهم، ما قد يحدث فضيحة، فالقسم الأكبر منهم غير قادرين على الكتابة أو فهم المطلوب في الامتحان، أو الإجابة على الأسئلة خطياً لافتقارهم إلى مهارات لغوية أساسية، مثل الكتابة والتعبير في مختلف اللغات، كما يظهر في الدراسة.

كذلك احتسبت الدراسة أيام التدريس الفعلية في المدارس الرسمية التي لم تتجاوز 300 يوم تدريس فعلي خلال خمس سنوات بين عامي 2018 و 2022 من أصل 850 يوماً (على أساس أن السنة الدراسية تساوي 170 يوماً)، فضلاً عن تقليص المنهج إلى 35% من المنهج الأساسي، وضياع 21 شهراً أيام الإغلاق الصحي. فمن كان في الخامس الأساسي عام 2018 - 2019 صار اليوم في البريفيه، والمطلوب منه أن يُمتحَن بمستوى التاسع الأساسي، وهو لم يتعلم ما يوازي سنتين من أصل خمس.

كما تعرض الدراسة مقارنة بين نتائج تقييم الأداء بين عامين 2018 و2022 التي تظهر تراجعاً يصل إلى 50% من النقاط في اللغات والرياضيات.

يشعر التلامذة بهذا النقص وقد عبّروا عنه في استبيان مركز الدراسات اللبنانية، وهو في الواقع، السبب الأول في إلغاء الامتحان. فتداعيات إلغاء البريفيه على وزارة التربية أقل حرجاً من نتائجها، والوزارة تخشى أن تعلو صرخة المصحّحين لجهة كانوا أول من فرح للخبر الذي أزال شيئاً من الضغط النفسي والمعنوي المرافق لهم منذ بداية العام الدراسي، فيما لم يستسغ الأهل القرار لاعتبارهم أن ما بذلوه من جهود وما دفعوه من أموال للمدرسة الخاصة والأساتذة الخصوصيين ذهب هباء. من جهتها، «لم تكن المدارس الخاصة ممنونة أيضاً»، بحسب صهيون، وخصوصاً بعدما أعلنت جاهزية تلامذتها للاستحقاق واستعداد أساتذتها لمواكبتهم في المراقبة والتصحيح.

> الامتحان يضرب التزام الوزارة أمام الجهات المانحة بجودة التعليم

(هيثم الموسوي)

تقرير

تداعيات إلغاء الشهادة المتوسطة: تغييب رقابة الدولة

فاتن الحاج

تعميم وزير التربية عباس الحلبي الرقم 481 باعتماد العلامات المدرسية للترفيع إلى الصف الأعلى لم يشمل البريفيه، ما يعني أن الاتجاه هو نحو إعطاء الإفادات. هذا مجرد استنتاج، بما أن الرقابة على علامات المدارس ليست مؤمنة، وإن لم يصدر حتى اليوم قرار رسمي حاسم في هذا المجال.

في هذه الأثناء، لا تزال مفاعيل قرار إلغاء الشهادة مستمرة، وخصوصاً أنه في النظام اللبناني، تبدو الشهادة الرسمية ورقة عبور آمن وسليم من مرحلة تعليمية إلى أخرى، وليست بالضرورة شهادة اكتساب معارف ومهارات. وقيمة «البريفيه»، تحديداً، أنها الوسيلة الوحيدة لمراقبة أداء بعض المدارس الخاصة وأساتذتها من مرجعية رسمية هي الدولة، في وقت تسرح فيه هذه المدارس وتمرح في السنوات التعليمية الأخرى، ولا من يعرف أو يسأل ماذا تدرّس وكيف تدرّس، وليست هناك جهة رسمية تقيس مستوى التعليم الذي تقدمه. القول إن مواد المنهج اللبناني هي نفسها مواد رتيبة وتحتاج إلى تطوير لا يلغي، وفق خبراء تربويين، الدور الرقابي للدولة على التعليم.

ومع كل المآخذ على آلية تنفيذ الامتحانات، إلا أن هؤلاء يعتقدون بأنها فرصة للتلامذة للعمل الدؤوب لردم الثغر ولو بربع منهج، ما يخفف من الفجوة التعليمية في المرحلة الثانوية.

عيوب الامتحانات الرسمية لا تبرر، بحسب الخبيرة التربوية فادية حطيط، عدم تحديد الدولة سقفاً إلزامياً لضبط المضمون والمستوى، فالتنميط الحاصل بأن كل المدارس الخاصة جيدة ليس صحيحاً. لذلك، هناك حاجة لهذا الامتحان في ظل غياب الاختبارات الوطنية البديلة التي تقيس أداء التلامذة ومهاراتهم، الاجتماعي للنكتة التي رافقت القرار، أي عندما صفق الوزراء وقالوا الرئيس الحكومة: إلغ البريفيه، له تأثير سلبي على مستوى بناء المواطن الصالح.

> هناك حاجة للامتحان في ظل غياب الاختبارات الوطنية البديلة

هذا التخبط في القرارات يفقد المدرسة صدقيتها أمام تلامذتها ويقتل الدافعية لديهم، إذ باتوا يعيشون منذ بداية العام الدراسي، كما قالت ناهد سوسان (مديرة مدرسة خاصة)، هاجس إلغاء الشهادة، ويترافق ذلك مع قرارات لا تقل سوءاً من الإلغاء للتقييم خلال العام الدراسي، بما أن هناك استحقاقاً رسمياً، فأتى الإلغاء المفاجئ ليعزز التساهل وينبّط عزيمة التلميذ الجدي ويكسر المرجعية الرسمية، وليقول إن القانون مطاط، إذ يمكن اتخاذ أي قرار بهذا الحجم في أي وقت. ولفتت إلى أن مشاركة التلامذة على مواقع التواصل الاجتماعي للنكتة التي رافقت القرار، أي عندما صفق الوزراء وقالوا الرئيس الحكومة: إلغ البريفيه، له تأثير سلبي على مستوى بناء المواطن الصالح.

هذا التخبط في القرارات يفقد المدرسة صدقيتها أمام تلامذتها ويقتل الدافعية لديهم، إذ باتوا يعيشون منذ بداية العام الدراسي، كما قالت ناهد سوسان (مديرة مدرسة خاصة)، هاجس إلغاء الشهادة، ويترافق ذلك مع قرارات لا تقل سوءاً من الإلغاء للتقييم خلال العام الدراسي، بما أن هناك استحقاقاً رسمياً، فأتى الإلغاء المفاجئ ليعزز التساهل وينبّط عزيمة التلميذ الجدي ويكسر المرجعية الرسمية، وليقول إن القانون مطاط، إذ يمكن اتخاذ أي قرار بهذا الحجم في أي وقت. ولفتت إلى أن مشاركة التلامذة على مواقع التواصل الاجتماعي للنكتة التي رافقت القرار، أي عندما صفق الوزراء وقالوا الرئيس الحكومة: إلغ البريفيه، له تأثير سلبي على مستوى بناء المواطن الصالح.

هذا التخبط في القرارات يفقد المدرسة صدقيتها أمام تلامذتها ويقتل الدافعية لديهم، إذ باتوا يعيشون منذ بداية العام الدراسي، كما قالت ناهد سوسان (مديرة مدرسة خاصة)، هاجس إلغاء الشهادة، ويترافق ذلك مع قرارات لا تقل سوءاً من الإلغاء للتقييم خلال العام الدراسي، بما أن هناك استحقاقاً رسمياً، فأتى الإلغاء المفاجئ ليعزز التساهل وينبّط عزيمة التلميذ الجدي ويكسر المرجعية الرسمية، وليقول إن القانون مطاط، إذ يمكن اتخاذ أي قرار بهذا الحجم في أي وقت. ولفتت إلى أن مشاركة التلامذة على مواقع التواصل الاجتماعي للنكتة التي رافقت القرار، أي عندما صفق الوزراء وقالوا الرئيس الحكومة: إلغ البريفيه، له تأثير سلبي على مستوى بناء المواطن الصالح.

مقالة

مبادرة الحضارة العالمية: تعزيز التعلم المتبادل بين الحضارتين الصينية واللبنانية

تشيان مينجيان *

في الحوار الذي عقده الحزب الشيوعي الصيني مع الأحزاب العالمية في آذار الماضي، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مُبادرة الحضارة العالمية، مُؤكّدًا على احترام تنوع الحضارات، والتمسك بالمساواة، وتجاوز الفوارق والصراعات بين الحضارات عبر التواصل والتنافع والتسامح. ودعا إلى تكريس القيم المشتركة للبشرية المتمثلة في السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية، التي تعدّ من التطلعات المشتركة لشعوب العالم. فمن المهم أن تبقى الدول منفتحة لفهم محتويات القيم لدى الحضارات الأخرى، بدل فرض قيمها وأنماطها على الغير أو ممارسة المجابهة الأيديولوجية. علينا أن ندعو سويا إلى الاهتمام بتوارث الحضارات وإبداعها، وتكريس القيمة العصرية لتاريخ كافة الدول وثقافاتها، والدفع الى تحقيق التحول المبتكر والتطور المبدع للثقافات التقليدية المتميزة لكافة الدول في عملية التحديث. وكذلك إلى تعزيز التواصل والتعاون الدوليين في المجال الإنساني والثقافي، والبحث بحسب مستواهم. وقدّر المعلمون أن مستوى معظم التلامذة أدنى من مستوى صفهم بعامين كاملين. وهذا الأمر ينطبق على كل الصفوف، ما يعني عملياً أن مستوى تلامذة البريفيه (التاسع الأساسي) هذا العام لا يتجاوز مستوى السابع الأساسي، وهم سيمتحنون بمستوى أعلى من مكتسباتهم، ما قد يحدث فضيحة، فالقسم الأكبر منهم غير قادرين على الكتابة أو فهم المطلوب في الامتحان، أو الإجابة على الأسئلة خطياً لافتقارهم إلى مهارات لغوية أساسية، مثل الكتابة والتعبير في مختلف اللغات، كما يظهر في الدراسة.

كذلك احتسبت الدراسة أيام التدريس الفعلية في المدارس الرسمية التي لم تتجاوز 300 يوم تدريس فعلي خلال خمس سنوات بين عامي 2018 و 2022 من أصل 850 يوماً (على أساس أن السنة الدراسية تساوي 170 يوماً)، فضلاً عن تقليص المنهج إلى 35% من المنهج الأساسي، وضياع 21 شهراً أيام الإغلاق الصحي. فمن كان في الخامس الأساسي عام 2018 - 2019 صار اليوم في البريفيه، والمطلوب منه أن يُمتحَن بمستوى التاسع الأساسي، وهو لم يتعلم ما يوازي سنتين من أصل خمس.

كما تعرض الدراسة مقارنة بين نتائج تقييم الأداء بين عامين 2018 و2022 التي تظهر تراجعاً يصل إلى 50% من النقاط في اللغات والرياضيات.

يشعر التلامذة بهذا النقص وقد عبّروا عنه في استبيان مركز الدراسات اللبنانية، وهو في الواقع، السبب الأول في إلغاء الامتحان. فتداعيات إلغاء البريفيه على وزارة التربية أقل حرجاً من نتائجها، والوزارة تخشى أن تعلو صرخة المصحّحين لجهة الدافعية لديهم، إذ باتوا يعيشون منذ بداية العام الدراسي، كما قالت ناهد سوسان (مديرة مدرسة خاصة)، هاجس إلغاء الشهادة، ويترافق ذلك مع قرارات لا تقل سوءاً من الإلغاء للتقييم خلال العام الدراسي، بما أن هناك استحقاقاً رسمياً، فأتى الإلغاء المفاجئ ليعزز التساهل وينبّط عزيمة التلميذ الجدي ويكسر المرجعية الرسمية، وليقول إن القانون مطاط، إذ يمكن اتخاذ أي قرار بهذا الحجم في أي وقت. ولفتت إلى أن مشاركة التلامذة على مواقع التواصل الاجتماعي للنكتة التي رافقت القرار، أي عندما صفق الوزراء وقالوا الرئيس الحكومة: إلغ البريفيه، له تأثير سلبي على مستوى بناء المواطن الصالح.

هذا التخبط في القرارات يفقد المدرسة صدقيتها أمام تلامذتها ويقتل الدافعية لديهم، إذ باتوا يعيشون منذ بداية العام الدراسي، كما قالت ناهد سوسان (مديرة مدرسة خاصة)، هاجس إلغاء الشهادة، ويترافق ذلك مع قرارات لا تقل سوءاً من الإلغاء للتقييم خلال العام الدراسي، بما أن هناك استحقاقاً رسمياً، فأتى الإلغاء المفاجئ ليعزز التساهل وينبّط عزيمة التلميذ الجدي ويكسر المرجعية الرسمية، وليقول إن القانون مطاط، إذ يمكن اتخاذ أي قرار بهذا الحجم في أي وقت. ولفتت إلى أن مشاركة التلامذة على مواقع التواصل الاجتماعي للنكتة التي رافقت القرار، أي عندما صفق الوزراء وقالوا الرئيس الحكومة: إلغ البريفيه، له تأثير سلبي على مستوى بناء المواطن الصالح.

بحث الحضارة العالمية تغني وتوسع سبل الممارسة لبناء مجتمع المصير المشترك للبشرية مما يوفر مزيداً من الإرشاد والإلهام الفكري لتقدم المجتمع البشري.

يتطلب التبادل والتعلم المتبادل بين الحضارات الدعوة بشكل مشترك إلى احترام التنوع. وكما قال الرئيس الصيني، في خطابه في اليونسكو، إن الحضارات متنوعة ومتساوية وشاملة، والتنوع والمساواة والشمول التي تتمتع بها تقدم قيمة وظروفا قوة دافعة للتبادلات والتعلم المتبادل بين الحضارات البشرية. الحضارة ليس لديها تمييز بين الأعلى والأدنى، والمتفوق والأدنى... هناك فقط اختلافات في الخصائص والمناطق.

حضارة الصين الرائعة التي تمتد الى خمسة آلاف سنة تُبهر كل من اختبرها، وحضارة لبنان ذات التاريخ العريق خلّابة أيضًا. يخبرنا التاريخ أنّ الحضارات قادرة على التعايش، وعلى التكامل من خلال التواصل، والتقدّم من خلال التكامل. ووراء كلّ من يُروّج لنظرية صراع الحضارات اعتبارات للمصلحة الذاتية، لذلك يجب أن نتمسك بتجاوز الفوارق والصراعات بين الحضارات والتفوق الحضاري عبر التواصل والتنافع والتسامح.

يتطلب التبادل والتعلم المتبادل بين الحضارات تكريس القيم المشتركة للبشرية. وأشار الرئيس شي إلى أنّ السلام والتنمية هي قضيتنا المشتركة، والإنصاف والعدالة هي مُثلنا المشتركة، والديمقراطية والحرية هي مسعانا المشترك. تمتدّ القيم الانسانية المشتركة على صعد متعددة بين الأفراد والبلدان والعالم، وتتضمن نقاطًا مشتركة لمفهوم القيم وإدراكها في الحضارات المختلفة، وتعتبر المقياس الحقيقي للحكم بين الصواب والخطأ، والخير والشر، والجمال والقبح في عالم اليوم. كما ترسم دوائر متحدة المركز للقيم تتجاوز التفاوت والاختلافات، مما يُبرز الرغبة الجماعية لشعوب جميع البلدان في حياة أفضل. أمّا في ظل التغيرات العالمية، فينبغي على شعوب كل البلدان أن تفهم وتحترم حضاراتها وقيمها بشكل كامل، وأن تدعو إلى عدم المواجهة والإغلاق وعدم القيام بلعبة محصلتها صفر، لتشكيل القاسم المشترك الأكبر لبناء عالم أفضل.

يتطلب التبادل والتعلم المتبادل بين الحضارات الدعوة إلى الاهتمام بتوارث الحضارات وإبداعها. كما يقول الصينيون «تتيح لنا مراجعة الماضي التعرف على القانون الذي يحكم تطور التاريخ». كلّ حضارة هي استمرار روح البلد والأمّة ودمها، وغالبًا ما يكون تاريخ تطور كلّ بلد هو كذلك تاريخ تقدّم الحضارة. فمن الضروري تمريرها كشعلة جيلا بعد جيل وحراستها، وتَبَنّيها لمواكبة العصر والشجاعة في الابتكار. توارث الحضارات وإبداعها يعزّزان الثقة بالنفس من الناحية الثقافية ويوفران موارد أيديولوجية وثقافية غنية لعملية التحديث.

تحرص الصين على الجمع بين المبادئ الأساسية للماركسية والواقع الصيني الملموس والثقافة الصينية التقليدية الممتازة لتعزيز التحول الإبداعي والتطور الابتكاري للثقافة الصينية التقليدية، واستخدام روح العصر في تنشيط حيوية هذه الثقافة، وتحقيق التعلم المتبادل مع الحضارات الأخرى في العالم، وإثراء حديقة الحضارات العالمية.

يتطلب التبادل والتعلم المتبادل بين الحضارات الدعوة إلى تعزيز التواصل والتعاون الدوليين في المجالين الإنساني والثقافي. يدعو الجانب الصيني إلى البحث في بناء شبكة التعاون للحوار بين حضارات العالم، وإثراء، مقومات التواصل وتوسيع قنوات التعاون، وتعزيز التعارف والتقارب بين شعوب العالم، بما يدفع الى تطور الحضارة البشرية وتقدمها.

في 6 حزيران الجاري، عقدت السفارة الصينية في لبنان «مؤتمر الحوار للتبادل والتعلم المتبادل بين الحضارتين الصينية واللبنانية»، حضره وفدٌ ترأسه عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني رئيس معهد تاريخ وأدبيات الحزب تشيو تشينغ شان، وقدّم خلاله شرحًا معمقًا عن مضمون مبادرة الحضارة العالمية للأصدقاء اللبنانيين. يُعتبر هذا الحوار محاولة لإجراء تبادل ثقافي بين الصين ولبنان. وسنواصل في المستقبل تنفيذ مشروع المعهد الوطني اللبناني العالي للموسيقى (الكونسرفتوار)، وإنشاء المزيد من الجسور للتبادلات الثقافية بين البلدين، ومواصلة كتابة فصول جديدة في ملف الصداقة التقليدية بين الصين ولبنان عبر التعاون والتواصل.

الحضارة هي أعمق تراكم تاريخي وثقافي وروحي لكلّ أمة، وجذور تنمية أي دولة وأمنها راسخة في تراب حضارتها. فالحضارة هي الدعم الأساسي للأمن والتنمية. وتعزيز التبادل بين الحضارات يجعل التنمية والأمن العالميين أكثر صلابة واستدامة. اليوم، مع ترابط مستقبل ومصير جميع البلدان ترابطًا وثيقًا، تدعو الصين إلى احترام تنوع الحضارات وتعزيز التواصل والتعاون الدوليين في المجال الإنساني والثقافي، وهي مستعدة لتوفير مزيد من الفرص والمنصات لتعزيز التبادل والتعلم المتبادل.

الصين ولبنان حضارتان قديمتان ذاتا تاريخ عريق، وكلاهما قدمتا مساهمات مهمة للحضارات البشرية. يتمتع الجانبان الصيني واللبناني بتربة حضارية عميقة ونطاق تاريخي واسع في مجال تعزيز حوار التعلم المتبادل بين الحضارتين والتبادل المتعمق للخبرات في بناء التحديث. ونحن عازمون على تعزيز التبادل والتعلم المتبادل بين الحضارتين الصينية واللبنانية ومعارضة نظرية تفوق الحضارات ونظرية صراع الحضارات بجميع أشكالهما، واستيعاب حضارة الجانب الآخر انطلاقا من موقف الاحترام والتواضع كي يكون التعلم المتبادل بين الحضارتين جسرا يعزز صداقة شعبي البلدين ويوفر تغذية معنوية للتعاون بينهما.

*** السفير الصيني لدى لبنان**

استراحة

كلمات متقاطعة 4343

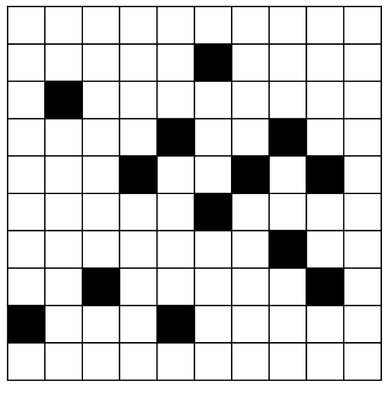

أفقيا

1- مادة حارقة – 2- مدينة فلسطينية – يخاصم – 3- رواية اسبانية ألفها سرفانتس – 4- خاصتي – من الأمراض – خداع وكذب – 5- إحسان – نَسي – 6- دولة أوروبية – القى الشعر بدون تحضير – 7- إشترع القوانين – الأماكن التي تعدّ لتمثيل الروايات – 8- النهار والليل – إبيضّ – 9- مدينة بولونية – ضمير منفصل – 10- وزير خارجية عربي راحل

عمودياً

1- رئيس كوبي راحل – 2- ابن أوى بالعامية – شحذ السكين – للتعريف – 3- بواخر – للتمني – عائلة شاعر مجري راحل – 4- آلة مراسلات أصبحت قديمة – نهر أردني – 5- فولاذ – عاصمة أميركية – 6- يكسو جلد الطائر – عائلة موسيقي فرنسي راحل – 7- من فقد عينه – صورّهم – 8- رئيس كوبي راحل – ذاب الشمع – 9- في الجسم – من أسماء الخمر – 10- رئيس باكستاني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جبل عامل – ما – 2- سان جيل – فيل – 3- رب – مخ – كراش – 4- الليمون – مي – 5- الرايخ – 6- شاهين – ال – 7- غربي – إد – بم – 8- وي – يرك – جرو – 9- رحب – قرقماز – 10- الحوامدية

عمودياً

1- جسر الشغور – 2- بابل – اريحا – 3- لن – لاهب – بل – 4- عجمي – ي ي ي – 5- ايخمان – وقز – 6- مل – ول – اكرا – 7- كُنراد – قم – 8- فر – ال – جفد – 9- ميامي – براي – 10- الشيخة موزة

4343 sudoku

				1			2	4
					9		1	
	2			4		8	9	
7				6	1		8	
	1			3				
		4	7	8		9	6	
	3	1	4		7	2	5	
	4		6					
2	6			5			4	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4342

6	3	9	2	8	1	7	5	4
7	4	2	6	5	3	1	9	8
5	1	9	8	7	9	4	3	6
9	6	8	3	4	5	2	7	3
8	4	5	7	1	3	6	2	1
2	5	1	9	6	4	3	8	9
4	7	6	1	3	8	5	4	2
3	9	7	5	2	6	8	1	7
1	8	4	5	9	7	2	6	5

مشاهير 4343

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مارشال سوفياتي (1897- 1973). إستبسل في دفاعه عن موسكو خلال الحرب العالمية الثانية

■ 3+2+9+5+1 = عاصمة النمسا ■ 6+4+8+7 = مدينة نيجيرية

■ 11+2+10 = حواء بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **جعفر النميري**

إعداد **نعوم مسعود**

على الغلاف

روسيا أمام أسئلة اليوم التالي: قطوع «التمرّد» ينتهي... وآثاره تبقى

خضر خروبي

منذ بدء الحرب في أوكرانيا، انبرى المعلّقون الغربيون إلى طرْح التساؤلات التي سوف تتركها تلك الحرب على النظام السياسي في روسيا، ومستقبل بقاء الرئيس فلاديمير بوتين في الحُكم. ولطالما أشارت هذه التساؤلات، في أكثر من سياق، إلى شخصيّة محورية برَز نجمها خلال الأشهر الماضية، هي يفغيني بريغوجين، قائد ومؤسّس مجموعة «فاغنر» المسلّحة، التي تقدّم خدمات عسكرية وأمنية للكرملين، وذاع صيتها داخل روسيا وخارجها. على هذا، يبدو المشهد الانقلابي أو حالة «التمرّد المسلّح»، كما سمّاها بوتين، والتي عايشتها «بلاد القياصرة»، خلال الساعات الماضية، على يد أفراد المجموعة نفسها، بهدف إطاحة القيادة العسكرية للبلاد، بدعوى تعرُّض عناصرها لقصف من قِبَل الطيران الروسي، أشبه بـ«نبوءة تتحقّق»، بعدما راودت «إشاراتها» عدداً لا بأس به من الصحف ووسائل الإعلام في الغرب. هو مشهد - لا شكّ - غير مألوف، لم تعهده موسكو منذ حقبة الاضطرابات السياسية في عهد آخر رؤساء الحقبة السوفياتية، ميخائيل غورباتشوف، في تسعينيات القرن الماضي.

وبقدْر ما حملت التطوّرات الروسية «أحلاماً وردية» معها لقادة غربيين، وحليفتهم كييف، بالنظر إلى أهميّتها في تشتيت انتباه أركان السلطتَين السياسية والأمنية في موسكو، وبالتالي إرباك تحرّك الأخيرة العسكري في أوكرانيا، في وقت تعوّل فيه حكومة الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، على نجاح ميداني يقيها شرَ انقطاع المدّ الغربي المالي والتسليحي، بقدْر ما أيقظت مشاهد سيطرة عناصر «فاغنر» على مبان رسمية في عدد من المناطق الروسية، من ضمنها مقر القيادة الجنوبية للجيش، في مقاطعة روستوف، الواقعة على الحدود الأوكرانية، أسوأ السيناريوات في مخيّلة البعض؛ إذ تنطلق من حجم الخطر الذي تحمله احتمالات وقوع الفوضى في دولة نووية كبرى، مثل روسيا، تلقى فيها أصداء المواجهة مع منظومة «الناتو» بزعامة الولايات المتحدة، تأييداً متزايداً.

بوتين بين لعبة التوازنات وصراع القمة

مسار الأحداث المتسارعة، والمصحوب بتكهّنات لا تقلّ دراماتيكية، يفسّر على نحو جيّد مواقف العواصم الغربية، التي زاوحت بين الترحيب والحذر حيال «انقلاب بريغوجين»، وسط تقديرات تفيد بأن الرئيس الروسي إنّما يدير لعبة سياسية، عن طريق بريغوجين، وبأن ما يتوالَه الأخير من اتّهامات» بين «فاغنر»، وقادة الجيش النظامي، تحت أعين بوتين، وربّما بإشراف شخصي منه، لتشتيت الرأي العام حول المسؤولية عن انتكاسات القوات الروسية في الحرب مع كييف، وإقناع شعبه بضرورة المضي في الحرب ضدّ «التهديد الخارجي».

في المقابل، ثمّة من يميل إلى تبنّي فرضيّة وجود خلافات حقيقية، ليست بهامشية، بين بوتين و«صديقه القديم»؛ حتى إن صحيفة «واشنطن بوست» أفردت صفحاتها، الشهر الماضي، للحديث عن تواصل مزعوم جرى بين بريغوجين وقيادة الجيش الأوكراني (وهي اتّهامات نفاها للقيادة العسكرية، بشيء من التشكيك، ووضعها في سياق «لعبة تقاذُف الاتهامات» بين «فاغنر»، وقادة الجيش النظامي، تحت أعين بوتين، وربّما بإشراف شخصي منه، لتشتيت الرأي العام حول المسؤولية عن انتكاسات القوات الروسية في الحرب مع كييف، وإقناع شعبه بضرورة المضي في الحرب ضدّ «التهديد الخارجي»).

في المقابل، ثمّة من يميل إلى تبنّي فرضيّة وجود خلافات حقيقية، ليست بهامشية، بين بوتين و«صديقه القديم»؛ حتى إن صحيفة «واشنطن بوست» أفردت صفحاتها، الشهر الماضي، للحديث عن تواصل مزعوم جرى بين بريغوجين وقيادة الجيش الأوكراني (وهي اتّهامات نفاها الأخير)، مشيرةً إلى أن الرجل عرض تقديم إحداثيات بعض مواقع القوات الروسية لحكومة زيلينسكي. توازياً، أشارت مصادر دبلوماسية أميركية، إلى أن الرئيس بوتين، وربّما في حالة ما من الغضب اعترت بوتين في الآونة الأخيرة بسبب تهجّم بريغوجين المستمرّ على قادة الجيش، ووزير الدفاع سيرغي شويغو، كاشفة عن دعوته كليهما إلى حضور اجتماع، خلال شهر شباط الماضي، بهدف تقريب وجهات النظر بينهما، مع حلول الذكرى السنوية الأولى للحرب الروسية - الأوكرانية. ولم يطل الأمر بعدها، حتى عاد الرجل إلى عادته، من بوابة الشكوى من افتقار قواته للذخائر، مهدّداً بسحب عناصره من باخموت، قبل أن يتراجع عن مواقفه بزعم تلقّيه تأكيدات من قيادة الجيش بالاستجابة للطلبات. وتنقل صحيفة «نيويورك تايمز»، عن أحد رجال الأعمال الروس، قوله إنّه «إذا لم يتوقّف بريغوجين (عن انتقاد قياديين)، فسوف يلقى مصير الكيسي نافالني في نهاية المطاف»، في إشارة إلى أحد أشرس المعارضين لحُكم بوتين، والذي تعرّض لمحاولة اغتيال بالسمّ عام 2020، عانى على إثرها من مضاعفات صحية حادّة.

بقدر ما حملت التطورات «أحلاما وردية» للغرب بقدر ما أيقظت اسوأ السيناريوات حول حجم خطر الفوضى في دولة نووية (أ ف ب)

الثابت أنّ انتصار قوات «فاغنر» في باخموت، لعب دوراً في تعزيز صورة بريغوجين في أنظار كل من القيادة السياسية والرأي العام، على رغم ما تتلقّاه عدسات الكاميرا من تصرفاته المثيرة للاشمئزاز في ساحة الحرب، من مِثل تنفيذ عمليات إعدام ميدانية بحقّ مقاتلين، تحت ذرائع شتى. ولشرح الأمر، يرى الأكاديمي الروسي، والمتخصّص في مجال العلوم السياسية، ديمتري أوريشكين، والمعروف بآرائه المناهضة لبوتين، أن نتائج معارك باخموت «أعطت بريغوجين تفويضاً سياسياً مطلقاً» من قِبَل بوتين. ويضيف أوريشكين أنّ هناك اتفاقاً ضمنياً بين الرجلين يقوم على «السماح لبريغوجين بالقيام بكل ما يحلو له، كأن يؤدّن له بمخالفة القوانين، وإحضار أناس من أماكن سجنهم من دون طلب أيّ إذن من الجهات المعنية، أو حتى قتلهم بلا داعٍ ووفقاً لمزاجيته بداعي تأديبهم، والحفاظ على الانضباط العسكري»، معقّباً بقوله: «في حال لم يكن بريغوجين قد تمكّن من تحقيق هذا الانتصار، لكنّا شهدنا تقطيع أوصاله على أيدي النخبة الحاكمة التي دأب على انتقادها».

بريغوجين - شويغو: من يسرف «انتصارات» أوكرانيا ويرث إخفاقاتها؟

سجال بريغوجين - شويغو تتابعت فصوله في الأشهر الأخيرة، ولا سيما حين اتهم قائد مجموعة المرتزقة، الجيش الروسي، بالتراجع عن بعض النقاط على تخوم باخموت، والتخاذل في تزويد قواته بالذخائر، فضلاً عن الصراع بينهما في شأن «أبوَة» التقدّم الروسي على جبهات الشرق الأوكراني أخيراً، ومحاولة كل منهما الإشادة بعناصره على حساب الشركاء الآخرين في ساحات المعارك. وبالخوض في خلفيات هذا السجال، يتوقّف محلّلون عند إقرار الحكومة الروسية سلسلة قوانين وتشريعات في القطاع الأمني خلال العام الماضي، وتحديداً ما يتعلّق منها بالسماح بتجنيد مساجين وأشخاص بمبول وسجلّات جرمية، وهو أمر وجد فيه بريغوجين توجّهاً لدى القيادتَين السياسية والعسكرية للاستغناء عن أيّ دور عسكري لمجموعته مستقبلاً، وربّما انحيازاً من جانب بوتين إلى وزير دفاعه على حساب صديقه القديم. كذلك، أثار «التقريع العلني» من جانب بريغوجين لقيادة الجيش على خلفية حرب أوكرانيا، المحاطة بتعتيم إعلامي نسبياً، اهتمام الرأي العام، حتى إن الرجل المعروف بـ«طباخ بوتين» لم يوفّر رئيسه من سهام النقد، وإن بنبرة كلامية ملطفة، وقد وصل حدّ التلميح إلى البحث عن بديل له، محذّراً من «يوم يقرّر فيه الشعب الروسي حلّ أزمة (عدم كفاءة الجيش) بنفسه».

وعلى ما يبدو، فإن أصداء تلك الانتقادات بقيت تتفاعل في الخفاء إلى أن وقع «انقلاب حزيران» الذي لم تكتمل شروط نجاحه مع تدخّل الرئيس البيلاروسي، ألكسندر لوكاشينكو، على خطّ الوساطة بين زعيم الكرملين، وقائد «الميليشيا المتمرّدة»، التي بدا للوهلة الأولى من الساعات الماضية، وكأنها شقّت عصا الطاعة لسيد الكرملين إلى الأبد. ولطالما مثّل تردُّد الكرملين الطويل في أن يُحمل على بريغوجين بشدّة، أو انتقاده بصورة مباشرة، حتى خلال الحركة الانقلابية الأخيرة، إحدى علامات الحظوة التي لا يزال يتمتّع بها الرجل لدى بوتين. فمن منظور بعض الدارسين للشأن الروسي، يمكن تفسير ضبابية الموقف الحقيقي للكرملين من «صانع أسطورة فاغنر»، هو إدراك بوتين أهميّة وجود صوت نقدي، وإن محدود، ومن داخل «النظام»، لمسار العملية العسكرية الخاصة الروسية على المسرح الأوكراني، يساعد في كشف وتقويم الأخطاء، فضلاً عن ضرورة مراعاة ترسيخ «دور بطولي» لبريغوجين في أعين مقاتليه، بما يعزّز هيبته وصورته القيادية، ولا سيما أن الأخير، يجد صعوبة في تجنيد المزيد من المتطوّعين، بعد الخسائر الفادحة التي منيت بها قواته في المعارك الدائرة مع قوات كييف، والمقدّرة بنحو 40 ألفاً، في وقت يحافظ فيه عناصرها على انتشارهم في عدد من نقاط المواجهة الساخنة على الخطوط الأمامية، وبصورة خاصة في باخموت، حيث ينتشر قرابة 10 آلاف منهم.

> سجال بريغوجين - شويغو تتابعت فصوله في الأشهر الأخيرة حين اتهم الأول الجيش بالتراجع في باخموت

ولعلّ الأمر يتعلّق بتباين الرؤى العسكرية والسياسية بين وزير الدفاع الروسي، وقائد قوات «فاغنر». فخلال مقابلة مصوّرة، تمّ التداول بها عبر موقع «تلغرام»، في أيار الماضي، دعا زعيم إحدى أهم الميليشيات الروسية غير النظامية، قيادة بلاده إلى تبنّي قرارات نوعية جريئة، وغير شعبية، على غرار الإعلان عن قرار جديد في شأن التعبئة العامة، معتبراً أنه «علينا الإعداد لحرب بالغة الصعوبة، سوف تسفر عن مئات الآلاف من الخسائر البشرية». وشدّد بريغوجين، في إطلالته الإعلامية وسط حالة من شبه المقاطعة لنشاطات الرجل في وسائل الإعلام الروسية، على أهميّة الاقتداء بالنموذج الكوري الشمالي في التطوير العسكري، داعياً إلى تكريس الموارد المالية والبشرية للبلاد لرفد المجهود الحربي وصناعات الأسلحة. إضافة إلى ما تقدّم، أعرب بريغوجين عن عدم رغبته في توقيع عقود مع وزارة الدفاع، كأحد شروط اكتساب الوضعية القانونية لـ«فاغنر»، معلّلاً هذا بعدم رغبته في الخضوع لقيادة شويغو، التي لطالما شكّك فيها، مع تأكيده التزام مصالح بلاده وطاعته حصراً أوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة، في إشارة إلى بوتين، قبل أن تأتي «الساعة الصفر» للتحرّك الانقلابي الأخير.

«السيناريو الأسوأ»

ومع انجلاء غبار واقعة التمرّد العسكري، الذي لم يسمح امتداده الزمني الوجيز لخصوم بوتين الداخليين والخارجيين، سواء في تسخيره لخدمة أجندات لإضعاف بوتين سياسياً، أو تسجيل انتصارات عسكرية ضدّه، بدءاً من الحدود الجنوبية الغربية لبلاده، فقد ذهبت جائزة البطولة السياسية إلى الرئيس البيلاروسي، الكسندر لوكاشينكو، بعد نجاح عرضه باستضافة «قائد التمرّد» في بلاده، وإبقاء عناصر المجموعة على أراضي روسيا، وإخضاعها لإجراءات التقنين التي ينشدها شويغو. ومع ذلك، بقيت تبعات ما جرى تستحضر أسئلة شتّى، وما أكثرها. أمّا السؤال الأكثر إشكالية، فهو: ماذا لو لم تصمد الهدنة التي تمّ التوصّل إليها برعاية مينسك؟ بعد كل ما جرى، تطرح مجلة «ناشونال إنترست» جملة سيناريوات، أوّلها التزام طرفي الصراع بالهدنة بصورة فورية ونهائية، على وقع ترقّب ما إذا كانت قد شملت تعهّداً من الرئيس الروسي بتنحية شويغو، في مقابل استئناف مقاتلي بريغوجين القتال على الجبهات. ثاني تلك السيناريوات، يحمل بذور العودة إلى مربّع التصعيد وقرار بوتين بتطويع قوات «فاغنر» كقوات غير نظامية تعمل بإمرته، أو دمجها في هيكلية القوات المسلّحة الروسية، فيما قد يحمل ثالثها، وهو احتمال مستبعد إلى حدّ بعيد، صراعاً على الرئاسة بحسمه بريغوجين. أما السيناريو الرابع، فهو «الأسوأ» بالنسبة إلى روسيا، إذ يعجّ باحتمالات «الحرب الأهلية الروسية الثانية»، وفق تعبير المجلّة الأميركية، وهو سيناريو سيرافقه تفجّر حالة واسعة من الاحتراب الأهلي في روسيا، بخاصة في القاليم التي تقطنها غالبيات إثنية أو دينية كالشيشان، وتتارستان، ومحاولة قوى خارجية مجاورة كالصين، استغلال الوضع لصالحها من أجل حسم بعض الخلافات الحدودية التاريخية مع روسيا لصالحها.

يوم جديد في موسكو: طيّ صفحة «فاغنر»

فراس الشوفي

كثيرة هي الأسئلة التي لا تجد أجوبة، عمّا حدث في روسيا يوم السبت الماضي. كيف تحوّل يفغيني بريغوجين من «بطل وطني» وصديق للرئيس فلاديمير بوتين، إلى متمرّد يعلن الحرب على وزارة الدفاع الروسية ورئاسة الأركان، ويتجرّأ على إعطاء أوامر بتحريك قوات عسكرية نحو موسكو؟ كيف وصل بريغوجين إلى مدينة تولا من دون أي مقاومة تُذكر؟ لماذا لم يتخذ الجيش الروسي إجراءات دفاعية جدّية للتصدي لقوات «فاغنر»؟ وكيف انتهى التمرّد بخروج بريغوجين إلى بيلاروسيا، الحليف الأقوى لموسكو وبوتين؟

يعتقد كثيرون في داخل روسيا وخارجها، أن روسيا لم تتعرّض منذ 30 عاماً، لتهديد كالذي تعرّضت له يوم السبت الماضي. لوهلة، بدا الاقتتال الداخلي في شوارع موسكو وارداً جداً، في تكرار لعام 1917، مع اختلاف الأطراف المتصارعة وظروف الخلاف، وهو ما ذكّر به بوتين في خطابه صباح أول من أمس. وفي داخل روسيا نفسها، من لم يصدّق أن شيئاً جدياً سيحدث، وأن ما يحصل «مسرحية» ستنتهي قبل غياب شمس السبت.

إلّا أن المؤكّد، أن روسيا تلقّت خسارة معنويّة لصورة الدولة لن يكون ترميمها سهلاً في المرحلة المقبلة. لكنّها أيضاً، تجاوزت قطوعاً نجحت فيه الدولة العميقة في تغليب العقل على القوّة، وحافظت على وحدة روسيا، الدولة والمجتمع. فظهر الحلّ الذي رعاه الرئيس البيلاروسي، الكسندر لوكاشينكو، بأقلّ الخسائر، وعلى «الطريقة العربية» بتطييب الخواطر: وضّح بريغوجين موقفه من الرئيس والدولة، وأصدر الرئيس شبه عفو عن المتمردين.

منذ وصوله إلى السلطة، عقد بوتين اتفاق «جينتلمان» مع طبقة الأوليغارشية التي استبدّت بروسيا وخيراتها ونهبتها طوال عشر سنوات حتى عام 2000. حاول الزعيم الآتي من إرث الاتحاد السوفياتي واستخباراته، الموازنة بين شبكة المصالح المحلية وإدارة التوازنات: «ما مضى قد مضى، لكن من الآن وصاعداً لكم الاقتصاد ولي السياسة»، في محاولة لتجاوز التجاذبات الداخلية ووقف التدخلات الغربية وبناء الدولة من جديد، مستفيداً من ثروات الأوليغارشيين لبناء الاقتصاد الروسي.

في إدارة التوازنات، ما لبثت أن انسحبت على القوة العسكرية الروسية، مع ظهور الحاجة إلى شركة أمنية خاصة على غرار شركة «بلاك ووتر» الأميركية، تستقطب إلى عدادها المقاتلين من الجمهوريات السوفياتية السابقة، وتتوسّع عبرها روسيا في ليبيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، من دون تحميل الدولة الروسية المسؤولية الرسمية عن نشاطات الشركة. فكانت «فاغنر»، الذراع الروسية الطويلة غير النظامية، والتي لا تشبه «بلاك ووتر» في الإدارة. فالشركة الأميركية الخاصة تتبع مباشرةً وزارة الدفاع الأميركية، ومتعاقدوها يوقّعون عقوداً مع الوزارة التي يتلقّون منها الأوامر، ويدفعون الضرائب للدولة الأميركية. أما «فاغنر»، فهي مؤسسة خاصة لا تتبع وزارة الدفاع الروسية، وعملياً تتلقّى المهام البعيدة المدى من الكرملين، نظراً إلى الصداقة التي تربط بريغوجين ببوتين.

في سوريا، لم تكن مسيرة المجموعة مثالية. فبريغوجين الذي بنى جيشاً مسلّحاً بأحدث الأسلحة، بنى أيضاً إمبراطورية إعلامية حاول مراراً استخدامها ضد الدولة السورية، وضد حكومات كثيرة في أفريقيا، خدمةً لمصالح مالية وشخصية في الكثير من المرّات. وهو مثلاً، ألقى باللوم في الماضي على القوات الجو - فضاء الروسية المتمركزة في قاعدة حميميم، لأنها لم تسانده في معركة «خشام» قرب دير الزور، التي خسر فيها ما لا يقلّ عن مئتي مقاتل جراء قصف من مروحيات أميركية منعت قواته من التقدّم في شرق الفرات مع مقاتلين سوريين آخرين. مع بدء الحرب الأوكرانية، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي لعبته وتلعبه فاغنر في الميدان الأوكراني، والدور الثانوي للقوات الشيشانية بقيادة رمضان قاديروف، إلّا أن تسليم الجبهات لقوات غير نظامية روسية، لم يكن أمراً مقبولاً بين جنرالات الحرب في الأركان ووزارة الدفاع.

لكنّ الثغرات التي ظهرت في أداء الجيش الروسي، سنحت لـ«فاغنر» أن تقدّم نموذجاً قتالياً وبطولياً في المعارك، ولا سيّما في المعركة الأخيرة في باخموت. واستفادت المجموعة من الغطاء الممنوح لها من الكرملين لتجنيد المساجين ونشر الإعلانات في شوارع موسكو وعلى الطرقات الرئيسة وعلى وسائل الإعلام، ومن الدعم التسليحي غير المحدود لقواتها. وعلى خطّ موازٍ، كان الجيش الروسي يشتري الوقت لكي يعيد تنظيم صفوفه ويطوّر من أساليب عمله ومعالجة الثغرات في آليته وكتائبه وتحسين عملياته اللوجستية، وهو ما يظهر جلياً في المعارك الأخيرة على الجبهات الأوكرانية. قبل أشهر، صدر القرار داخل الدولة العميقة بمركزة قرار العمليات العسكرية والقوات المسلّحة، فيما بريغوجين، الذي كان يوجّه انتقادات بعضها محقّ إلى الأركان والقيادة العسكرية عمّن يتحمّل مسؤولية الفشل في بعض العمليات العسكرية، بالغ في الهجوم على الجنرالات الذين يشكّلون عماد الجيش الروسي ويحاولون في العمق تحسين وضع الجيش والاستفادة من الأخطاء.

حاول بوتين ممارسة سياسة التوازن نفسها؛ إذ إن موسكو تحتاج إلى «فاغنر» طبعاً، لكنها تحتاج أكثر إلى الجيش الحديث. طلبت وزارة الدفاع من بريغوجين الانضواء تحت قيادتها، إلا أنه بدأ بالتمرّد الإعلامي أوّلاً، إلى أن وصل به الأمر إلى الخروج عن طوع بوتين نفسه، بالدخول إلى روستوف ثم إعلان توجّهه نحو موسكو. في وزارة الدفاع، لم يكن تحرّك بريغوجين مفاجئاً، بل ربّما تُرك الرجل لكي يقع في «تهوّره». فكان ما كان ليل الجمعة - السبت بتحريك قوات عسكرية من «فاغنر». بعد كل ما حصل، لم يتهم أحد بريغوجين بالخيانة، سوى بيان جهاز الأمن الفيدرالي. بوتين نفسه لم يسمّه في خطابه، بل تحدّث عن «هؤلاء الخونة...» بالمطلق. يمكن تفسير موقف بوتين بأنه من جهة، لا يريد تسميته كي لا يضطر حتماً إلى عقابه كخائن، ومن جهة ثانية لكي لا يتحول إلى بطل يستثمر فيه الغرب مستقبلاً. وبينما صمت جميع القادة العسكريين، من وزير الدفاع سيرغي شويغو إلى رئيس الأركان فاليري غراسيموف، تولّى تهديد بريغوجين، صديقه الجنرال المتمرّس نائب قائد العملية العسكرية في أوكرانيا، سيرغي سوروفكين.

صحيح أن الجيش الروسي لم يحرّك قوات الدفاع عن موسكو، لكنّه وجّه تحذيراً شديد اللهجة وصل إلى بريغوجين بعد ظهر أمس، مفاده أنه سيُقتل في حال أكمل تمرّده، وأن باب العودة إلى كنف الدولة لا يزال مفتوحاً، فيما تولّى الرئيس البيلاروسي المفاوضات. ثمّة من يؤكّد أن تغييرات سوف تطرأ على المشهد في وزارة الدفاع الروسية، وأن بريغوجين نفسه قد يعود إلى موسكو بعد عام أو عامين مستفيداً من عفو الرئيس، من دون أن تعود «فاغنر». لكن منع حدوث انعكاسات على واقع الجبهات الأوكرانية، واستيعاب «فاغنر» في القوات المسلّحة والاستفادة من خبرتها، كل ذلك يبدو المهمة المقبلة للأركان، كما الاستمرار في إدارة أعمال «فاغنر» في الخارج، في ظلّ «عطلة» بريغوجين القسرية في مينسك.

على أن بريغوجين ليس وحده من يشكّل تحدّياً للدولة الروسية؛ إذ ثمة الكثير من التحديات القادمة على موسكو في محيطها الحيوي من كازاخستان إلى صربيا إلى الشرق الروسي، وفي داخلها أيضاً. لكنّ الروس، وعلى مرّ التاريخ، كانوا يصنعون النصر من المحن.

يعتقد كثيرون في داخل روسيا وخارجها، ان روسيا لم تتعرض منذ 30 عاما، لتهديد كالذي تعرّضت له يوم السبت الماضي (أ ف ب)

إسرائيل تراقب بحذر: شوْن روسيا «تخصّنا»

علي حيدر

ما إن توالت الأنباء عن حالة التمرّد التي بدأها قائد قوات «فاغنر»، يفغيني بريغوجين، ضد القيادة الروسية، حتى سارع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى إجراء «تقدير وضع» مع المنظومتين الأمنية والسياسية، لاستشراف مآلات هذا المتغير الجوهري وتداعياته، وبلورة استراتيجية إسرائيلية لتحديد كيفية التعامل معه. مع ذلك، فقد تجنبت قيادة العدو إطلاق مواقف متسرعة، فيما قلصت سرعة الأحداث ابتداءً وانتهاءً من هامش تورطها في مواقف كانت ستندم عليها. ولذا، اتّسم الأداء الرسمي بالحذر الشديد، تجنباً لـ«الدوس على قدم الدب الروسي» الذي تدرك القيادة الإسرائيلية دقة المعادلة التي تحكم العلاقة معه، وتحديداً في الساحة السورية.

لكن حجم الحدث وتداعياته وصلته المباشرة بمصالح إسرائيل في المنطقة والعالم، فرض عليها عدم انتظار جلاء ما سيؤول إليه، فبرزت المواكبة والاهتمام الرسميان بعناوينه المتعددة منذ اللحظة الأولى. ولعل منشأ هذا الاهتمام، أن كل سيناريو يمكن أن تسكله التطورات الداخلية الروسية سترتّب عليه متغيرات دولية ستنسحب تداعياتها على البيئة الإقليمية لإسرائيل، حيث للعلاقة مع الجانب الروسي تأثير مباشر على مصالحها، ولذلك، احتلّ الحدث الروسي، أيضاً، حيّزاً مهماً في وسائل الإعلام الإسرائيلية وفي أوساط الخبراء، في وقت سُجلت فيه اتصالات من قبل العديد من الدول مع إسرائيل، بهدف التشاور وتبادل المعلومات والتقديرات، وإن حرصت تل أبيب، كعادتها في مثل هذه المحطات، على المبالغة في دور استخباراتها. فقد علّلت «القناة الـ 12» تلك الاتصالات، بأن «الاستخبارات الإسرائيلية تعرف أكثر مما نعرفه نحن الآن»، مع أن المفروض أن استخبارات حلف «الناتو» هي الأكثر اهتماماً ومعرفة بما يجري في الداخل الروسي، وخاصة أن «كل أجهزة الاستخبارات في العالم تتطلّع إلى أمر واحد، وهو حركة السلاح النووي في أرجاء روسيا وما الذي ينوي الروس فعله».

على أيّ حال، يجدر التذكير بأن من الخطأ استشراف الموقف الإسرائيلي من روسيا في ظل قيادة فلاديمير بوتين، من زاوية العلاقات الثنائية المباشرة حصراً؛ فلا القيادة الروسية الحالية ترى في إسرائيل عدواً، ولا الأخيرة ترى في الأولى عدواً، بل تجمع بينهما مساحة من المصالح المشتركة، ومع ذلك، فإن تحالفات وعلاقات موسكو مع أعداء تل أبيب، ووجود تقاطع مصالح واسع بينهم تعزّز في الفترة الأخيرة، وسّع في المقابل نطاق تضارب المصالح مع إسرائيل، وتحديداً في ما يتعلّق بتعزيز العلاقات مع إيران. أيضاً، فإن تموضع تل أبيب الطبيعي ضمن المعسكر الغربي الذي يخوض حرباً مع موسكو، وصراعاً مع بكين، يضعها على مسار مضاد في بعض محطاته على الأقل، لروسيا.

وتتعدد الساحات والمجالات التي يمكن أن يكون للتطورات في الساحة الروسية تأثير مباشر عليها في ما يتصل بالمصالح الإسرائيلية. وبحسب ما قاله رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، اللواء عاموس يادلين، قبل انتهاء محاولة التمرد، فإن الأحداث في روسيا يمكن أن تنتج منها «فرص وتهديدات»، منها ما يتصل بحرية عمل إسرائيل في الساحة السورية، وأخرى تتصل بالانتشار النووي، ووصول العلوم إلى إيران، حيث تسود خشية كبيرة جداً من التعاون مع الأخيرة في هذا المجال. على أن دوائر التأثير قد تتجاوز ذلك، انطلاقاً من أن مآلات الوضع الروسي الداخلي ستؤثر بشكل مباشر على المعادلة الدولية التي ستحدّد مستقبل النظام الدولي القائم على الهيمنة الأحادية، والذي تمتعت بمزاياه إسرائيل خلال العقود الثلاثة السابقة، فيما قيام نظام قائم على تعدد الأقطاب أمر يصبّ في مصلحة أعداء تل أبيب، كونه يمنح هامشاً أوسع من تقاطع المصالح مع الدول العظمى، بما فيها روسيا، في مواجهة الهيمنة الأميركية. ولذا، يُشكل تماسك روسيا دولة ونظاماً، وقوتها وصمودها في مواجهة الهيمنة الأميركية والأطلسية، محدّداً رئيساً في بلورة معالم البيئة الإقليمية لإسرائيل أيضاً، في هذا الاتجاه أو ذاك.

في الخلاصة، يبدو أن قادة العدو شعروا بقدر من الارتياح، كونهم لم يتسرّعوا في مواقفهم التي لم تحجب، على تواضعها، آمالهم ومخاوفهم في هذا المجال. فقد اعتبر عضو المجلس الوزاري المصغر وأحد المرشحين لخلافة نتنياهو في قيادة حزب «الليكود»، إسرائيل كاتس، أنه «بالنسبة إلينا كان من المهم عدم التورط في الحدث الروسي الداخلي، وكما ترون انتهى بطريقة أو بأخرى. بدأ بشكل مفاجئ وانتهى بشكل مفاجئ: من المهم جداً ألا تتجرّ إسرائيل التي لها مصالحها إلى أمور لا داعي لها يمكن أن تؤثر علينا في المنطقة وعلى اليهود».

على الغلاف

إردوغان يردّ الجميل: مع بوتين... على طول الخطّ

محمد نور الدين

شكّل تمرّد قوات «فاغنر» مناسبةً للرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ليردّ سريعاً على الدعم الذي تلقّاه من نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، إبّان حملة الانتخابات الرئاسية، فأعلن أيضاً دعمه الكامل للأخير. ووفق ما جاء في بيان صدر عن رئاسة الجمهورية، فإن بوتين اتصل بإردوغان عارضاً الوضع، فشدّد الرئيس التركي على «أهمية التحرّك بحكمة، وألّا يتمّ توظيف ما جرى من قِبَل أحد»، أملاً في أن تُحلّ المشكلة «بسرعة وسلاسة»، ومبدياً استعداد بلاده «لتقديم كلّ ما يقع على عاتقها لتحقيق هذا الهدف». وعند هذه النقطة تحديداً، أي إبداء الاستعداد لتقديم ما يَلزم

> شبّهت صحيفة «صباح» الموالية، تمرُّد «فاغنر» بـ«محاولة الانقلاب العسكري» في تركيا

من دعم، توقّف المراقبون، إذ رأوا في ما ورد «ردّ جميل» على الدعم الذي تلقّاه إردوغان من الروس خلال الانتخابات، و«خشية» من إمكانية تعرُّض شريكه، بوتين، لصعوبات يحتمل أن تنعكس على تركيا.

وفي هذا المجال، شبّهت صحيفة «صباح» الموالية، تمرُّد «فاغنر» بـ«محاولة الانقلاب العسكري» في تركيا، في 15 تموز 2016 ضد إردوغان، إذ رأت أن ما جرى «محاولة انقلاب مدفوعة (مالياً)».

ومن جهته، فسّر مقداد قره علي أوغلو، في صحيفة «قرار»، مبادرة بوتين، منذ اليوم الأول للتمرّد، للاتصال بإردوغان، وعرضه لما جرى، بأنها محاولة من جانب الرئيس الروسي لإبراز دعم الرئيس التركي له، على أنه رسالة إلى العالم في وجه انتظار الغرب سقوطه. وفي الصحيفة نفسها، قال منصور آق غون، إنه «من الجيّد أن تدعو تركيا إلى التعامل بحكمة مع التمرّد والمشكلات التي تحدث مع جار شمالي مهمّ»، و«لكن لنعترف أنه سيكون أفضل لتركيا أن يكون هذا الجار ضعيفاً إلى درجة لا يمكنه الاعتداء على الجار، وألّا يشكّل تهديداً في المستقبل. والأفضل من الأمرَين هو أن تضاعف تركيا وزنها وتأثيرها بنسبة لا يمكن تحديدها منذ الآن». ووفق آق غون: «يكفي ألّا يقع الجار في دوامة عدم الاستقرار والفوضى، وألّا يخلق مشكلات أكثر»، داعياً إلى اتّخاذ التدابير اللازمة تجاه أيّ سيناريو محتمل، ومشدّداً على أنه «من الضروري ألّا نتسرّع في اتّخاذ أيّ قرار، فما زال الوقت مبكراً. والولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا تنتظر بصمت، وربما تكون ممنونة ممّا جرى. وهي الآن مهتمّة أكثر بما يجري في أوكرانيا، وكيف يمكن إنهاء الحرب. ونحن يجب أن نتابع التطوّرات من دون أحكام مسبقة، وأن ننتج السياسة تبعاً للوضع».

لكن تمرُّد «فاغنر» كان مناسبةً لكي يذكّر زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، كمال كيليتشدار أوغلو، بتنظيم تركي مشابه، إذ قال: «إذا كان لروسيا «فاغنر»، فلتركيا «سادات» (SADAT)»، مضيفاً أن هذا الأخير «يدعو إلى هدم الدولة التركية وتغيير لغتها وعلَمها ودستورها»، أملاً في أن يكون ما حدث في روسيا «درساً لتركيا... حذّرتُ حكومة القصر أكثر من مرة من مسألة «سادات»». لكن رئيس الشركة، مليح تانري فيردي، قرّر إقامة دعوى على كيليتشدار أوغلو، قائلاً إنه «إذا لم يثبت اتهاماته، فسيكون بلا شرف».

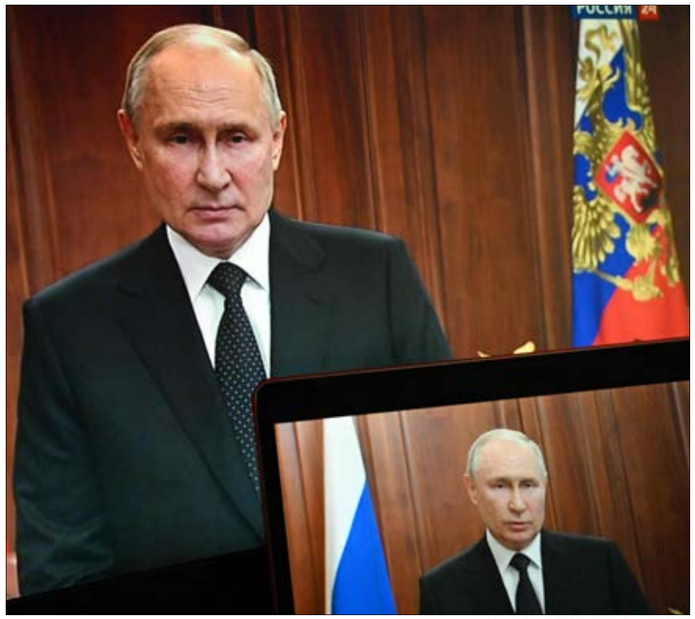

إذا كان لروسيا «فاغنر»، فلتركيا «سادات» (أ ف ب)

و«سادات» شركة أمنية تركية خاصة، تُقدّم استشارات وخدمات في الداخل التركي وفي الخارج، ومؤلّفة من عناصر مدربين وأسلحة وخطط وبرامج. ووفق الرئيس الحالي للشركة، فإن كل الطلبات التي تتلقّاها شركته من الدول الخارجية، تتمّ إحالتها أولاً على وزارة الخارجية وجهاز الاستخبارات ووزارة الدفاع. وقد لاحظت وسائل الإعلام أن القمّة الأمنية التي عقدها إردوغان في القصر الجمهوري عشية عملية عفرين عام 2018، شملت وجود ممثّل عن شركة «سادات». كما تضمّن تقرير للقيادة المركزية الأميركية في أفريقيا لعام 2020، أن خمسة آلاف من «الجهاديين» السوريين في ليبيا، من الذين حاربوا إلى جانب الجيش التركي ضدّ اللواء خليفة حفتر، تلقّوا تدريباتهم ومعاشاتهم من منظّمة «سادات». كذلك، يقال إن المنظّمة لعبت دوراً مهمّاً في قمع انقلاب عام 2016. وعلى رغم كل هذه الادّعاءات والاتهامات، إلّا أن «حزب العدالة والتنمية» وشريكه «حزب الشعب الجمهوري»، لا يزالان يرفضان مناقشة الموضوع في البرلمان التركي.

ويُعرف عن مؤسّس «سادات»، عدنان تانري فيردي، أنه معادٍ لمصطفى كمال أتاتورك، ذلك أن «الجمهورية التي أسّسها الحقت الضرر بالدين الإسلامي، وجعلت تركيا غريبة عن العالم الإسلامي». وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تأسّست في 28 شباط عام 2012، واسمها الكامل: «شركة الاستشارات الدفاعية الدولية وصناعة البناء والتجارة». أمّا مؤسّسها، فهو مستشار سابق لإردوغان، وعميد سابق في الجيش تمّ فصله عام 1997 في إطار حملة التصفية التي شنّتها المؤسّسة العسكرية على العناصر «الرجعيين»، أي الإسلاميين المتشدّدين. والشركة أخذت علماً وخبراً رقمه 8015 في جريدة السجل التجاري. وفي عام 2020، استقال عدنان تانري فيردي من رئاسة الشركة، وتولّى ابنه مليح مكانه. ووفق بعض وسائل الإعلام، فإن الشركة تأسّست بتعليمات من «حزب العدالة والتنمية»، وإن رئيسها كان مستشاراً لإردوغان بين عامَي 2016 و2019، ولعبت دوراً مهمّاً في مواجهة الانقلاب العسكري.

وتقدّم الشركة، وهي الأولى من نوعها في هذا المجال في تركيا، خدمات لمكافحة الإرهاب والأمن الداخلي، ويقال إنها تأسّست من أجل تقديم مثل هذه الخدمات للدول ذات الغالبية الإسلامية. وغالباً ما تضمّ الشركة عناصر سابقين في الجيش التركي، علماً أنها عملت في ليبيا وسوريا وبوركينا فاسو وغيرها من الدول الخارجية. وقد وصفها كيليتشدار أوغلو بأنها «مؤسّسة موازية»، وتخرّج إرهابيين، وبأنها تولّت أدواراً مختلفة في سوريا بتعليمات من إردوغان. وكان رجل «الجريمة المنظّمة»، سادات بيكير، الموجود منذ سنوات في الإمارات، قد اتّهم الشركة بأنها كانت تصدّر الأسلحة إلى تنظيم «القاعدة»، وإلى فرعه السوري «جبهة النصرة».

العراق

القوى المدنية تتآلف للانتخابات: «الشيوعي» مستعدّ للتحالف مع الصدر

بغداد - فقار فاضل

تأخذ المنافسة في انتخابات مجالس المحافظات المقرّرة في العراق في السادس من تشرين الثاني المقبل، هذه المرّة، وجهاً آخر. فالأحزاب المدنية بشتى مسمّياتها، تحوّلتْ إلى لاعب أساسي يريد مواجهة القوى السياسية المتنفّذة عبر صناديق الاقتراع، بعدما كانت رافضة لهذه الانتخابات من أساسها. وفي هذا السياق، تشكّل

> تحالف «قوى التغيير الديموقراطية المتآلفة»، يضم قوى تشرينية ناشئة وأخرى قديمة كالحزب الشيوعي

تحالف «قوى التغيير الديموقراطية المتآلفة»، المكوّن من «الحزب الشيوعي العراقي»، و«حركة نازل آخذ حقي الديموقراطية»، و«حزب التيار الاجتماعي»، و«حزب البيت الوطني»، والنائب سجّاد سالم، و«حزب تيار الوعد العراقي»، و«الحركة المدنية الوطنية»، و«التيار الديموقراطي»، و«حركة تشرين الديموقراطية»، وتجمّعات المستقلّين في عدد من المحافظات، وتحالف «وطن» النيابي. وكان المستقلّون والحركات الناشئة المنضوية تحت مسمّى «حراك تشرين الشعبي»، يرفضون في وقت سابق، انتخابات مجالس المحافظات، فيما شكّل إلغاؤها أبرز مطالب حركتهم الاحتجاجية، لأنها تمثّل باباً من أبواب الفساد، وفقاً لرؤيتهم. وفي شباط الماضي، عارض نواب مستقلّون وأحزاب مدنية، قانون انتخابات مجالس المحافظات المعدّل لسنة 2023، وفق صيغة «سانت ليغو» النسبية، بيد أنه بمرور الوقت، استوعبت تلك الأحزاب الصغيرة الأمر، وبدأت تحشد جماهيرها للدخول في السباق الانتخابي، بالتنافس مع القوى الكبيرة.

ويقول سكرتير «الحزب الشيوعي العراقي»، رائد فهمي، إن «الحزب يعمل على بلورة مشروع سياسي يسعى للتغيير، وكذلك على بناء علاقات سليمة، والانفتاح على قوى وأوساط حديثة تعارض نهج المحاصصة ومنظومة الحكومة». ويرى، في حديث إلى «الأخبار»، أن «منظومة الأحزاب الحاكمة، التي تعيد إنتاج نفسها، بفضل الهيمنة الحقيقية على موارد السلطة والموارد المالية، بدأت تخسر شعبيتها لدى المجتمع العراقي». ولا يستبعد الالتقاء مع «التيار الصدري»، قائلاً إنه «إذا كان التيار يرفع شعار محاربة الفساد والإصلاح، فهو بالضرورة سيصطدم بالمحاصصة. وهذا نفس المسار الذي ندعو إليه، ولكن ربما لن تكون هناك مشاركة مباشرة من السيد مقتدى الصدر، وإنما من خلال جماهير الصدريين».

وعن استعدادات الأحزاب والحركات الناشئة للمشاركة في الانتخابات، يؤكد الأمين العام لـ «البيت الوطني»، حسين الغرابي، لـ «الأخبار» أن «القوى الناشئة والحركات المستقلّة لديها الاستعداد الكامل لخوض انتخابات مجالس المحافظات المقبلة»، لافتاً إلى أن قوى التغيير الديموقراطية تعقد اجتماعاتها بشكل متواصل منذ عام. ويبيّن أن «لدينا الآن ماكنة إعلامية وماكنة تنظيمية وانتخابية، لنحدّد من خلالها أين مكامن قوتنا ونقاط ضعفنا، وأين تكثر طلبات التغيير في المحافظات العراقية». ويشير الغرابي إلى أن «قوى التغيير الديموقراطي هي تحالف سياسي بالمرتبة الأولى، لا تنتهي بانتهاء انتخابات مجالس المحافظات، وسنستمر في ما بعد الانتخابات. وهذا ما ثبّتناه». ويشدّد على أن «البيت الوطني» منفتح على الكتل الأخرى وباقي المستقلّين والتجمّعات المدنية التابعة للحركات الاحتجاجية في عموم المحافظات العراقية. وفي ما يتعلق بسيناريو دعم جماهير «التيار الصدري» لقوائم الحركات المدنية، يوضح أنه «ليست لدينا أي علاقة مع التيار الصدري، ولا مع الإطار التنسيقي، لأننا نطرح أنفسنا طرفاً ثالثاً في المعادلة السياسية، ونحن كقوى سياسية ديموقراطية نعارض المحاصصة، ونطرح مفهوم المواطنة بديلاً لها». ويتابع: «نريد إنهاء حالة الفساد والفوضى، وإنهاء السلاح المتفلّت. وهذا من أهم أولوياتنا، إذ إننا ضد المليشيات الطارئة على البلاد».

ليس سيناريو عودة «التيار الصدري» إلى العملية السياسية من بوابة الانتخابات المحلية المقبلة مستبعداً، في نظر الغرابي، كما أن الحركات المدنية تُرجّح خيار العودة والمشاركة بمسمّيات أخرى، وذلك لتقليص هيمنة القوى الكلاسيكية.

أما الأمين العام لـ«حركة نازل آخذ حقي»، مشرق الفريجي، فيشرح تولفة «قوى التغيير الديموقراطية»، قائلاً لـ«الأخبار» إنها «تضمّ أحزاباً ناشئة أغلبها من حراك تشرين، وأحزاباً قديمة كالحزب الشيوعي والتيارين الاجتماعي والديموقراطي. وأنا أعتقد أن هذا التحالف هو سياسي تمّت كتابة نصوصه والاتفاق عليه بتمعّن كبير، وهناك مواثيق وتعهّدات بين هذه الأطراف». وفي ما يتعلّق بالانتخابات نفسها، يرى أن «هناك تفاهمات كبيرة مع العديد من القوى السياسية للدخول في تحالف انتخابي واحد. وهناك أطراف أخرى أبدت رغبتها بالدخول معنا، وسنعلن تحالفنا بشكل نهائي خلال الفترة القادمة». ويأمل أن «تكون مشاركة تحالف قوى التغيير في خمس عشرة محافظة عراقية».

ويؤكد الفريجي أنه «ستكون هناك منافسة بين قوى التغيير والتيار الصدري، مثلما هناك منافسة مع أطراف الإطار التنسيقي».

في المقابل، لا يعتقد أستاذ العلوم السياسية، علي الجبوري، بأن «الحركات الناشئة والمستقلة يمكن أن تكون لها حظوظ كبيرة في الانتخابات، وإن كان سقف طموحها عالياً. وذلك بسبب الهيمنة الكاملة للأحزاب الكبيرة التي يخدمها قانون الدائرة الواحدة وسانت ليغو والذي جاء لمصلحتها». ويضيف، في حديث إلى «الأخبار»: «فضلاً عن ذلك، فإن تلك القوى المدنية لا تشهد أي استقرار من الناحية التنظيمية والسياسية في الوقت الحالي، ونرى أن هناك حركات، منها امتداد وغيرها، ما زالت متحفّظة على المشاركة حتى الآن». ويلفت الجبوري إلى أن «الشعب العراقي لم يعد يهتمّ بالقوى المستقلّة، لأنها غير مؤثّرة سياسياً. فعلى رغم معارضتها داخل البرلمان، إلا أنّ أحداً لا يسمعها، بسبب تشتّت مواقفها ورؤيتها السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فقدان ثقة بتلك القوى من قبل جمهورها، أسوة بالكتل التقليدية».

إلى ذلك، يرى المحلل السياسي، رافد العطواني، أنّ «من الممكن أن يدعم التيار الصدري قوائم قريبة من توجّهاته، مثل القوائم المدنية التشرينية التي يعتبرها الأقرب إليه». ويقول لـ«الأخبار» إنه «ستكون هناك تفاهمات تحدث بعد دعم جماهير التيار الصدري لانتخابات هذه القوائم القريبة منه فكرياً». ويرجّح أن تتّضح مشاركة التيار من عدمها في نهاية تموز المقبل.

تقرير

الحرب السعودية على المخدّرات: الكبار لا يزالون محصّنين

لا يكاد يمرّ يوم إلا وتعلن السعودية عن ضبطية جديدة أو أكثر للإلف أو ملايين حبوب الكبتاغون المهرّبة من إحدى الدول المجاورة برّاً وبحراً وجوّاً. وفي ضوء هذه الكميات، لا يسَع المرء إلا أن يتخيّل أن المملكة هي واحدة من أكبر أسواق المخدّرات في العالم، وتحتضن واحدة من أعلى نسب التعاطي. بين سكانها البالغ عددهم 32 مليون نسمة. وهذا بالفعل ما أكّدته الإحصاءات عاماً بعد عام

حسين إبراهيم

كانت السعودية ولا تزال تتعامل مع قضية الانتشار الواسع للمخدرات فيها، على أنها مشكلة مستوردة من الخارج؛ إذ الحق دائماً على الدول التي تأتي منها حبوب الكبتاغون، وهي كانت ولا تزال تستخدمها سياسياً، وإن تغيّر اتجاه هذه الاستخدام. فبعدما ظلت لسنوات تتّهم «حزب الله» بالوقوف وراء توريد الكبتاغون إليها، إلى درجة منع استيراد الفاكهة والخضر اللبنانية، لمجرّد ضبط بضع شحنات مخبّأة في برادات برتقال ورمان، على رغم أن تلك الضبطيات حصلت على أيدي القوى الأمنية اللبنانية وثبت أنها آتية من خارج لبنان، ها هي تعلن اليوم أن استئناف العلاقات مع دمشق يعود، جزئياً على الأقل، إلى الرغبة في التعاون معها، لمكافحة تهريب الكبتاغون، بعد الإقرار بأن مصانع هذه المادة في البلاد تعمل خارج مناطق سيطرة الدولة.

من حق أي دولة أن تتطلّع إلى وقف تصدير مخدّرات إليها من المصدر، لكن إنكار الجانب الداخلي من المشكلة لم يؤدّ إلا إلى زيادتها تعقيداً واتساعاً. والحملة التي تشهدها المملكة حالياً، لمكافحة هذه الآفة، تعكس هذا الحجم الداخلي، وقوة ونفوذ المتورّطين المحلّيين في الإتجار وصلاتهم الواسعة داخل أجهزة الدولة. فالآن، كيفما اتجهت في الرياض والمدن السعودية، تجد لافتات تحذّر من الإدمان، وتدعو المواطنين إلى الإبلاغ عن المروّجين، وتُعلِمهم بتوفّر خدمة إعادة تأهيل المتعاطين مع ضمان الخصوصية لهم. ويدفع ذلك، إلى جانب تفعيل العقوبات القاسية، ومنها الإعدام للمهرّبين والتوقيف للمتعاطين، بالمزيد من الأخيرين، إلى اللجوء إلى عيادات التأهيل، ويساهم بالتالي في إظهار حجم المشكلة.

صحيح أن ما يجري في المملكة بشكل «حرباً على المخدّرات»، كما وصفتها وكالة الصحافة الفرنسية في تحقيق قبل أيام. لكن الصحيح أيضاً أن تلك الحرب لا تزال قاصرة عن الوصول إلى كبار المتورّطين في الاتجار بالمخدرات، وبعضهم من أبناء الأسرة الحاكمة التي ينوف عدد أفرادها على 15 ألف أمير، وفق آخر الإحصائيات. وإذا لم ترتقِ الحملة إلى المسّ بكبار المتورطين في تجارة الحبوب المخدّرة، فإن الحدود المترامية للمملكة لا يمكن ضبطها، ولا سيما أن ثمة وسائل متطورة للتهريب عبر الحدود، منها الطائرات المسيّرة، كما حدث قبل أيام حين جرى ضبط إحدى تلك الطائرات بعد عبورها إلى تبوك شمال غرب المملكة.

وعلى رغم العقوبات القاسية، فإن الذين يُعاقَبون في الغالب هم «بسطاء المروّجين» مثل الباكستانيين والهنود والسوريين واليمنيين، ونادراً ما تطاول الأحكام شركاءهم السعوديين، ولا سيما إذا كانوا من المحظيين، علماً أنه في كل عملية ضبط شحنة مخدرات يكون ثمة شريك سعودي أو أكثر، للمتورطين. وبالقطع، لم يحصل مرة أن اعتقل أحد أفراد الأسرة، فضلاً عن أن يُعدم، في قضية مخدرات، على رغم وجود أمثلة كثيرة على تورط بعض هؤلاء في صفقات ضخمة.

والأرجح أن ولي العهد، محمد بن سلمان، لا يستطيع فتح جبهات أخرى ضد أطراف في الأسرة، تُضاف إلى الجبهات السياسية التي كان قد أطلقها في بداية حكمه ولا تزال مستمرة إلى الآن. وثمة مثال ما زال بالإمكان الاستناد إليه لتفسير ما يجري، ولو جزئياً، يتناول قضية «أمير الكبتاغون»، عبد المحسن بن وليد آل سعود، الذي اعتقل في بيروت عام 2015 بينما كان يهمّ

> الحملة التي تشهدها المملكة ضدّ المخدّرات تعكس الحجم الداخلي للمشكلة، وقوّة المتورّطين المحليين ونفوذهم فيها

بالمغادرة إلى بلاده على متن طائرة خاصة تحمل صناديق تحوي طنّين من حبوب الكبتاغون. لو لم يُعتقَل الرجل في بيروت، لما كان اعتقل لدى وصوله المملكة، بل إن سلطات المملكة ضغطت على لبنان للإفراج عنه. ويُظهر ذلك أن المملكة تفعل كل شيء، إلا ما يجب أن تفعله حقيقة في إطار حربها على المخدرات. لكن تورط كبار أفراد الأسرة في تجارة المخدرات ليس جديداً، ففي عام 1999، اتّهم الأمير نايف بن سلطان بن فواز الشعلان آل سعود، بتهريب طنّين من الكوكايين من فنزويلا إلى فرنسا. ولكنه تمكّن من العودة إلى بلاده ليعيش محمياً في المملكة، على رغم أن فرنسا اتهمته بأستخدام موقعه الدبلوماسي لوضع المخدرات في طائرة تعود إلى الأسرة الحاكمة، وحُكم عليه غيابياً بالسجن عشر سنوات عام 2007. ولا يقتصر تورّط الأمراء على الاتجار، وإنما ثمة من يتعاطون. إذ أوقف الأمير يوسف بن سعود، وهو الابن الثاني والأربعون للملك الراحل سعود بن عبد العزيز، في مطار بيروت في كانون الأول 2017، بعد العثور على كمية صغيرة من المخدرات في حوزته، وُصفت بأنها للاستعمال الشخصي، وتم الإفراج عنه بعد تدخل مراجع لبنانية عليا.

ثمة تقاطع بين الخبراء الدوليين على أن السياسات التي اتّبعها ابن سلمان ساهمت في انتشار المخدرات خلال السنوات الماضية. وتُعزى الزيادة بين الشباب إلى القلق والخوف من المجهول الذي يعيشه هؤلاء، بسبب البطالة وصعوبة تأمين متطلبات الحياة مثل الزواج والإسكان، وتأثير توقيف الكثير من رجال الدين السلبي على فاعلية مراكز إرشاد الشباب في المملكة، وكذلك بسبب عدم شرعنة بدائل أقل إيذاءً مثل الخمور. ففي آخر تقرير له يعود إلى عام 2020، يقدر «المركز الوطني الأميركي للمعلومات البيوتكنولوجية» أن 7 إلى 8 في المئة من مجمل السعوديين تعاطوا نوعاً من المخدرات. وبذلك، حلّت المملكة الرابعة عالمياً في تعاطي المخدرات في العام المذكور بعد الولايات المتحدة والمكسيك وتايلاند، بعدما كانت الثالثة في السنة السابقة لها. ولكنها ظلّت على الدوام الأولى في الشرق الأوسط والعالم العربي، حيث تُوصف في الإعلام الغربي بأنها «عاصمة المخدرات في المنطقة».

ودائماً ما تعلن السعودية عن ضبطيات جرت محاولة تهريبها من جميع الدول المجاورة، من الإمارات إلى الكويت إلى سلطنة عمان إلى اليمن إلى العراق إلى الأردن. ويؤكد تقرير عن «الهيئة الدولية لمراقبة الممنوعات»، صادر في آذار 2021، أن 45% من كميات الكبتاغون المصادرة حول العالم، بين 2015 و2019، كانت في المملكة. لكن الحملة الأخيرة انطلقت بعد ضجّة أحدثها قيام سعودي في القطيف بإحراق منزل عائلته بسكب البنزين عليه، في نيسان 2022، خلال إفطار رمضاني، ما أدى إلى مقتل أربعة من أفراد تلك الأسرة. وثبت للسلطات أن الرجل كان تحت تأثير مادة «الشبو»، أو الميتامفيتامين.

لغة وسائل متطورة للتهريب عبر الحدود. منها الطائرات المسيّرة (من الويب)

الدوري الأميركي للمحترفين

فيكتور ويمبانياما: عملاق فرنسي يهدّد عروش الأميركيين

موهبة سلوية خارقة وصلت إلى الدوري الأميركي للمحترفين وخلقت ضجة لم تعرفها الألعبة منذ اقتحام «الملك» ليبرون جيمس لها قبل 20 عاماً. هو النجم الفرنسي الشاب فيكتور ويمبانياما المتوقّع أن يأخذ الـ NBA بعاصفته بعدما نجح سان أنطونيو سبرز في استقطابه من خلال الخيار الأول في «درافت 2023». فمن هو هذا اللاعب والذي يميّزه عن غيره من أبناء جيله واللاعبين الشبان الوافدين إلى دوري المحالفة؟

شربل كريم

هو مخلوقٌ فضائي. بهذه الكلمات القليلة وصف النجم المخضرم ليبرون جيمس زميله الجديد في الدوري الأميركي لكرة السلة، فيكتور ويمبانياما وسط عاصفة الحماسة التي ضربت اللعبة وأصابت كل محبيها حول العالم بسبب قدوم هذه الموهبة التي لا تولَد الملاعب مثلها يومياً أو موسمياً.

بالفعل «ويمبي» بحسب ما يُطلق عليه ليس باللاعب أو بالنجم العادي، بل يصح القول إنه جوهرة نادرة جداً على الصعيد الفني بالنظر إلى مقوّماته البدنية وقدراته الفنية الاستثنائية.

مشاهدة فيديو خاص بهذا اللاعب البالغ من العمر 19 عاماً، والذي يبلغ طوله 2,26 م، لدقائق معدودة، تكون كافية للقول إنه إحدى المواهب القادمة للانضمام إلى نادي العظماء في حال لم يطرأ أي شيء غير طبيعي ليحول دون وصوله إلى أعلى درجات النجومية.

خليطٌ من النجوم

فعلاً ما يفعله ويمبانياما على أرض الملعب ليس بالأمر العادي، لا بالنسبة إلى لاعب بطوله ولا بالنسبة إلى لاعب بسنّه، فهو يملك الطول الفارع للاعب الارتكاز، ولمسة رائعة في التصويب على السلة، وسرعة لاعب الجناح ودقّة التمرير التي يتمتع بها صانع الألعاب. هو ببساطة خليطٌ بين القدرات الدفاعية لأحد أفضل مدافعي الـ NBA أي مواطنه رودي غوبير، وبين قوة أنطوني دايفيس تحت السلة، وبين سرعة ورشاقة كيفن دورانت، لا بل إن نقاط ضعفه غير الموجودة تعطيه خصال العملاق اليوناني يانيس أنتيتوكمبو، ولو أنه لا يتمتع بعضلات مفتولة بل بجسد رفيع قد يكون هو مشكلته الوحيدة في الصدامات البدنية مع الأقوياء، ما قد يؤدي إلى إصابته في دوري «عنيف» ومتطلّب جداً على الصعيد الجسماني.

كل هذا يُغري لاعباً مدهشاً على أرض الملعب، إذ كان من المستحيل التفكير في أن لاعباً بهذا الطول يمكنه التسجيل من المسافة البعيدة والمتوسطة بالفعالية نفسها، ويمكنه الاختراق من الخارج والذهاب مباشرةً إلى السلة التي يحميها من دون أن يضطر إلى القفز رياضية بامتياز، إذ إن والده فيليكس الكونغولي الأصل هو بطلٌ سابق في الوثب العالي، بينما لعبت والدته إيلودي دو فوتورو كرة السلة على أعلى المستويات ونشطت في عالم التدريب، ودافعت شقيقته الكبرى إيف عن ألوان المنتخبات الفرنسية وهي تخوض حالياً منافسات 3x3 تحت راية بلادها، في وقت بدأ فيه شقيقه الأصغر أوسكار يصنع اسماً في اللعبة، ليسير على خُطى جدّهما ميشال دو فوتورو الذي كان لاعباً معروفاً في ستينيات القرن الماضي.

من هنا، يمكن القول إن ويمبانياما يملك ذاك الحمض النووي الخاص بالأبطال، وولد لكي يلعب كرة السلة فقط لا غير، ولو أنه اعتُبر أحد حراس المرمى النخبة في كرة القدم عندما مارسها صغيراً إلى جانب رياضة الجودو. لكنه اليوم يشدّ إليه كل نجوم الرياضة الفرنسية، إذ حتى «شبيهه» في نجومية كرة القدم وأهم موهبة فيها كيليان مبابي ذهب إلى مشاهدته وبدا مندهشاً بما يمكن أن يفعله.

هو الشيء نفسه الذي يجعل الجمهور اليوم متحمّساً لرؤيته والدليل كيفية استقباله في مطار نيويورك حيث ارتدى مشجّعون قمصان فريق سان أنطونيو وتحمل اسمه حتى قبل أن يختاره فريق ولاية تكساس في «الدرافت» الذي تحوّل إلى ليلةٍ احتفالية لجمهوره في ملعبه، متابعاً لاختيار اللاعبين ومحتفلاً بنجمه الجديد الذي صوّره بطلاً خارقاً على اللافتات التي رفعها ترحيباً به.

باختصار لا حاجة إلى ذكر أرقام «ويمبي» مع فرقه السابقة في فرنسا حيث سيطر على الألقاب الفردية، إذ إلى جانب فوزه بلقب الدوري العام الماضي، اختير هذه السنة ليكون اللاعب الأفضل بعدما كان هدّاف البطولة التي حاز أيضاً على جائزة أفضل مدافع فيها.

ويبانياما يلامس حدّ الكمال في كرة السلة، واسمه الصعب في اللفظ سيحفظه متابعو اللعبة غيباً وبسرعة وسلاسة تماماً على غرار اختراقاته التي تفتح إليه الطريق إلى السلة، حيث ينتظر أن يذرف منافسوه الدموع حسرةً مثلما ذرفها في أمسية اختياره لاعباً جديداً في الـ NBA ليحقق حلم حياته على حدّ قوله.

> نجمٌ جديد يلامس حدّ الكمال ويجمع بين خصال نجوم بارزين كثر

هذه المواهب الجديدة فقط إنما نجوم الدوري عامةً الذين ذهبوا إلى وصفه بأحلى العبارات وتشبيهه بأفضل النجوم الأوروبيين الذين سبقوه إلى أهم بطولة لكرة سلة، بدءاً من الألماني ديرك نوفيتسكي، مروراً بالسلوفيني لوكا دونتشيتس، ووصولاً إلى الصربي نيكولا يوكيتش. الحقيقة أن النجم الفرنسي يجمع كل هؤلاء وأكثر في لاعب واحد، فيمكن هنا تخيّل النتيجة على أرض الملعب!

بطل ابن أبطال

الواقع ليس مستغرباً أن يصبح ويبانياما نجماً بهذا الحجم أو أكبر، إذ إن الرياضة وكرة السلة على وجه التحديد تجري في عروقه لأنها تمثّل كل شيء بالنسبة إلى عائلته، فهو ولد في كنف عائلةٍ

تحوّلت ليلة «الدرافت» إلى احتفالية لجمهور سان أنطونيو بعد اختيار ويمبانياما للانضمام إلى الفريق (أ ف ب)

بريميرليغ

تشيلسي بحلّةٍ جديدة: لا أعذار بعد اليوم

بعد أيام قليلة من افتتاح سوق الانتقالات، احتل نادي تشيلسي العناوين العريضة. إعادة هيكلة شاملة تعد بموسم مغاير عن نظيره الماضي، وسط «شكوك» حول قانونية الإجراءات المتّبعة من قبل إدارة «البلوز»

حسين فحص

يحوز تشيلسي اهتمام الوسط الرياضي للموسم الثالث على التوالي. الأنتقال «القسري» للنادي قبل عامين على خلفية «سياسية» صوّبت الأنظار على الفريق، واتسعت دائرة الضوء بعدها مع الملّاكين الجدد. ملايين صُرفت على صفقاتٍ ضخمة لم تعُد على النادي بنجاح نوعي كما كان مُخططاً، حيثُ أنهى تشيلسي موسمه في المركز الثاني عشر محلياً دون تحقيق أي لقب. ومع قص شريط سوق الانتقالات الصيفي الحالي، فتحَ المالك تود بولي وشركاؤه فصلاً جديداً، أملاً بالعودة إلى المسار الصحيح.

تم تعيين الأرجنتيني ماوريسيو بوكيتينو على رأس العارضة الفنية للفريق، بعد دراسة طويلة من قبل الإدارة حول المدرب الأفضل لقيادة المشروع. في النهاية، رسا القرار على بوكيتينو المعروف ببنائه فرقاً ناجحة قوامها الشباب، قادرة على المشاركة في دوري أبطال أوروبا بالحد الأدنى. ورغم عدم بدئه العمل بشكل رسمي حتى بداية الشهر المقبل، كانت لبوكيتينو قرارات مهمة من الآن فصاعداً.

باتت الإدارة على دراية بمتطلبات مدربها الأرجنتيني في سوق الانتقالات، وانصبّ العمل في الأسابيع الأخيرة على عملية بيع اللاعبين بالدرجة الأولى امتثالاً لقوانين اللعب المالي النظيف، قبل تدعيم المنظومة بأسماءٍ جديدة. هنا، واجهت تشيلسي مشكلة كبيرة.

كان الفريق مطالباً بالتخلص من أكثر لاعب في فترة قصيرة لكي يوازي دفاتره الحسابية، خاصةً أن الخسائر المالية لموسم 2021 -2022 بلغت 154 مليون دولار تقريباً تبعاً لبيان صادر عن النادي. كانت الصعوبة في معرفة باقي الأندية لحاجة تشيلسي في البيع، ما قلّل من القيمة التسويقية للاعبي «البلوز» خاصةً أولئك الذين شارفت عقودهم على الانتهاء أو الذين بلغوا الأمتار الأخيرة من مسيرتهم الكروية. ومع ذلك، «تخلّص» الفريق من اللاعبين الذين لا يحتاج إليهم المدرب الجديد بسرعة وبمبالغ جيدة، ما أثار بلبلة في الوسط الرياضي تبعاً للوجهة. معظم لاعبي تشيلسي حطّوا رحالهم في السعودية، ما جعل البعض يعتقد بوجود علاقة «مشبوهة» بين صندوق الاستثمارات العامة المالك لنادي نيوكاسل ومجموعة «Clearlake Capital» المملوكة من تشيلسي، خاصةً أن هناك استثمارات مشتركة بين الطرفين تبعاً لتقارير مختلفة.

ترأس «نجم» كرة القدم الإنكليزية غاري نيفيل قائمة المشكّكين، ودعا عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى تنظيم الأمور في أسرع وقت ممكن «لإيقاف هذه النماذج في حال كانت غير سليمة».

إضافةً إلى ذلك، سلّط تقرير لصحيفة «ذي أثلتيك» البريطانية الضوء على سعي تشيلسي للتحايل على قوانين اللعب المالي النظيف من خلال بيع نجومه الفائضين عن الحاجة مقابل رسوم مبالغ فيها إلى أندية الدوري السعودي للمحترفين. إجراءٌ يعود بالمنفعة على الطرفين تبعاً للتقرير، حيث يوازي تشيلسي حساباته من جهة ويحمي صندوق السعودية استثماراته في مجموعة «Clearlake Capital» من جهةٍ أخرى، خاصةً تلك المتعلقة بسلسلة فنادق مع إحدى الشركات التابعة لبولي.

رغم مزاعم الفساد، لا يوجد دليل ملموس حتى الآن على عدم شرعية الإجراءات المتّبعة. بالتعمق في الأرقام، يظهر أن عمليات البيع جاءت بشكل قانوني وشفاف. وقع أنغولو كانتي على سبيل المثال لنادي الاتحاد رغم رغبة تشيلسي في الحفاظ عليه، في حين من المتوقّع أن ينتقل حكيم زياش وخاليدو كوليبالي وإدوارد ميندي إلى الدوري السعودي برسوم لا تتجاوز بمجموعها الـ50 مليون يورو. بالطبع، استفاد تشيلسي من «اتصالاته ومعارفه»، لكنه لم يتخطّ أي قانون في كرة القدم، بل إنه باع لاعبيه مقابل رسوم معقولة كي يقلل فاتورة الأجور ويوازي دفاتره الحسابية تباعاً قبل استقدام لاعبين جدد، تماشياً مع متطلبات قانون اللعب المالي النظيف.

لم يُجبر تشيلسي أي لاعب كي يوقّع مع أندية السعودية. استغل «البلوز» ببساطة رغبة المملكة في استقدام لاعبين «عالميين» للإضاءة على الدوري الخاص بها، مقابل استفادة الذين غادروا قلعة ستامفورد بريدج من أجورٍ ضخمة في محطتهم الكروية الأخيرة ربما.

تجدر الإشارة إلى أن تشيلسي استفاد من بيع لاعبيه إلى المنافسين المباشرين في الدوري أكثر من الاستفادة من السعودية، إذ يقترب ماتيو كوفاسيتش وكاي هافرتز من الانتقال إلى مانشستر سيتي وأرسنال تباعاً مقابل مبلغ يلامس الـ100 مليون جنيه استرليني سوياً، دون إغفال سعي مانشستر يونايتد للتوقيع مع مايسن ماونت (يمتلك عاماً واحداً في عقده) مقابل 55 مليون جنيه إسترليني على أقل تقدير.

مشروع طويل الأمد

بعد عمليات البيع، سوف تركّز الإدارة على الأسماء المستقدمة. يستهدف تشيلسي تدعيم خطّي الهجوم والوسط بالدرجة الأولى عبر لاعبين شباب واعدين، مع اقتراب التوقيع مع مهاجم فياريال نيكولاس جاكسون ومتوسط ميدان برايتون موizيس كايسيدو، كما قد يتم استقدام حارس مرمى جديد.

لن يتوقّف نشاط النادي على ذلك، بل إن هناك تركيزاً على مشروع طويل الأجل لتعزيز العلامة التجارية. في هذا الإطار، استحوذ تحالف «Blue Co» الذي اشترى تشيلسي على نادي سترأسبورغ الفرنسي، وسط مساعٍ للسير على خطى أندية أخرى مثل مانشستر سيتي المالك لحصص في العديد من الأندية حول العالم، ولأيبزك الذي يشارك فريق سالزبورغ تحت ملكية «ريد بول». هناك فرصة للتطور من خلال شراء أندية تصبح داعمة للفريق «الأم» وتزوّده باللاعبين الناشئين والشباب، مع تعزيز قيمته وعلامته التجارية تباعاً.

تشيلسي على الطريق الصحيح. الموسم الأول كان «تجريبياً» على أن يكون الحكم بدءاً من الموسم المقبل. اعتماد نموذج شاب مع تعددية الأندية بهدف تمويل المنظومة الرئيسية مستقبلاً يؤشر إلى مشروع مستدام وواعد. يبقى السؤال حول المقدرة في حصد الألقاب التي تعكس وحدها معايير النجاح بالنسبة إلى فرق النخبة.

وقّع انغولو كانتي لنادي الاتحاد رغم رغبة تشيلسي في الحفاظ عليه (أ ف ب)

وفيات

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
بتسليم بقضاء الله وقدره ننعى إليكم المأسوف عليها فقيدتنا الغالية المرحومة
الحاجة نايفه حسن أحمد (أم حسن)

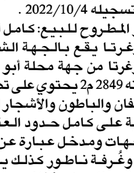

أرملة المرحوم الحاج أحمد علي أحمد
أبناؤها: المُهندس حسن، عفيف، الحاج علي، موسى
بناتها: اسمهان زوجة عصام أحمد ناديا
لينا زوجة المُهندس حسن خليفة
صلّي على جثمانها الطاهر ووريت الثرى يوم الجمعة الواقع فيه 23 حزيران 2023 في جبانة بلدتها حاريص.
تُقبل التعازي غداً الثلاثاء الواقع فيه 27 حزيران 2023 في بيروت فندق Eden Bay رملة البيضاء في Dhafra Ballroom -Level B2 من الساعة الثالثة بعد الظهر ولغاية السابعة مساءً.
للفقيدة الرحمة ولكم عظيم الأجر والثواب
الآسفون: آل أحمد وآل نصور وآل فقيه وآل خليفة وعموم أهالي بلدة حاريص

إعلانات رسمية

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ زغرتا
غرفة الرئيس طانيوس الحايك
بالمُعاملة التنفيذية 2022/35
المُنفذة: حسنا كعوي وكيلها المُحامي شادي دحدح، المُنفذ عليهم: ياسمين أسعد رزق كعدو - ماتيلدا أرملة شفيق نقولا كعدو - إدمون شفيق يوسف نقولا كعدو - سعدى شفيق نقولا كعدو - مرشا شفيق يوسف نقولا كعدو - من زغرتا أصلاً ومجهولي الإقامة حالياً.
السند التنفيذي: استئنافية دائرة تنفيذ طرابلس بالرقم 2021/281 القاضية بمُتابعة إجراءات تنفيذ حُكم الغُرفة الابتدائية بلبنان الشمالي فصل 2021/29 تاريخ 2021/5/27 والمُتضمن إزالة الشيوع على العقار 1788 زغرتا.
تاريخ محضر وصف العقار: 2022/9/7
تاريخ تسجيله 2022/10/4 .
العقار المطروح للبيع: كامل العقار 1788 زغرتا يقع بالجهة الشمالية لبلدة زغرتا من جهة محلة أبو أنطون مساحته 2849 م2 يحتوي على تصوينة من الخفان والباطون والأشجار المُثمرة والبرية على كامل حدود العقار من كل الجهات ومدخل عبارة عن بوابة حديد وغُرفة ناطور كذلك يحتوي أيضاً على بناء عشر سكن مُؤلف من طابقين بشكل فيلا وبوجد بيرقولا من القرميد الحديد والخشب بالإضافة لمسبح ومطبخ خارجي سقفه قرميد وبوجد مرآب للسيارات سقفه قرميد بالإضافة لخيمة من الحديد.
التخمين وبدل الطرح: 781,988,000 ل.ل. موعد المُزايدة ومكانها الأربعاء 2023/10/18 الساعة الثانية بعد الظهر أمام رئيس دائرة تنفيذ زغرتا. للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بصندوق مال زغرتا أو بموجب شيك مصرفي مسحوب لأمر رئيس دائرة تنفيذ زغرتا واتخاذ مقاماً ضمن نطاق الدائرة والاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار ودفع رسوم التسجيل والدلالة 5%.
مأمور التنفيذ
طنوس بو عيسى

الكرة اللبنانية

فوز ثانٍ لمنتخب لبنان يُؤهّله إلى نصف نهائي «جنوب آسيا» الودية

عبد القادر سعد

حقّق منتخب لبنان لكرة القدم فوزه الثاني ضمن بطولة كأس اتحاد جنوب آسيا الودية الذي كان على حساب منتخب بوتان 4-1 ضمن المجموعة الثانية، ليضمن تأهله إلى نصف النهائي. وتبقى للمنتخب اللبناني مباراة أخيرة ضمن الدور الأول حيث سيلعب مع المالديف بعد غدٍ الأربعاء عند الساعة 13,00 بتوقيت بيروت.

فوز سهل للمنتخب اللبناني أعطى لاعبيه دفعة معنوية، خصوصاً في ظل ارتفاع الإيقاع وتحسّن الأداء بغضّ النظر عن مستوى الفريق الخصم. مباراة الأمس حملت العديد من المحطات التي تحصل للمرة الأولى، إذ سجّل أهداف لبنان محمد صادق وعلي الحاج ومهدي الزين وخليل بدر، وهي المرة الأولى التي يسجّل فيها صادق والزين والحاج مع المنتخب الأول، كما أنها المرة الأولى التي يسجّل فيها المنتخب في الشوط الأول في عهد المدير الفني الصربي ألكسندر إيليتش. كذلك كانت المرة الأولى التي يشارك فيها الحارس أنطوان الدويهي مع المنتخب وهو بدأ أساسياً ولا يتحمل مسؤولية هدف بوتان الوحيد. اللافت أن تشكيلة منتخب لبنان أمام بوتان ومباراة المالديف السابقة شهدت مشاركة العديد من لاعبي المنتخب الأولمبي كصادق وعلي شعيتو وماكسيم عون وعبد الرزاق دكرمنجي وعلي الحاج وحسن سرور، وهي الإستراتيجية التي وضعها الصربي إيليتش.

فوز الأمس أراح اللاعبين وخفّف من الضغط الذي عاشوه، وهو ما ظهر من خلال ردة فعل بعض اللاعبين الذين كانوا مستائين من حملة التجريح التي طاولتهم، والتي دفعت بقائد المنتخب حسن معتوق الذي أصبح الهداف التاريخي بـ22 هدفاً، إلى المطالبة بمراعاة اللاعبين الجدد في المنتخب والأخذ في الاعتبار قلة خبرتهم الدولية، وبالتالي فهم يحتاجون إلى دعم الجمهور الذي يحق له الانتقاد لكن بعيداً عن التجريح والامتهان الكرامات.

أمس قدّم لاعبو المنتخب شوطاً أول جيداً وسجّلوا الأهداف، قبل أن تنعكس النتيجة على حماسة اللاعبين واندفاعهم، ما أدى إلى تراجع الأداء واستغلال الخصم للفرصة حيث سجّلوا هدفاً كان بالإمكان تفاديه.

المهم أن منتخب لبنان بدأ يستعيد توازنه ويقدّم أداء مقبولاً بانتظار خوض نصف النهائي الذي يُرجّح أن يكون مع الهند، حيث ستكون المباراة مؤشراً حقيقياً إلى تطوّر المنتخب، حيث كان قد واجه الخصم الهندي في نهائي دورة كأس القارات الودية وخسر أمامه 2-0.

فاز لبنان على بوتان 4-1 وأضاع العديد من الفرص (موقع الاتحاد اللبناني)

نقابة المؤسسات السياحية البحرية في لبنان

قرر مجلس النقابة في جلسته المُنعقدة بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠٢٣ إبلاغ الزملاء الكرام عن جمعية عمومية على جدول أعمالها:
١ - إطلاع الزملاء على أوضاع النقابة ومُناقشة أعمال المجلس.
٢ - مُناقشة الميزانية العمومية وإبراء ذمة المجلس السابق.
٣ - انتخاب اثنا عشر عضواً لمجلس النقابة الجديد (١٢).
وذلك نهار الأربعاء المُوافق بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٢٣ في مركز غرفة التجارة والصناعة (جونيه - طريق المعلب البلدي).
وفي حال عدم اكتمال النصاب تعقد جلسة ثانية بمن حضر يوم الأربعاء المُوافق في ١٨ تموز في الساعة العاشرة صباحاً ولغاية الساعة الواحدة في المكان نفسه.
الرجاء أخذ العلم

سينما

ملحمة (راهنة) عن الجشع والرأسمالية والأصولية الدينية

«سيسيل دم كثير» في حقول النفط الأميركي

شفيق طبارة

وحده مخرج يتمتّع بشجاعة وعبقرية بول توماس أندرسون (1970)، يمكنه تنفيذ فيلم مثل «سيسيل دم كثير» (2007)، من دون الانهيار بسبب طول العمل، أو الإضرار بالقصة بسبب تشعّباتها النفسية والاجتماعية. بالهوس والجنون السينمائي اللذين رأيناهما في أفلامه السابقة («بوغي نايتس»/ 1997، «حب مترنح» 2002، و«ماغنوليا» /1999)، لكن بأسلوب أكثر انضباطاً ونضجاً كما في أفلامه

> خليط من الجشع والمكيافيليّة يجسّده كل من المنقّب عن النفط والكاهن الشاب

اللاحقة («السيد» / 2012، «خيط وهمي» /2017)، أظهر لنا أندرسون أنه قادر على تجاوز أكوانه الغريبة من دون أن يخون شخصيته. في There will be blood الذي طرح أخيراً على نتفليكس، قدّم أندرسون ملحمة سينمائية عن الجشع والأصولية الدينية والرأسمالية التي تشكّل جزءاً مؤصّلاً من «القومية الأميركية».

الفيلم دَفَقٌ لـلأفكار والخيال والموهبة، وقفزة عملاقة لمخرجه، الذي برهن قدرته على صنع أفلام نهرية متحركة بينما كشف أسلوباً أكثر صرامة وثباتاً من دون تردد أو نوبات خارج السياق. الفيلم يعدّ الدراسة الأكثر وحشية للروح المفقودة منذ «الثور الهائج» (1980)، وأعظم مرثاة للكابوس الأميركي منذ «أبواب الجنة» (1980) لمايكل تشيميني.

نادراً ما كان الغرب الأميركي مقفراً وغير مضياف في السينما كما في الدقائق الثلاثين الأولى من فيلم «سيسيل دم كثير» الذي يدور في الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر. يبدأ الشريط بلقطة لمناظر طبيعية صحراوية مقفرة، وبعض الجبال، ومقطفات موسيقية من تأليف جوني غرينوود، تزداد شدّتها إلى درجة تقليص القلب، مانحةً إحساساً بأنّ المكان على وشك أن يشهد شيئاً مظلماً وكئيباً وشريراً... شيئاً على وشك الانفجار. بعد ذلك، يظهر لنا دانيال بلاينفيو (دانيال داي لويس)، وهو يحفر في الأرض، بقلق شديد بحثاً عن الذهب والفضة، ثم الذهب الأسود الثمين. سيضعه النفط على درب ليتل بوسطن، بلدة تحوي نفطاً وفيراً لم يتم استخراجه بعد. لم يجد بلاينفيو النفط هناك فحسب، بل واجه أيضاً خصماً غير عادي هو الكاهن إيلاي صندايْ (بول دانو). بلاينفيو وصندايْ وحشان بطريقتهما الخاصة. الأول جشع لا يمكن إيقافه، يريد أن يبتلع العالم كله من دون أن يترك شيئاً وراءه وهو مغطّى بالنفط. والثاني كاهن بروتستانتي شاب ومخادع يغلّف طعمه بالروحانيات و «كلام الله». يدخلنا الشريط في الدهاليز المعتمة للنفس البشرية، مقدماً خليطاً من الجشع والمكيافيلية، اللذين تجسّدهما هاتان الشخصيتان المدفوعتان بمصلحتهما الشخصية، وبالهيمنة على الآخرين. تتصاعد المواجهة بين الفردانية الجامحة لبلاينفيو، والأصولية المحمومة لصندايْ حدّ الخيانة والانتقام والقتل. بتناسق مرير، يبرز أندرسون الصراع الأميركي الجوهري بين الرأسمالية المتوحّشة التي لا تكترث للحياة الإنسانية، والنزعة الدينية الأصولية التي تواصل تشكيل المناقشات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأميركية حتى يومنا هذا.

الفيلم مقتبس بتصرّف من الثلث الأول من رواية «نفط» (1962) للكاتب السياسي الاشتراكي الأميركي أبتون سنكلير (1878 – 1968)، عن سيرة العديد من روّاد النفط في الغرب الأميركي، وخصوصاً إدوارد لورانس دوهيني (1856 – 1935)، الذي بدأ حياته في فقر مدقع. بعد البحث عن الفضة والذهب في كاليفورنيا، بدأ باستخراج النفط وأصبح ثرياً جداً. وكذلك هو بلاينفيو، الذي لُعن بالذهب الأسود. لعنة تفسد روح أولئك الذين يرغبون بذلك، فتحوّلهم إلى كائنات فاسدة، مدمنة على مادة سوداء تبدو كأنها تمزقت ولُفظت من أعماق الأرض، كما قُذف بلاينفيو من الأرض في أول الفيلم، وسقط سقطة كادت أن تقتله، لكنه عاد من الموت، كما لو أنّه صار خالداً بموجب ميثاق ما مع الأرض.

لا يستطيع بلاينفيو تحمّل أي شيء، يكره الجميع، يريد فقط أن ينجح بأفكاره الخاصة ويعزل نفسه، ويعيش بمفرده. لا أحد يرقى إليه، ولا أحد يستحق ثقته أو شركته. لكن بعد أن يتبنّى سرّاً طفل شريكه الأول الذي مات، يبدأ بتقديم الولد دابليو اتش (ديلون فريزر) على أنه شريكه. يعمل الطفل كورقة مساومة عاطفية لبلاينفيو في مفاوضاته مع ملّاك الأراضي الفقراء، وستكون علاقتهما محور الفيلم. بقدر ما يبدو دانيال رجلاً ميؤوساً منه بالنسبة إلينا، فإنه يشعر بالحب تجاه «ابنه»، وبالذنب تجاه الحادث الذي تعرّض له، واضطراره للتخلي عنه موقتاً ليهتم به الآخرون، ما يوضح أنّ بلاينفيو يحبّ ويتألم لكن بطريقته الخاصة. سنفهم هذا أكثر

عند ظهور شقيقه هنري (كيفين ج. أوكونور)، الذي اعتبره جزءاً منه من الدم نفسه. ولكن عندما يكتشف أنه ليس أخاه حقاً، فإنّ الغضب يتركه وحيداً مرة ثانية، يضاف إليه إحساس بالذنب لأنه أيضاً أب كاذب بلاينفيو يدفن شقيقه في أرض تفرز النفط، فتلك حركة شاعرية للغاية. هنا ترك كل إنسانيته وراءه بشكل نهائي وأصبح ظلاً وحشياً. يحصل كل هذا، في غياب الوجود الأنثوي على الشاشة، باستثناء البنات الصغيرات وكبار السنّ في الكنيسة. في «سيسيل دم كثير»، يتجاهل أندرسون الطاقة النسائية. نحن لا نعرف شيئاً عن والدة دابليو اتش. يصبح دانيال شيطاناً تقريباً عندما يُسأل عنها. يظهر هنا الموضوع الرئيسي في سينما أندرسون أكثر من أي وقت مضى: اليتم وشخصية الأب كطاقة مدمّرة.

عظمة «سيسيل دم كثير» هو من عظمة دانيال داي لويس، الذي تلبّس بلاينفيو وقدم لنا شخصية في غاية التعقيد والتركيب. عبّر لويس عن كل العواطف من خلال وجهه وحركة جسده ومشيته، وبصوت أعمق من المعتاد. طوّر دانيال الشخصية من خلال الإيماءات الصغيرة جداً. وإذا كان يعامل ابنه بلطف، فذلك لأنه يستخدمه كأداة، وإذا كان يتحدث بلطف، فذلك لأنه يحتاج إلى إبقاء صوته منخفضاً لتحقيق هدفه الكبير. قال داي لويس لصحيفة «نيويورك تايمز» مرّة: «لقد أزعجني السيناريو كثيراً، وهذا علامة جيدة بالنسبة إليّ. إذا كان هناك شيء ما قرأته يزعجك، فهذا يعني أنك لا ترى الشخصية من الخارج، ولكن اتخذت بالفعل خطوةً نحوها». وإذا كان أداء داي لويس العظيم غير مفاجئ بسبب «التمثيل المنهجي» الذي يتقنه، فالملفت هو العمل الرائع الذي قدّمه الشاب بول دانو، بشخصية تناسبه تماماً. دانو لم يكن نداً للويس فحسب بل جعلنا، في بعض الأحيان، نوليه مزيداً من الاهتمام. صوّر أندرسون الفيلم من دون استعجال وبإحساس كبير. اهتم أكثر بسبر قلوب شخصياته أكثر من رواية القصة، لأنّ الشخصيات هي التي تسيّر الفيلم. وكذلك فعل المصوّر السينمائي، روبرت إلسويت. صور شاعرية على الرغم من حدية الفيلم والشخصيات. استلهم صوره منها ومن القوة التعبيرية الهائلة للمناظر الطبيعية في كاليفورنيا وتكساس. ولا يمكن إغفال تصميم الإنتاج الذي عمل عليه الأسطوري جاك فيسك، لأنّ إعادة خلق أواخر القرن التاسع عشر والعقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين بتفاصيلها الدقيقة، تعدّ معجزة في التوثيق التاريخي والأصالة. استناداً إلى وثائق وصور فوتوغرافية، استدعى فيسك عصر ما بعد الغرب الأميركي القديم إلى الشاشة أكثر من أي وقت مضى: عصر اختفاء المروج الكبيرة واستبدال الطبيعة بالمعامل والقصور الكبيرة. أراننا أندرسون والسويت وفيسك كيف غيّر النفط وجه العالم والمجتمع البشري. ليس سهلاً الاقتراب من الصور الحادة لهذا الفيلم الخالد. خلق أندرسون صورة بكل حزنها ورشاقتها وخرابها وجمالها. اتبع مسار ستانلي كوبرك في استحضار الأجواء والهدوء والصمت، وسار على درب سرجيو ليوني في المناظر الطبيعية التي تجمع لقطات تعقّب طويلة للشخصيات في مشاهد صوتية مثالية. شرح أندرسون أحلك أركان الأيديولوجيتين الرأسمالية والدينية. الفعل الأخير لبلاينفيو حدّد مصيره مرة واحدة وإلى الأبد. كلمته الأخيرة («لقد انتهيت»، تشبه ما قاله يسوع على الصليب وفق انجيل يوحنا (19:30): «فلما أخذ يسوع الخلّ قال: قد أكمل، ونكس رأسه وأسلم الروح ». وبذلك، أشار بلاينفيو إلى موته الروحاني الأخير!

There Will Be Blood
على نتفليكس

سترميننغ

ما يَطلبه مشاهدو Extraction 2

عبدالرحمن جاسم

بعد بداياتها مع مسلسلات مهمّة مثل House of Cards وOrange is the new black وArrested development، قرّرت نتفليكس ولوج عالم الشاشة الكبيرة في عام 2015، من خلال أفلام متوسطة الإنتاج. وحدها أفلام مثل Beast of no nation (2015) و Bird box (2018)، وثلةٌ من أفلام الشركة يمكن الإشارة إليها على

> الشريط كناية عن ركض وصراعات وأسلحة ودمار وعنف

أساس جودتها وقوتها وقدرتها على الجذب، فيما كانت معظم أفلام الشركة تفتقر إلى تلك الميزات الأساسية. كل ذلك حتى قررت الشركة ولوج عالم نجوم الأكشن، فكانت البداية مع فيلم Extraction (2020) مع النجم الأسترالي كريس هيمسورث، كرّت سبحة النجاحات؛ فأحضرت الشركة دواين «الروك» جونسون ليقدّم «الإشارة الحمراء» (2021)، وريان غوسلنغ في «الرجل الرمادي» (2022)، وريان رينولدز في «مشروع آدم» (2022) وبالتأكيد النجمتين أنجلينا جولي مع فيلم «الأم» (2023)، وسأندرا بولوك مع «لا يغتفر» (2021).

بالعودة إلى الجزء الثاني من «إنقاذ» (extraction)؛ يستعيد الفيلم ثيمته الرئيسية التي حقّقت لنتفليكس في الجزء الأوّل 231,34 مليون ساعة مشاهدة، محرزةً المرتبة السابعة في قائمة أكثر الأفلام مشاهدة عبر الشبكة التدفقية. إنها حكاية تايلر رابك (كريس هيمسورث) المرتزق المتخصّص في الإنقاذ، الذي يرافقه في العمليات المستعصية كلٌّ من: نيك خان (جولشفتيه فرحاني)، يارْ خان (أدم بيسا). رابك كان قد تعرّض في المهمة السابقة (الجزء الأول) لإصاباتٍ شبه مميتة أقعدته، وكان يتعالج في مستشفى في دبي. هنا تتعقّد الأمور حين يظهر رجلُ أمني (ادريس البا) يطلب مساعدة رابك بهدف إنقاذ كيتيفان (تيناتين كيتشفيليلي) وهي شقيقة زوجته السابقة مِيا (أولغا كيرلينكو) من براثن زوجها زوراب (تورنيك جوجريتشياني) تاجر المخدرات والسلاح الجورجي المعروف. القصة كما حبكة الفيلم، أشبه بلعبة فيديو منها إلى فيلم ذي قصّة وحبكة. بداخلها. مشاهد العنف والقتال أقرب إلى الواقعية منها إلى المتخيّل. تُضاف إليها مشاهد المؤثرات البصرية لكن بعيداً عن «الخيال العلمي».

قصة العمل الأصلية مقتبسة عن قصة كوميكس كاملة Ciudad للفنان الأميركي أندي باركس. يحظى الفيلم بضجة كبيرة منذ عرضه بسبب وجود ممثل وسيم وماهر مثل كريس هيمسورث، وهذا ما جعل معظم النقّاد يؤكدون على أن قوة

الفيلم لا في مشاهدته ولا مؤثراته ولا عنفه الشديد، وإن كانت جيدة، لكن الإهم وجود هيمسورث وأداؤه، اللذان أضفيا على الفيلم «رغبة أكبر بمشاهدته»، حتى إن معظم النقّاد أشاروا إلى أنّه لولا وجود «نجم» بحجم هيمسورث، لكان الفيلم قد حقّق نجاحاً، لكن ليس إلى هذا الحد أبداً. إحدى أهم مميزات العمل أيضاً دمجه ممثلين من جنسيات مختلفة فهيمسورث نفسه أسترالي، وبطلتا العمل جولشيفته فرحاني إيرانية وفرنسية، وأولغا كيرلينكو أوكرانية، وآدم بيسا تونسي فرنسي، وتيناتين كيتشفيلي وتورنيك جوجريتشياني جورجيان، فيما إدريس البا بريطاني سوداني الأصل. هذا المزج تستسيغه شبكة البث التدفقي الأميركية، إذ إنه يوسّع دائرة مشاهديها، فضلاً عن أنه يخدم تطلعاتها الدائمة للتوسّع في أسواق جديدة لم تدخلها بعد أو لا يزال حضورها فيه ضعيفاً. القصة، كما الحبكة، لا إشكاليات كبرى فيهما، وخصوصاً أنّ مصدرهما قصة كوميكس سريعة ومحبوكة بشكل جيد. وقد استخدم مخرج العمل (هو في الأصل مخرج «مجازفات») سام هارغريفز خبرته الكبيرة في هذا العالم، لتقديم فيلم غارق في تفاصيل حرفته، لكن كبداية في عالم الإخراج، يمكن القول بأنّ الفيلم ناجح يستحق المشاهدة. ويُذكر أن الناقدة هيلين أوهارا من مجلّة «امباير» أعطت الفيلم 4 من 5 في تقييمها لأنه «مسبوك ومصنوع بعناية كفيلم أكشن وإثارة سريع وقوي»، فيما أعطاه نقّاد موقع Rotten Tomatoes علامة 6,6 وهو تقييم جيد جداً بالنسبة إلى فيلم أكشن على هذه المنصة النقدية.

في الإطار عينه، يذكر أنّ المخرج الأميركي المعروف أوليفر ستون كان قد هاجم منذ مدة قصيرة هذه النوعية من الأفلام من خلال تعليقه على فيلم «جون ويك» بجزئه الرابع، حين قال «بأن هذه ليست أفلاماً، ولا صناعة سينما، هذه ألعاب فيديو، أو مشاهد مقصوصة ومرتبة بعناية حتى تصبح أشبه بفيديو كليب. هذه إهانة للحرفة ولصنعة الأفلام وللمخرجين الكبار وحتى عشّاق السينما والدراما». هذا النوع من الأفلام التي تقدمه نتفليكس وأخواتها هدفه الأساسي أن يقدم وجبة سريعة جاهزة تجذب الجمهور من دون حاجة إلى التفكير كثيراً أو الغرق في التفاصيل العميقة. إنها أفلامٌ مقصود أن ينساها مشاهدها بعد انتهائها حتى. فيلمٌ قائمٌ بكليته على الحركة والأكشن وجمال أبطاله، وضخامتهم، وعضلاتهم، وثيابهم الزاهية والتقنيات المصنوعة بواسطة الكمبيوتر، أو المجازفات المكلفة التي تزدهر في الفيلم. أفلام أشبه بالمنحوتات الإغريقية: أجسادٌ متناسقة شاهقة، وجوه شديدة الجمال، يُضاف إليها خيالٌ مدهش وسرعة وحركة، لا أكثر ولا أقل. تمتد هذه الأفلام على أجزاء من نوع Fast and Furious، ويمكن حتى أن تصنع منه فروعاً وأجزاء كثيرة ضمن القصة الأصلية أو حتى عن أحد أبطالها الجانبيين، وهو ما صرّح به أيضاً صنّاع فيلم Extraction بأنّهم سيصنعون أجزاءً بقصة مسبقة للجزء الأوّل، وأخرى حول أبطال جانبيين شاركوا بطل العمل القصة الأولى. باختصار، ولو لم يعجب الفيلم نقّاد الأفلام الكبار، يبدو أنّ الجمهور، كما النقاد «الجدد»، يظنون أن هذا النوع من الأفلام مناسب وجيد للعصر الحالي، كما المشاهد الحالي، الملول والسّئم الذي يبتعد تدريجاً عن مفهوم السينما وجوهرها.

Extraction 2 على نتفليكس

كلاكيت

رحيل فريديريك فورست

نعى المخرج الأميركي فرانسيس فورد كوبولا الممثل فريديريك فورست (الصورة) الذي جسد دوراً لا ينسى في فيلمه «القيامة الآن» (1979) وحاز جائزة أوسكار عن دوره في فيلم «الوردة» في العام نفسه. ونشر كوبولا عدداً من الصور من كواليس تصوير فيلمه «القيامة الآن» على حسابه على إنستغرام، ناعياً الممثل الذي رحل يوم الجمعة الماضي عن 86 عاماً في سانتا مونيكا في كاليفورنيا. وكانت النجمة بيتي ميدلر التي شاركت في بطولة «الوردة» أول من أعلن خبر وفاة فورست. وغرّدت قائلة: «لقد مات فريديريك فورست العظيم والمحبوب. شكراً لجميع معجبيه وأصدقائه على كل دعمهم خلال الأشهر القليلة الماضية. لقد كان ممثلاً رائعاً وإنساناً لامعاً، وكنت محظوظاً لوجوده في حياتي. كان في سلام». لعب فورست دور جاي «الشيف» هيكس في فيلم «القيامة الآن» لكوبولا وشارك أيضاً في أشهر أفلام حقبتي السبعينيات والثمانينات مثل «وأحد من القلب» (كوبولا . 1982) و«المحادثة» (كوبولا ـ 1974) و«هاميت» (إخراج فيم فندرز وإنتاج كوبولا ـ 1982) و«تاكر: الرجل وحلمه» (كوبولا . 1988) و«علبة الموسيقى» (كوستا غافراس ـ 1989) فيما تعود آخر مشاركاته السينمائية إلى عام 2006 في فيلم «رجال الملك» (إخراج ستيفن زاليان). وأصدر كوبولا بياناً عن وفاة فورست، جاء فيه: «كان فريدي فورست شخصاً لطيفاً ومحبوباً للغاية وممثلاً رائعاً وصديقاً صدوقاً. خسارته مفجعة بالنسبة إليّ».

جين فوندا تحارب التغير المناخي

رغم مسيرتها السينمائية الطويلة وشغفها الحديث من مرض السرطان، لا تتوانى جين فوندا (الصورة) وهي في الخامسة والثمانين عن النضال لمكافحة الاحترار المناخي الذي تعتبره «أكبر أزمة واجهتها البشرية على الإطلاق». وقالت فوندا لوكالة «فرانس برس» على هامش «قمة هوليوود للمناخ» التي اختتمت يوم السبت في لوس أنجليس: «أنا في طور الشفاء من مرض السرطان الذي أعاني منه. لدي الكثير من الطاقة. أنا مستعدة للمزيد من الكفاح». وأضافت الممثلة الحائزة جائزتي أوسكار: «أنا جزء من مجتمع هوليوود، لا أعتقد أن هذا المجتمع قد فعل ما يكفي لمحاربة هذه الأزمة (المناخية). لذلك أنا هنا لتشجيع الناس على السير في هذا الاتجاه». وجمعت القمة صانعي أفلام وعلماء وناشطين في محاولة لتغيير ثقافة صناعة السينما ورفع وعي المشاهدين بقضايا المناخ. وأدارت جين فوندا لجنة نقاش عنوانها «هوليوود تتصدى لقطاع النفط»، داعيةً الشركات الناشطة في مجال صناعة الترفيه إلى التوقف عن الاستثمار في الوقود الأحفوري وتقليل انبعاثات الكربون.

ولطالما كانت البيئة إحدى أولويات فوندا. في الآونة الأخيرة، ألقت كلمة في الأمم المتحدة دفاعاً عن التنوع البيولوجي البحري، وحملت على تركيب خط أنابيب نفط في مينيسوتا، وجرى توقيفها مراراً خارج مبنى الكابيتول في واشنطن أثناء احتجاجها للفت الانتباه إلى أزمة المناخ.

جيمس كاميرون: التاريخ يعيد نفسه

منذ أن غرقت سفينة «تايتانيك» خلال رحلتها الأولى قبل أكثر من قرن، وتحديداً عام 1912، استحوذ حطامها الذي استقر في أعماق مياه شمال الأطلسي على اهتمام كبير، رغم ما تنطوي عليه زيارته من مخاطر. لم يكن الركاب الخمسة الذين لقّوا مصرعهم في الغواصة «تيتان» الأسبوع الماضي، سوى أحدث المهتمين بقصة واحدة من أعظم الكوارث البحرية في زمن السلم. قبل هذه الرحلة الاستكشافية التي تبلغ تكلفة تذكرتها 250 ألف دولار، ألهمت السفينة الفاخرة التي اصطدمت بجبل جليدي روائيين ومخرجين، ومغامرين كثراً راغبين في فهم ما حدث. بقي الموقع الدقيق للحطام لغزاً لمدة 70 عاماً، إلى أن تمكنت بعثة فرنسية أميركية عام

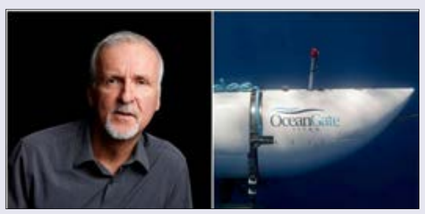

1985 من اكتشاف المكان الذي كان موجوداً فيه على عمق 3700 متر. ومنذ العثور على الحطام، شهد الموقع زيارات من باحثين ومستكشفين وسيّاح ومخرجين سينمائيين. ومن أشهر الاستدادات لهذه الحادثة، فيلم «تايتانيك» الذي طُرح عام 1997 (سيُطرح في الأول من تموز/ يوليو على نتفليكس) بتوقيع المخرج جيمس كاميرون (الصورة). حقق الفيلم نجاحاً عالمياً ساحقاً، ورسخ في الذاكرة بفضل أغنيته My Heart Will Go On بصوت سيلين ديون، ونهايته المثيرة للجدل. ورأى جيمس كاميرون في تصريحات أدلى بها قبل أشهر أن هذا الجدل ليس سوى أحد الأمثلة على أن قصة تايتانيك «لا تنتهي أبداً للجمهور». وكان كاميرون قد صرّح بعد خبر مقتل الركاب الخمسة بأنّ تشابهات كثيرة لاحظها بين «تايتانيك» والغواصة «تيتان»، منتقداً إجراءات الأمان في الأخيرة. وأضاف: «تم تحذير القبطان (تايتانيك) مراراً بشأن الجليد أمام سفينته، ومع ذلك، فقد أبحر بأقصى سرعة في حقل جليدي في ليلة معتمة». واصفاً بناء ألياف الكربون في الغواصة «تيتان» بأنّها مليئة بالشوائب والعيوب.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 26 حزيران 2023 العدد 4948

صورة وخبر

عاماً بعد عام، تتصدّر الأنشطة البيئية وجهة الزوّار والسيّاح في لبنان. الطبيعة المنوّعة، من الشواطئ إلى الجبال والغابات، سمحت لكثيرين بالاستثمار في إقامة مشاريع وفعاليات ضمن ما يُعرف بـ «السياحة البيئية»، مثل الشاليهات الخشبية، مسارات المشي في الطبيعة، سبر أغوار الأنهر بالمراكب الصغيرة وغيرها. ومن أبرز هذه الوجهات، جبل موسى وبحيرة شوان في كسروان. الجبل التي تقع البحيرة على سفحه وتتغذّى من نهر إبراهيم، أصبح والقرى المحيطة به جزءاً من شبكة اليونسكو في برنامج الإنسان والمحيط الحيوي في عام 2009. تُغطي هذه المحمية مساحة 65 كم2، على ارتفاع يُراوح ما بين 350 متراً في الشمال الغربي و1700 متر إلى الجنوب الشرقي. وفيها، مجموعة من القرى الرئيسية، وهي: يحشوش، قهمز، جورة ترمس، نهر الذهب، غبالة، العبرة وشوان. يتميّز الجبل بتنوّع حيوي غني، إذ يضم أكثر من 724 نوعاً من النباتات، و25 نوعاً من الثدييات، وأكثر من 137 نوعاً من الطيور المُهاجرة والمُحلّقة. ومن مميزات المحمية بالنسبة إلى البعض، رسم الدخول الذي يُعتبر مقبولاً مقارنةً بأسعار المطاعم والمنتجعات والمسابح المشتعلة على امتداد البلاد.

(علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

كان من الواضح أنّ هناك خللاً ما في البنية السياسية للدولة الروسية منذ نشوب الحرب. فرغم الحملة الإعلامية الغربيّة الهائلة التي كانت تتحدّث عن غياب النقد للحرب في روسيا، كان من الواضح أنّ المساحة للتعبير عن الاختلاف مع أداء وسلوك الجيش الروسي كانت أكبر بكثير من المساحة التي كانت موجودة في أوكرانيا. وكانت أوكرانيا (المثال الديموقراطي، بحسب إعلام الغرب، رغم الفساد وتسلطيّة الحكم) صارمة في حظر النقد والجدال والاختلاف. لم يُسمح في أوكرانيا لأيٍّ كان بانتقاد الحرب، وكان هناك تفتيش على حواجز عسكرية: ومن كان لديه صور أو أخبار من مصادر روسية يُعاقب. نتحدث عن دولة أوكرانيا التي منعت 19 مليون كتاب من التداول أو حتى من الجلوس على رفوف المكتبات. لو أن هذا الحدث كان في روسيا، لكانت مواقع التواصل ووسائل الإعلام الغربية وأبواق الناتو قد وقّعت العرائض الاحتجاجيّة. في المقلب الروسي، كان من الواضح أن هناك هامشاً غير صحّي من الجدال حول أداء الجيش. صحيح أن الجيش الروسي لم يُحسن إدارة المعارك، وخصوصاً في بداية الحرب. لكن قائد مجموعة فاغنر والكتّاب على المواقع كانوا ينتقدون الأداء العسكري بصورة يومية. هذا أمر غير مسموح به حتى في الدول التي تتشدّق بالديموقراطية. هناك، عندما تنطلق المدافع يتوقف الجدال، والإعلام يضرب التحيّة العسكريّة ويكتفي بنقل ما يرد إليه من مصادر الاستخبارات والقوّات المسلّحة في تلك الدول. في روسيا رأينا أنّ رئيس مجموعة فاغنر يقوم بهجاء وزارة الدفاع وحتى القيادة السياسية. هذا شيء غير معتاد في الحروب. ولأن بوتين لم يكن مستعداً بما فيه الكفاية لتلك الحرب، أطلق العنان لمجموعة فاغنر، وخصوصاً أنّ أداءها تفوّق في أكثر من موقع على أداء الجيش الروسي. ما جرى اليوم قد يزعزع النظام في روسيا، وقد يفتح المجال أمام مؤامرات غربية على هذا النظام. بوتين مُطالب بالنصر، وبسرعة وعرشه مهدّد لو لم يقد نصراً حاسماً قريباً.

المفكرة

تعلّموا التصوير في الوردية

■ يُطلق «دار المصوّر»، في الثالث من تموز (يوليو) ورشة تدريب على التصوير الفوتوغرافي، مفتوحة للمصورين المبتدئين والممارسين. يقدّم البرنامج ثماني حصص نظرية وعملية، هدفها إعداد المشاركين للدخول في عالم التصوير الفوتوغرافي الاحترافي. تمتد هذه الورشة لمدة أربعة أسابيع، وتُقام من الإثنين إلى الأربعاء، بين الساعة السادسة والثامنة مساءً.

ورشة تدريب على التصوير الفوتوغرافي: الإثنين 3 تموز 2023 . من الإثنين إلى الأربعاء . بين الساعة السادسة والثامنة مساءً . «دار المصوّر» (الوردية . بيروت). للاستعلام والتسجيل: 01/373347 **أو** DarAlMussawir@gmail.com

خالد المهنّدي: رجال ونساء!

■ تدعو غاليري Art District، في الرابع من تموز (يوليو) المقبل إلى حضور معرض Twilight (الشفق) للمصوّر الفوتوغرافي المتخصص بالبورتريهات، القطري خالد المهنّدي (الصورة). في معرضه الفردي الأوّل المستمر لغاية 29 من الشهر نفسه، سيعرض خالد سلسلته التي تحمل اسم الحدث ويروي من خلالها قصة الرجال والنساء وعلاقاتهم ببعضهم وبأنفسهم، بالتوازي مع النضال من أجل أدوار الجنسين في المجتمعات في جميع أنحاء العالم. سيأخذ المعرض المكون من 15 صورة الزوّار في رحلة «أخلاقية» حول التجربة الإنسانية، من الاستغلال النفسي إلى التأمّل وتنقية الذات، وفق تعريف الحدث على صفحته الخاصة على فايسبوك.

افتتاح معرض Twilight: **الثلاثاء 4 تموز 2023 . الساعة السادسة مساءً . غاليري** Art District **(الأشرفية . بيروت). للاستعلام:** 81/680069 **أو** artdistrictbeirut@gmail.com

عودة «سلمى» و«سلّوم»

■ في 20 تموز (يوليو) المقبل، سيكون الصغار الذين لا تتعدّى أعمارهم 10 سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات على موعد مع مسرحية «كراكيب» (50 د) لكريم دكروب في «دوّار الشمس» (الطيونة). العمل الغنائي الذي تقدّمه «فرقة مسرح الدّمى اللبناني ـ خيال» يعتمد على تقنيات الدمى والأقنعة والفيديو، وتتمحور حول «سلّوم»، الطفل الذي يملك ألعاباً كثيرة، لكنّه معتاد على تكسيرها ورميها. ينتبه الصبي إلى ضوء يتنقل ويولّد أشكالاً جميلة، فيحاول معرفة مصدره، ويخرج ليلحق به ويصل إلى المصدر. أمّا «سلمى»، فهي فتاة تسكن الحي نفسه لكنّها تملك فقط مصباحاً فريداً يُدعى «لطفي». وحين تفقده، تخرج بحثاً عنه. فهل ستجده؟ وكيف؟ وبمساعدة من؟

«كراكيب»: الخميس 20 تموز 2023 . الساعة السادسة مساءً . مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة . بيروت). للاستعلام: 71/997959

البرازيل في الأشرفية

■ «غرفة نوم رئيسية وغرفة خادمة» هو عنوان معرض جوزيه أفونسو جونيور الفوتوغرافي الذي يُفتتح في «المركز الثقافي البرازيلي ـ اللبناني» (Brasiliban) في بيروت، غداً الثلاثاء ويُختتم في 28 تموز (يوليو)

المقبل. هو مشروع بحث مرئي تم تطويره بين عامَي 2018 و2020 في البرازيل، حيث يرشدنا المصور والأكاديمي والباحث جوزيه أفونسو جونيور، من خلال المساحات والأشياء المتناقضة بنظرة فضولية ويكشف عن التوترات بينهم. في البرازيل، غالباً ما تكون غرفة الخادمة «صغيرة وسيئة التهوئة وتغزوها الروائح والضجة المنبعثة من الطهي والتنظيف»، على حد تعبير القيّم على المشروع، إدواردو كيروغا. بعد التطورات القانونية الأخيرة في البرازيل، انخفض عدد الخادمات المقيمات واستحالت العديد من غرفهنّ غرف تخزين. يتضمّن المعرض الحالي جزءاً من محتوى المشروع. إيماناً بـ «قوة الفن لتمثيل الوقائع المركبة ولتحفيز الحوار بين الثقافات»، يأمل القائمون على العمل في أن يساهم في «فهم المجتمع البرازيلي ويلهم التفكير في التحديات المماثلة التي تواجهها بلدان جنوب الكرة الأرضية».

افتتاح معرض «غرفة نوم رئيسية وغرفة خادمة»: غداً الثلاثاء . الساعة السادسة مساءً . (مار متر . الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/322905

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 26 حزيران 2023 العدد 241
Lundi 26 Juin 2023 no241

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
شربل نحاس
نحن الآن في مرحلة اللاخيار

02
نقولا شمّاس
بكرا أكيد بترجع تظبط

06
ماهر سلامة
أي دور للبنان في العالم الجديد؟

06
ملاذ اليوسف
حدود التنمية في الاقتصاد السعوديّ

08
ورد كاسوحة
عن المُلكية والطبقة الوسطى السابقة

بعض من أغلفة ملحق رأس المال

نحو مقاربة مهنية جديدة للسياسات الاقتصادية

إبراهيم الأمين

في الخامس من آذار 2018، صدر العدد الأول من ملحق «رأس المال» ليوزّع كلّ صباح إثنين كملحق أسبوعي مع «الأخبار». الفكرة التي اقترحها الرفيق محمد زبيب، كان هدفها اختراق الصحافة السياسية اليومية، بما يرفع من شأن المسألة الاقتصادية، والانتقال من مرحلة المتابعة البسيطة التي تغفل كلّ آثار عملية الإنتاج على المجتمع. وقدّم الملحق مادّة إضافية في تنوير مستويات جديدة من الجمهور، وتعزيز الروح النقدية لديه، ضمن سياق المعركة الطبقية التي لا تزال تتحكم بمصائر شعوب الأرض.

وعندما اندلع حراك 17 تشرين في عام 2019، برز دور الملحق كرمز لتراكم دور «الأخبار» في رفع مستوى وعي من خرج إلى الشارع غاضباً. لكن الطاحونة اللبنانية، استولت على هذا الحراك سريعاً، وبيّنت أن الحوافز الفعلية عند الناس لتحصيل التغيير، ليست مرتبطة فقط بنتائج السياسات الاقتصادية. وسرعان ما نجح أرباب «العصابة العميقة» في توجيه الغضب نحو أمور أخرى. قبل أن ينتهي الحفل على حصاد الانتخابات بعد عامين ونصف العام.

في الأسابيع الأولى للحراك، ظهر التباين جلياً، بين إدارة تحرير «الأخبار» وبين هيئة تحرير الملحق برئاسة الرفيق محمد زبيب. تجاوز الخلاف المقاربة المهنية للحدث، ولامس أصل المقاربة السياسية لما يحصل. فقرر الرفيق محمد الاستقالة من الجريدة، وبات علينا العمل سريعاً لأجل تأمين استمرارية الصدور.

مع الوقت، واصل الملحق اعتماد السياسات النقدية لنتائج ومظاهر الأزمة التي تعصف ببنية الاقتصاد اللبناني، وحاولنا قدر المستطاع، الخروج من حلقة التشخيص، والبحث عن سبل لمقاربة الحلول ربطاً بالوقائع السياسية الكبيرة الناظمة في البلاد. وكل التمايزات التي ظهرت، عبّرت عن رغبة جادة من أجل إعادة الاعتبار إلى البحث الأساسي الذي قام الملحق من أجله، وهو مناقشة السياسات البديلة الممكنة في مواجهة النموذج الفاشل.

قبل أشهر طويلة، بدأ النقاش حول شكل تطوير الملحق. لكن الحديث أخذ بُعداً آخر عندما صار الأمر يتعلق بالجريدة ككل. وكانت فكرة العدد الأسبوعي الشامل، الذي سيصدر كل سبت عن «الأخبار»، وفيه مادة مختلفة عن المواد التي ترد في المعالجات طوال أيام الأسبوع. وهي فكرة لطالما كان الراحل جوزيف سماحة يتمنى الوصول إليها، ليس فقط عند تأسيس «الأخبار» بل حتى أيام العمل في «السفير». وكان هاجسه، إعادة الاعتبار إلى المجلة الأسبوعية الشاملة.

في هذا السياق، نسعى لاعتماد مقاربات مختلفة عما نقوم به في الصفحات اليومية. وسنعود لنطلق نقاشاً حول أصل السياسات القائمة، ونحاول بلورة سياسات بديلة، تكون قابلة للتحقّق وفق معطيات البلاد القائمة. وأن تمثّل هذه المهمة، عنواناً لمرحلة جديدة في النضال من أجل بلاد أفضل، ومن أجل سياسات عامة اقتصادية واجتماعية ووطنية أفضل. إذ لم يعد ممكناً الركون إلى ما هو قائم اليوم، ولا على الذين يمسكون بأدوات القرار، أو يتحكمون بمزاج الرأي العام، بواسطة مجموعة تقول ما كان يجب أن تقوله قبل سنوات طويلة.

في المرحلة المقبلة، سنبقى واقعيين في مقاربة الأمور. لكن واقعيتنا، ليست تلك التي تمنع السعي إلى التغيير، بل التي تقول لنا، إنّ لبنان، كما ساحات عربية كثيرة، يفتقد إلى البرنامج اليساري الإصلاحي، وهي معضلة تُضاف إلى معضلة أزمة اليسار في عالمنا اليوم. وحتى لا نبقى أسرى طروحات تُنسب إلى هذا أو ذاك من التيارات الفكرية القائمة، فإن هدف «الأخبار» هو السعي إلى برنامج إنقاذي يقوم على مبادئ بسيطة، تقول إنّ تحوّل البلاد من موقع التابع، والمستهلك المتلقّي، إلى موقع المستقلّ والمنتج العارف لأولوياته. وهو تحوّل يحتاج إلى سيادة وطنية حقيقية. ولا يستقيم الأمر من دون مقاومة واضحة، لكل مفهوم التبعية الذي يُعيد رسم الهيمنة الغربية على عقولنا، كما على بلادنا، وخصوصاً مع انتشار عالم المنظّمات (اقرأ العصابات) الناشطة في كل المجالات، والتي تخضع أولاً وأخيراً لمشيئة المموّل، الذي لا بدّ من مقاومته لأجل تحصيل استقلال فعلي، يُساهم ببناء اقتصاد يسمح بقيام الدولة العادلة.

هذه المرّة، نطوي صفحة مهنية، ونحن نشعر بأننا استنفدناها إلى آخر مدى، وأن علينا الإقرار بالحاجة إلى مفاهيم جديدة، ومقاربة صحافية جديدة للملفات الاقتصادية والاجتماعية.

يبقى أنّ من واجبي شكر كل من ساهم في هذه التجربة، من الرفيق محمد زبيب وبقية رفاقه. ويسجل للرفيق زبيب، أنه عمّم في قاموس النقاش المحلّي، مفردات مثل «الأوليغارشية»، و«البونزي»، و«الهيركات»، و«تهريب الودائع»، و«الانهيار الذي سيقع قريباً»، و«الفجوة» و«خلل البنية الاقتصادية والاجتماعية»... إضافة إلى أشياء وأرقام كثيرة، صارت أكثر تداولاً، وكان لها وقعها الفعلي، وليس كما يرد اليوم على لسان «خبراء اقتصاديين» ليسوا في حقيقة الأمر، سوى حفنة من الجهلة الذين لا يعرفون معنى الرقم، ولا يفهمون عنوان النقاش الأصلي.

كما أشكر الرفيق محمد وهبة، الذي قبل التحدّي مع ثلّة من الرفاق، وحاولوا تقديم الأفضل طوال الوقت، وإلى جانب كل هؤلاء، أشكر «رفاق الدرب»، من علي القادري وشربل نحاس وعبد الحليم فضل الله وآخرين، من الذين كان لهم أثرهم الكبير في ما نجحنا في تحقيقه، ونأمل أن نستمر معاً في بناء ما هو واضح وعصري ومواكب لكل تطوّر في هذا العالم.

قضية | بعد مضيّ أربع سنوات على انفجار الأزمة، لا يزال التعامل معها ظرفياً ومؤقتاً. هي ليست أزمة عادية، بل تأتي نتيجة تراكمات لعقود. السلطة بكل أشكالها وتنوّعاتها تتعامل مع الأزمة بفي إطار تقطيع الوقت، وترقيع القضايا... لا أحد لديه استراتيجية أو يناقش حلولاً. الكل يريد التعامل مع الأزمة من زاوية الحصّة التي يمكن زيادتها أو اقتناصها. الدعم مثلاً، في بداية الأزمة، وبموجبه بذّد نحو 14 مليار دولار من مخزون لبنان بالعملات الأجنبية، هو مثال على نوعية القرارات. مواجهة الوقائع ليس أمراً يمكن القيام به في ظل قرارات كهذه. ومثلها أيضاً مسائل مثل عملية توزيع الخسائر، او رسم دور وتوجهات جديدة للبنان: هل سيبقى خزاناً لصناعة العمالة والهجرة؟ هل ما تبقى لديه من موارد توفّر له نهوضاً، ولو بطيئاً؟ هل بإمكانه أن يلعب دوراً ما وسط محيط يغرق بتكتلات سياسية متنافرة وتبعية اقتصادية ومالية للخارج؟ في لبنان النقاش محصور بالهوية الزعاماتية لا بالمشروع. انتخاب رئيس للجمهورية أو تعيين حاكم لمصرف لبنان وغيره... للآن ليس هناك مشروع مطروح للنقاش. أبناء النظام يرون ان استعادة النموذج السابق متاحة إذا تمكّن لبنان من إعادة التشبيك المالي مع الخليج (العودة إلى التسوّل المالي مقابل الارتهان السياسي)، بينما ثمة آخرون يرون أن الوقائع تستوجب المفاضلة بين خيارات ليست مطروحة بعد

التعامل مع الوقائع: أي خيارات؟ أي مشروع؟

شربل نحاس: نحن الآن في مرحلة الاخيار للاستعفاء عن التعامل مع الأزمة

- شهدنا في الفترة الأخيرة ترشيحات ومعركة سياسية على الرئاسة تنافس فيها سليمان فرنجية وجهاد أزعور. هل تعتقد أن التنافس على الانتخابات الرئاسية يصب في مصلحة مشروع واضح ومحدّد؟

■ لا وجود لتنافس. اللاعبون الأساسيّون معروفون، ولدى كل واحد مجموعة وكتلة نيابية. كل واحد منهم وبحياتهم اليومية، معرّض صباح مساء، لمشكلات وشكاوى وضغوطات من الداخل والخارج حول مسائل متشعّبة تدور حول نقطتين: التفليسة وتوابعها (الكهرباء والأقساط وسواها)، والهجرات (الهجرة الوافدة والخارجة)، وهاتان النقطتان متداخلتان مع بعضهما البعض. فالهجرة عنصر أساسي يدفع التكيّف نحو استيعاب مفاعيل التفليسة، والمساعدات الآتية، بحكم التفليسة، للسوريين واللبنانيين تساعد في التكيّف أيضاً. أمران متداخلان وظيفياً، وفعلهما تراكمي. والمتغيّرات التي تحصل تتعاظم ولا تعود كما كانت. الزعماء الرافعون بالحوار مع بعضهم، وكأنهم لا يعرفون بعضهم، ليسوا أغبياء، بل هم عاجزون بنيوياً عن التعامل مع التفليسة، أي توزيع الخسائر. فذلك يعني أخذ خيارات تصيب فئات اجتماعية - طبقية - مهنية - عمرية، ليتم تعزيزها على حساب أخرى. وهذا أمر يتناقض بنيوياً مع تكتلات بنيوية لدى كل زعيم، حيث تحتوي على فئات يجب تعزيزها وأخرى سنُصاب. أفضل ردّ لديهم على هذه الشكاوى والضغوطات المحلية والخارجية يتمثّل في الهرب من المواجهة نحو : الحقّ على الغير، وبكرا ينتظب. هم عاجزون وأذكياء، فقد اختبروها سابقاً العملة الوهمية، من دون أن يتعرّض أحد منهم لمواقع وخيارات لا يمكن اتخاذها. إنجازهم هذا يسمّى «تنظيم الانتظار». انتظار ماذا؟ أن تأتي طبخة جاهزة من الخارج. هم يقرّون بذلك علناً، على أن يتعاملوا مع تطوّرات الطبخة الآتية في لحظتها. ولحين حصول ذلك، يشرفون على التكيّف حتى لا يحصل انفجار أمني. لذا، أنجزوا الانتخابات النيابية، وهم سعداء جداً بظهور فئة التغييريين والمستقلّين. ما يحصل هو إنجاز استثنائي لتنظيم الانتظار واستيعاب الضغوط الداخلية والخارجية، والاستعفاء من أعباء الخيارات المتعلّقة بالإفلاس وتوزيع الخسائر وإعادة تنظيم الأرض والسكان.

- إذاً، هل هناك مشروع ظاهر في اتجاه إعادة تنظيم الاقتصاد السياسي، يمعزل عن اسم الرئيس المنتخب أو المرشح، غير تنظيم الانتظار؟

■ التفليسة والهجرات لم تحصل صدفة أو فجأة. فهذه مسائل تراكمت من وقت ما في الثمانينيات. يومها أُنتج نظام سياسي، ثم رسا في مطلع التسعينيات، واستمر نحو ثلاثين سنة، وهو نظام الهدنة. ليعمل هذا النظام وفق مبادئ إقراره التوافقية والمبثاقية، تطلّب الأمر وصيّاً خارجياً أو حكماً، وكان يقوم على تلافي الحرب والتفاوض المستمرّ على توزيع كل شيء، من الأدوار إلى المغانم. الهدنة لا تعبّر عن دولة وليست حرباً أيضاً. يحتاج هذا النظام وظيفياً إلى هجرة تأتي بالأموال، وإلى هجرة وافدة للعمل في الداخل. على أن تتراكم الأموال الوافدة كديون. من لحظة بدايته كان يراكم مفاعيله الطبيعية التي ترجمت بالإفلاس والهجرة. أيّ كان لديه مشروع، لا يمكن أن يكون إلا إنهاء نظام الهدنة، وأن يجري المستمرّ على توزيع كل شيء، من الأدوار إلى المغانم. الهدنة لا تعبّر عن دولة وليست حرباً أيضاً. يحتاج هذا النظام وظيفياً إلى هجرة تأتي بالأموال، وإلى هجرة وافدة للعمل في الداخل. على أن تتراكم الأموال الوافدة كديون. من لحظة بدايته كان يراكم مفاعيله الطبيعية التي ترجمت بالإفلاس والهجرة. أيّ كان لديه مشروع، لا يمكن أن يكون إلا إنهاء نظام الهدنة، وأن يجري التخلّي عن فكرة أن قيام شرعية الدولة هو رهن توافق أطراف الهدنة. لذا، نقول إن الأزمة هي فرصة. ستبقى الطوائف، وسيبقى الزعماء، لكن لا تعود شرعية الدولة مرتهنة بالحوار مع بعضهم، وكأنهم لا يعرفون بعضهم، ليسوا أغبياء، بل هم عاجزون بنيوياً عن التعامل مع التفليسة، أي توزيع الخسائر. فذلك يعني أخذ خيارات تصيب فئات اجتماعية - طبقية - مهنية - عمرية، ليتم تعزيزها على حساب أخرى. وهذا أمر يتناقض بنيوياً مع تكتلات بنيوية لدى كل زعيم، حيث تحتوي على فئات يجب تعزيزها وأخرى سنُصاب. أفضل ردّ لديهم على هذه الشكاوى والضغوطات المحلية والخارجية يتمثّل في الهرب من المواجهة نحو : الحقّ على الغير، وبكرا ينتظب. هم عاجزون وأذكياء، فقد اختبروها سابقاً العملة الوهمية، من دون أن يتعرّض أحد منهم لمواقع وخيارات لا يمكن اتخاذها. إنجازهم هذا يسمّى «تنظيم الانتظار». انتظار ماذا؟ أن تأتي طبخة جاهزة من الخارج. هم يقرّون بذلك علناً، على أن يتعاملوا مع تطوّرات الطبخة الآتية في لحظتها. ولحين حصول ذلك، يشرفون على التكيّف حتى لا يحصل انفجار أمني. لذا، أنجزوا الانتخابات النيابية، وهم سعداء جداً بظهور فئة التغييريين والمستقلّين. ما يحصل هو إنجاز استثنائي لتنظيم الانتظار واستيعاب الضغوط الداخلية والخارجية، والاستعفاء من أعباء الخيارات المتعلّقة بالإفلاس وتوزيع الخسائر وإعادة تنظيم الأرض والسكان.

- إذاً، ما هو طموح أو دور رئيس الجمهورية؟ وما هو مضمون المشروع؟

■ في أحسن الحالات، وضمن منطق انتظار الترتيب الخارجي - لذلك مهم جداً ما يقوله السعوديون والإيرانيون والأميركيون والفرنسيون وغيرهم - يصبح الأمر أنه عدم وجود رئيس للجمهورية هناك راحة لهؤلاء وإعفاء من قيام حكومة. فإنشاء حكومة قد يتطلب أشهراً، لكن لا يمكن لهذه الحكومة إذا تشكّلت إلا أن تأخذ قرارات بشأن الروابط والموظفين وإعداد الموازنة والكهرباء وحاكمية مصرف لبنان... بمعنى أوضح، الحكومة مجبرة أن تتخذ قرارات على صعيد الخسائر والتفليسة والهجرات. وجود رئيس للجمهورية هو إجراح. لكن قد يأتون برئيس جمهورية تحت الضغوط الخارجية، وسيكون دوره إطالة مرحلة الانتظار، أي تأليف حكومة والتفاوض مع صندوق النقد، حتى تأتي طبخة الخارج والأموال.

- في ظل وجود دعوات إلى تطبيق ليبرالية فعلية بعيدة من ليبرالية الطوائف المتوافرة في لبنان، هل يأخذ الصراع على السلطة طابعاً أيديولوجياً بين اقتصاد حرّ ونموذج آخر؟ وهل المقصود بالانتظار إعادة قولبة النموذج بشكل ليبرالي صافٍ من العلاقات الطائفية؟

■ مقولة أن الاقتصاد حرّ، يجب تفسيرها: هو اقتصاد حرّ قياساً على ماذا؟ هل يعني ذلك أنه لا حاجة لإطار نظام، أي لسلطة؟ هذه مقولات تعبّر عن غباء كامل. الذين يتحدّثون عن اقتصاد حرّ ويفسّرونها بأن ليس هناك حاجة لإطار ناظم، فلينظروا إلى الولايات المتحدة الأميركية، بمعزل عن سطوتها العالمية وقدراتها العسكرية والنقدية، فلينظروا كيف تتعامل مع الشركات والمصارف وما

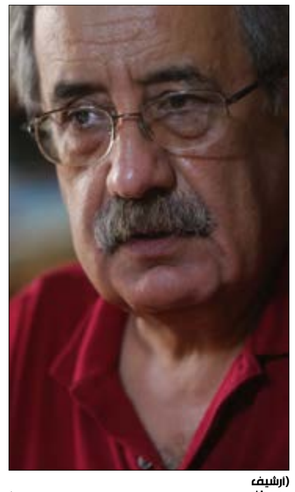

(الأليف ـ مروان طحطح)

هل الحاجة إلى الاستثمارات لخلق فرص عمل تتقدّم على الحاجة لتأمين شروط الحدّ من هجرة الشباب؟ هذا يعني نقاشاً في ما إذا كانت النسبة الأكبر مما تبقى من موارد نقدية يجب أن تذهب لتأمين التغطية الصحية الشاملة والتعليم المجاني ورواتب التقاعد

هو نظامها الضريبي، الا يعلمون أنها تلاحق مواطنيها إلى آخر قطبة نحل في آخر بلد في العالم ليدفع الضريبة؟ من أكبر الشركات المالية والمصرفية التي أفلست مثل ليمان برازر وسيليكون فالي، ألم نرى تدخّلاً سلطوياً قوياً وسريعاً وحاسماً؟ هل لديهم فكرة عن حصّة الضرائب من الدخل وحصّة الإنفاق العام من الاقتصاد؟ حتى ايام ريغن كان الشطر الأعلى من الضرائب على الدخل يصل إلى 70% ويتخطاها.

الأمر في لبنان يحتاج إلى جديّة في النقاش. التوزيع العادل والهادف للخسائر كما نأمل، يعني أن هناك خيارات يتوجب نقاشها: هل الحاجة إلى الاستثمارات لخلق فرص عمل تتقدّم على الحاجة لتأمين شروط التغطية الصحية الشاملة والتعليم المجاني ورواتب التقاعد. النقاش واجب أيضاً في خيار آخر مثل القول بأن الأولوية التي تتقدم، أن نردّ ما تبقى من المخزون النقدي للمودعين. هنا فقط يصبح النقاش متعلقاً بخيارات سياسية انطلاقاً من شرعية السلطة. هذه الخيارات طبقية أيضاً وتؤثّر في الهجرة. لناخذ مثلاً، الصين الشيوعية التي اعتبرت انه من أجل استعادة موقعها العالمي، يجب أن تخلق مناطق اقتصادية خاصة معفية من الضرائب لاجتذاب الاستثمارات وامتلاك التكنولوجيا، ومقابلها منعت الأسر من إنجاب أكثر من ولد واحد للتقليل، على مدى عقود مقبلة من عدد الأولاد، لانه بنتيجة تزاوج الخيارين تكون الصين قد انتقلت الى مرحلة أخرى. الواقع، أن الصين ورثت بنية عمرية في زيادة عدد الشريحة الأكبر عمراً والأنخفاضاً في عدد السكان. هذا خيار اتخذ بمعزل عن صحته. والأمر هنا لا يتعلق بالأيديولوجيا، بل على تقدير للمخاطر وللمحيط قبل نعتها كوصفة صحيحة، أو يمين ويسار. الكسل وضعف الجرأة يدفعان نحو استسهال هذه التوصيفات. هل نرى نقاشاً في هذه الخيارات بين اللاعبين الرئيسيين في لبنان؟ بالطبع لا. هذه علامة عجز بنيوي في النظام السياسي.

- أبناء النظام يرجّحون بأن الأمر يحتاج إلى ترتيب فقط على قاعدة أن لبنان بلد صغير وأن شرط تدفق الأموال إليه هو وقف الفساد. وكأنه ليس هناك عطب أساسي في بنية هذا النموذج وأنه يحمل عوامل تفجيره في الداخل؟ ما الذي يميّز بين أبناء النظام والسلطة من مصارف وأصحاب رساميل وغيرهم، وبين البنية الزعماتية السياسية؟

■ هناك فرق أساسي بين من يؤدّي دوراً مرسوماً، وبين الآخرين. فالغاية من الدور المرسوم مفهومة ومحدّدة، وتتمثّل في تحقيق الأرباح. هذا أمر واضح لا يحتاج إلى تحليل واستنتاج. والشباب، مثلاً، يريدون عملاً للحصول على دخل وللتقدّم الاجتماعي، وهم يبذلون الجهود على هذا الأساس. غايات الأفراد، بمقدار ما هم يتصرّفون في إطار الدور المرسوم، هي غايات معلومة سلفاً وليست مفاجئة، بينما يختلف الأمر عندما يكون للدور الملقى على شخص ما، تبعات (وهنا تأخذ كلمة سياسة بعداً آخر) سياسية. فلا تعود لديه السهولة نفسها بسلوكه، ولا سيما في الأزمات، كما خارجها أيضاً، أي عندما تكون الأمور غداً مثل الأمس، فهذا الشخص مضطر أن ينظر إلى كل الأدوار التي تتناقض والطروحات التي تنطلق منها في المجتمع، أي بين المودع وصاحب البنك مثلاً، وبين مالك الشقة والمستأجر... وبالتالي قرارات هذا الشخص أصعب ومهمته أعقد بكثير من أصحاب الدور المحدّد سلفاً. من المفهوم ما سيقوله التجار وأصحاب المصارف والموظفون والمتقاعدون، ولن يكون مفاجئاً. إنما العمل السياسي في حالة الأزمة هو المعرفة والجرأة لحسم الخيارات التي ستصيب أناساً وتفتح آمالاً لأناس آخرين. ليست مسألة تقنية. ليسوا تكنوقراط. هذه خيارات. فلننظر إلى السعودية وإيران حيث الخيارات محفوفة بمخاطر. في لبنان لا أحد يواجه هذه الخيارات، بل كل واحد منهم يطالب بحصّته. نفهمهم. لكن المسؤولية السياسية تشمل معرفة كل هذه الأدوار لمعرفة منطلقات ترسم هذه الأدوار، فيتم أخذ القرار للمفاضلة بين هذه المجموعات. هنا تنعطل كلياً قدرة الزعماء في لبنان على أخذ القرارات بمجرد أنهم مقيّدون بكونهم زعماء طوائف. هنا قضية النظام السياسي.

قالها رفيق الحريري بوضوح: «شراء السلم الأهلي بالدين». كان يأمل أن المنطقة "بتزبط" والدين ينتهي. سقط الأمر في عام 1997. لكن بالفعل، هذا معناه آلية توزيعية، تدفع الكتل التي تكوّنت أيام الحرب إلى الارتضاء بأن تصبح شريكة في تعاونية، وإلا تعود إلى الحرب. أخذ هذا الخيار في عام 1989 وسقطت مقوماته في عام 1997 وأدّى إلى الأزمة. أما اليوم فاصبحنا في مرحلة انتظار بلا أي نقاش في أي خيار. في وقتها كانت آلية التوزيع هائلة: تثبيت سعر الصرف وتعزيز القدرة الشرائية التي جعلت من عائلة بسيطة أن يكون لديها عاملة في الخدمة المنزلية مثلاً. وهذه العاملة تحصل على 150 دولاراً لتؤسس بيتاً في بلدها، بينما في لبنان فإن الدخل الذي سمح بتسديد هذا المبلغ لها، دفع الأسعار المحلية قياساً على أميركا إلى الارتفاع ثلاث مرات، أي أصبحنا أغنى مما كان قياساً على أميركا إلى الارتفاع ثلاث مرات. وفي النتيجة لم يعد بإمكاننا تصدير أي شيء، بل بات لدينا قدرة استيراد بما فيها عمالة، وغلاء في كلفة المعيشة وهجرة في الشباب. هذه كانت عملية توزيع محكمة تترجم خياراً سياسياً مجتمعياً. يمكن تسميته بالفساد. سياسي اقتصادي. ليست مسألة فساد جهة ما بدرجة أكبر من غيرها؛ رفع القدرة الشرائية واستمرار العجز البنيوي، ووظيفة المصارف باستجلاب المصارف لتمويل العجز البنوي، وإيهام الناس بأن لديها قدرة شرائية... هذا خيار لا يجوز اختزاله بكلمة فساد باعتبار أن إزالة الفساد يؤمّن مساراً صحيحاً نحو الازدهار. هذا الخيار طُبّق واستمرّ طويلاً، ولا يمكن الرجوع إليه. لذا، التفليسة والهجرات هما مكوّنان لهذا الخيار وليسوا منفصلين عنه. والكلام السائد عن أن «الحقّ على إيران أو أميركا وجماعة الخليج وبكرا منظبطها وبترجع»، هي قراءة لا يقوم بها أغبياء، إنما هي تعبير عن عجز.

نقولا شمّاس: مشروعنا التشبيك المالي مع الخليج بكرا أكيد بترجع تظبط

(هيثم الموسوي)

- بعد أربع سنوات لا تزال الأزمة قائمة، ورغم أن هناك حديث متواصل عن انهيار في النموذج إلا أن الأمر يقتصر على الكلام بلا أي نقاش فعلي متصل بالخيارات المتاحة، فما هو برأيك إطار الاقتصاد السياسي الذي يجب أن يكون عليه لبنان؟

■ عندما انتهت الحرب الأهلية، قرأت كثيراً عن النموذج الاقتصادي الذي يمكن أن يتبناه لبنان للنهوض في ظل بنية اقتصادية مدمّرة وحماية اجتماعية ممزّقة، وتبيّن لي أن الاقتصاد الاجتماعي الحرّ، وهو ترجمة لمفهوم سائد في ألمانيا، هو النموذج الأفضل للتوفيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. كان ذلك في التسعينيات، ومع الوقت تراكم الدين، وشُحّت إمكانات الدولة ولم يعد هناك موارد وإمكانات كافية للاهتمام بالشأن الاجتماعي، علماً بأن لبنان ثبّت سعر الصرف الذي يمثّل الحماية المطلقة للأسر. أي حاول أن يدعم بالشكل الخطأ الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه.

أنا متأثر بثلاث اقتصاديين: ميلتون فريدمان الذي يفسّر سبب الانكماش الأميركي في العشرينيات بالنقص الحادّ في السيولة، وأبدى استعداده لضخّ المال بالهيليكوبتر خلال الأزمات الكبرى. أطلق على ذلك «هيكلوبتر ماني». في المقابل، هناك جون مينارد كينز الذي يرى أنه خلال الأزمات يجب أن ينفق البلد على مشاريع من أجل تشغيل الناس وإطلاق الاقتصاد. وبين الاثنين، هناك بول كروغمان الذي يتحدّث عن العجزين التوأمين وخطرهما الكبير على الاقتصاد. خياري هو وقف العجزين التوأمين، وأريد حلولاً لا تقتصر على النقد، إنما تشمل المال والاقتصاد وأن نختار التحويلات المفتوحة والحرية في السياسة النقدية بكلفة تحريك سعر الصرف. ففي لبنان لم يفشل النموذج الاقتصادي، إنما القوى السياسية اتّخذت ستة قرارات أوصلت إلى الجحيم الحالي، ثلاثة منها قبل الأزمة، وثلاثة بعد الأزمة، وهي بالتوالي:

- تثبيت سعر الصرف، ربما كانت النية جيدة بعد الحرب للجم ويلات التضخم، لكن تبين أن لبنان لا ينتج دولارات، وتطلّب الأمر استيراد الدولارات بأسعار كبيرة جداً لتثبيت سعر الصرف، أي لم يكن لدينا إمكانات. هذا الخطأ الأول الذي ارتكبته كل المجالس النيابية وكل الحكومات المتعاقبة.

- سمحنا ببقاء النزف في كهرباء لبنان. كنا نعتقد في البدء أنه نزف جانبي، لكنه أثّر على خزينة الدولة وعلى كل القطاعات الإنتاجية وكبّد كلافاً باهظة.

- سلسلة الرتب والرواتب كانت خطأ ولكن ليس بالمطلق، بل تمويلها لم يكن متوافراً وتقديرها كان خاطئاً.

- التخلّف عن سداد اليوروبوند تمّ بشكل غير منظّم.

- الدعم المتفلّت في ظل فلتان داخلي وتهريب إلى الخارج.

- قرار بقوّة الواقع يتعلق بتسديد التسليفات المصرفية للقطاع الخاص باللولار أو بالليرة اللبنانية.

الدعم وتسديد التسليفات كبّدا 51 مليار دولار من أموال المودعين. لم يفرّط النموذج، فلو كان لدينا نموذج ليبرالي أو اشتراكي أو وسطي بينهما كان سينهار بسبب سوء إدارة الشأن العام.

هناك ثلاث مسائل لا يمكن أن تتوافق مع بعضها البعض في وقت واحد: حرية التحويلات، استقلالية السياسة النقدية تجاه الخارج والتحكّم بالفوائد، وتثبيت سعر الصرف. لا يمكن القيام بهذه الأمور الثلاثة معاً. فإذا اتفق على الإقرار بحرية التحاويل وتثبيت سعر الصرف، فبالنتيجة سيتحكّم علينا أن نرفع أسعار الفوائد حتى لا تخرج الأموال. أما إذا أغلقنا باب التحويلات وثبّتنا سعر الصرف، فبالإمكان فرض سعر فائدة منخفضة لأن الأموال لن تخرج. لكن في لبنان تقرر تثبيت سعر الصرف وحريّة التحويل، من دون ارتقاب لما يتطلبه ذلك من أسعار فائدة خيالية. هذه السياسة أتت كنتيجة ولم تكن خياراً. لذا، من الآن فصاعداً، يجب أن يكون سعر الصرف نتيجة للقرارين الآخرين. أنا مع أن تبقى حرية التحويل، وأن يكون للسياسة النقدية استقلالية تتيح لها التحكّم بأسعار الفائدة، على أن نقبل بأن يكون سعر الصرف عائماً ومداراً، تثبيت سعر الصرف لم يعد مقبولاً.

لو كان لدينا حوكمة صالحة، لكان اي نموذج سيصلح في لبنان، سواء كان يميل نحو اليمين او اليسار

- تتحدث عن سوء إدارة أدّى إلى الانهيار، وكأنك تقول إن النموذج قابل للحياة بعد تحسين إدارته. بمعنى أن الأمر لا يتعلق بخيارات اتخذتها القوى السياسية لتنظيم الاقتصاد والمجتمع أدّت إلى الانهيار؟

■ أفضل الاقتصادات، أن يكون فيها ديموقراطية حقيقية ومؤسّسات فعّالة وقيمة أساسية كما هي في لبنان، وأن يكون فيها نظام ليبرالي حيث يكون للناس حوافز لخلق الثروة وتوزيعها مع تطعيمها بشقّ اجتماعي أساسي لحماية الناس، ولا سيما في هذه المرحلة.

- كيف تفسّر أن أصحاب الرساميل الذين يتشكّلون في إطار يُدعى الهيئات الاقتصادية، يشيرون إلى الـ«فساد سياسي» باعتباره الخلل الأبرز؟

* الخلل الأبرز هو سوء الإدارة، الأساس يكمن في تلك القرارات المتخذة أو القرارات التي لم تتخذ. لو لدينا حوكمة صالحة، فأي نموذج سيصلح في لبنان، سواء كان يميل نحو اليمين أو اليسار. الحرب في سوريا كلفت في لبنان الكثير. ربما كان هذا العامل الأول للانهيار في لبنان.

- ألم يُبنى النموذج على استقطاب الأموال التي تدفقت في أوقات الاستقرار، بينما تشحّ أثناء اللاستقرار؟

■ أيام الحرب الأهلية لم يكن لدينا إشكاليات كبيرة كالتي نراها اليوم. لكننا نرى أن هناك شعبين موجودين في بلد واحد. في بروكسل يقولون إن الكلفة السنوية 5 مليارات دولارات.

لا أعتقد أن هذا كلام في الشعبوية السياسية، لأن لبنان أساساً اعتمد على عدد كبير من السوريين للعمل في قطاعات مختلفة لتعويض هجرة اليد العاملة المحلية؟

■ هذا صحيح، نحن معتادون منذ التسعينيات على أن هناك 400 أو 500 ألف عامل سوري في لبنان، لكن لاحقاً لم يعد الأمر يتعلّق باستباحة أسواق العمل، إنما صار يشمل أسواق الإنتاج. صار لدينا مؤسّسات صغيرة وحلاقون ومطاعم ومهن محمية كلياً مثل المحاماة والطب... صاروا موجودين أينما كان. العدد يختلف كثيراً، هناك فرق بين 500 ألف ومليونين. وتواجدهم الجغرافي أيضاً. فهناك فرق بين وجودهم في أماكن يحتاجهم الاقتصاد، أو في أماكن فيها فوائض محليّة اضطرت للهجرة بسببهم. المخيف، هو أن الديموغرافيا هي من أبرز محرّكات النموّ الاقتصادي. على أي ديموغرافيا يجب أن نستند؟

- السلطة لم تتعامل مع الإفلاس في كل المراحل. واجهت الإفلاس المخفي في الدفاتر بتحفيز التدفقات من الخارج عبر مؤتمرات باريس. ولاحقاً شحّت التدفقات وانتقلنا إلى مرحلة إدارة الإفلاس، وصرنا نتبادل الاتهامات بالمسؤوليات على شكل «الحقّ على السلسلة» و«سوء إدارة الشأن العام»، بينما من الواضح أيضاً أن النموذج ليس قابلاً للاستمرار إلا بهذه التدفقات، فالأمر لا يتعلق بقرار التوقف عن السداد فحسب، إنما لم يكن هناك نقاش في الخيارات، وأنتم، أي أصحاب الرساميل، انخرطتم في لعبة «الحق على مين» وأنتم كنتم أكثر المستفيدين من حقبة تثبيت سعر الصرف ودعم الاستهلاك؟

■ لبنان ليس استثناء في مؤشرات الاستهلاك عن ألمانيا وأميركا. الاستهلاك يحسّن المستوى المعيشي للكل. فهل كان خطأ أن 150 ألف أسرة تملّكت منزلاً، أو سيارة، أو أتيح لها قضاء إجازة في الخارج؟ لكن ما حصل هو أن الإنتاج لم يكن كافياً، ولم نقدر على تسديد ثمن ذلك بسبب سوء إدارة مثلث التسعينيات - النقد

- سعر الصرف، الهيئات تردّ عنها الضربات. اليوم هناك 50% من الطاقة التجارية خارج السوق. الدولة رمت كل شيء على الهيئات والمصارف، اقتصاد الكاش هو كارثة، فإذا لم يكن لدينا مصارف تتوقف كل الأعمال. كروغمان يقول إنه إذا كانت هناك أزمة مصرفية فوق أزمة مالية ونقدية، فنحن في مستوى آخر من الأزمة، ولا سيما في لبنان حيث لا توجد أسواق مالية والوساطة المالية مقتصرة على المصارف فقط. الهيئات إلى جانب جمعية المصارف تدافع عن حقوق المودعين لأننا نحن وغيرنا مودعون. المحرّك الأساسي للحياة الاقتصادية هو القطاع المصرفي، صحيح أن هناك انتعاش لكن الأموال لا تدور في الاقتصاد.

- أليس النشاط المتولّد داخلياً في حدود متدنية جداً، وأن الاقتصاد محفّز بالاستهلاك المستورد؟

■ نحن نستورد للصناعة، ومواد أولية للسياحة. ليس لدينا شيء في لبنان. مدير العام وزارة الاقتصاد يقول إننا نستورد 86% من حاجاتنا الغذائية. الاستهلاك ليس شرّاً.

- ما هو موقفك تجاه عملية إدارة توزيع الخسائر التي تقوم بها السلطة؟

■ أنا أتحفّظ على كلمة خسائر. فالدولة راكمت ديناً سيادياً بالعملات الأجنبية، وعندما وقعت في عجز ظهرت الفجوة المالية، والآن يقولون إنهم يريدون توزيع خسائر. المُقترض يقول للمُقرِض أنه لا يريد تسديد دينه وأنه يسميها خسائر. هذه هرطقة. الهيئات أشارت إلى هرمية في المسؤولية؛ الدولة، المصرف المركزي، والمصارف التجارية. لكنهم يقولون إن المصارف التجارية هي المسؤولة. لن يتم تحميل المصارف فوق طاقتها، بالإضافة إلى كلام عن شطب الودائع هو أمر مرفوض وهو وصفة للإفلاس.

- آنت تختصر الخسائر بالخسائر في المصارف، لكن في إدارة الأزمة تتمظهر خسائر مثل الهجرة والإفراط في الاعتماد على الاستيراد، وهناك شبه تدمير للطبقة الوسطى، واتساع عريض للطبقات الأفقر... فما هي الخيارات التي تراها مناسبة للتعامل مع هذه الخسائر أيضاً؟

■ الاستهلاك لم يزد لأن أكلاف الاستيراد زادت بسبب جائحة كورونا وبسب حرب أوكرانيا، فضلاً عن أن لبنان هو منصّة للاستهلاك السوري في لبنان وفي سوريا. كما أن الحديث عن الدولار الجمركي حفّز الاستهلاك والتخزين، ورأينا استيراد ظرفي ومؤقّت كبير يتعلق بالواح الطاقة الشمسية. القطاع التجاري باع بالمفرق نحو مليار دولار ذهب ومجوهرات. وفي عام 2023 لن نرى العجز الذي رأيناه في عام 2022. جنى عمر الطبقة الوسط ذهب في المصارف، وإعادة تدعيمه متّصل بإعادة تكوين الودائع، لأنه من الأسهل تعزيز المخزون على توليد مداخيل جديدة. لست بائساً لكن الدولة لم تأخذ الخيارات الكبيرة بعد، ولم تبتّ بموضوع الودائع، وهناك قرار يتعلق بالنزوح السوري وتأمين العودة.

- إجاباتك ليست واضحة؛ هل أنت تعتبر أن الخيارات التي اتّخذتها السلطة كانت عشوائية وتحمّل طبقات، وتدفع نحو الهجرة؟

■ لم يُتّخذ أي قرار من أربع سنين إلى اليوم. الحكومة كأنها تستحي بقراراتها.

- سواء انتخب جهاد أزعور أو سليمان فرنجية، فما الفرق بالنسبة إلى الخيارات؟

■ المهم أن يأتي رئيس جمهورية يجمع اللبنانيين، ويفتح الباب على استقطاب الدولارات من الخليج. بالنسبة إليّ، من ينجح، هو من يقدر على ردّ الدولار السعودي إلى لبنان من خلال استقطاب السيّاح، وإعادة فتح أبواب التصدير، والاستثمارات المباشرة. نحن نعيش اليوم في ظل خنقة مالية من الخليج. أما الرئيس القادر على التشبيك المالي مع الخليج، وانتظام العمل المؤسساتي سيكون بطلاً.

- آنت تتحدث عن خيارات سياسية قد لا تكون متاحة في ظل تموضع لبنان خارجياً، فهل المشروع الأساسي هو التشبيك المالي مع الخليج؟

■ ما أقوله أنه يجب أن نتفق في الداخل، وأن ننظر بشكل أساسي إلى مصدر الأموال من الخارج. الخليج لطالما ساعد لبنان. يجب أن نردّ هذه المشهدية للبنان.

- كأنك تقول: «بترجع بتظبط»؟

■ أكيد بترجع بتظبط. لبنان «بينعطب» بسرعة وقادر على الانتعاش بسرعة. هناك تحديان وجوديان؛ الودائع، النازحون السوريون. الحكومة لم تأخذ قرارات جازمة بعد في هذه المسائل. يجب تكوين الودائع ولو تطلّب الأمر عشرة سنين، وإعادة تنظيم العودة إلى سوريا. هذه مخاطر وجودية. مهما كان النموذج، الأكيد بترجع بتظبط.

النظام الذي سقط

75,000 دولار

هي حصّة الفرد اللبناني من الثروة في عام 2021 (آخر الأرقام المتوفرة)، عملياً هذا الرقم يُقارن بنصيب الفرد من الثروة في بعض دول الأوروبية مثل لاتفيا أو ليتوانيا. هذا الأمر يعني أن الثروات اللبنانية كبيرة، لكن توزّع هذه الثروة يأتي بشكل غير عادل كلياً. فبحسب أرقام «قاعدة بيانات اللامساواة العالمية»، تملك شريحة الـ 10% الأغنى نحو 79% من الثروة

60 مودعاً

هو عدد المصنَّفين من «كبار المودعين» في عام 2022، وقد بلغت قيمة ودائعهم نحو 6 مليارات دولار مقارنة مع 12 ملياراً و486 مليون دولار في عام 2018 حين كان عددهم 103 مودعين. هذا الانخفاض في العدد وفي قيمة الودائع يُعزى إلى أمرين: تهريب الأموال الذي استفادت منه هذه الفئة بشكل حصري، وسحب الودائع عبر التعاميم التي أصدرها مصرف لبنان، أو إطفاءها عبر تسديد القروض من خلال شطب الودائع أو توزيعها على حسابات أصغر لاستفادة أكبر من التعاميم

14 مليار دولار

هو حجم الأموال التي صُرفت على سياسات الدعم بعد بداية الأزمة في لبنان، بحسب أرقام مصدرها المجلس المركزي لمصرف لبنان. هذه الأموال لم تصبّ كلّها في مصلحة المستهلك، إذ إن الكثير من التجّار استخدموا الدعم كوسيلة لتهريب أموالهم من المصارف اللبنانية، عبر استيراد السلع على أنها مدعومة وإعادة تصديرها إلى الخارج مقابل أسعار السوق الخارجية بالدولار. وفي حين توقّفت سياسة الدعم على السلع بشكل مباشر، انتقل الاقتصاد اللبناني إلى سياسة الدعم التي يمارسها مصرف لبنان على العملة الوطنية بشكل غير مباشر، وذلك عبر منصة صيرفة التي يستعملها المركزي لدعم الليرة عبر بيع الدولار بأسعار أقل من سعر السوق. هذه العملية تسهم في زيادة تركّز الثروة بأيدي القلّة

11 مليار دولار

هو حجم الخسائر التي تكبّدتها المصارف اللبنانية في السنوات الثلاث الأخيرة. يمثّل حجم هذه الخسائر المتراكمة نحو 68% من رؤوس أموال المصارف. وقد تحوّلت ميزانيات المصارف إلى خاسرة بعدما أجبرت على أخذ المؤونات على التوظيفات والقروض «السيئة»، من قروض للقطاع الخاص وسندات «يوروبوندز» وتوظيفات لدى مصرف لبنان. عملياً خسرت المصارف دورها الاقتصادي منذ بداية الأزمة، وقد أصبحت مفلسة بحكم الواقع، حتى لو لم يتم حسم هذا الأمر قانونياً. فقد تحوّل دورها إلى وسيط لدفع الأجور لموظفي الدولة وبعض المعاملات الفردية الأخرى التي باتت اليوم تمنحها بعض الإيرادات بالدولارات النقدية من عمليات يقوم بها أصحاب الحسابات على «صيرفة». خسارة الثقة تسبّب في امتناع الأطراف الاقتصادية اللبنانية عن التعامل مع المصارف في عمليات مثل الإيداع والتحويل. ومن ناحية أخرى خسرت دورها كمموّل في الاقتصاد بسبب فقدان السيولة، وهذا ما أسهم في خسارة مصدر أرباحها الأساسي، وهو الهامش بين معدلات فوائد الإيداع التي تدفعها للزبائن، ومعدلات فوائد الإقراض التي تستلمها من المقترضين. حجم الخسائر يُعبّر عن خسائر ما قبل تعديل سعر الصرف إلى 15 ألف ليرة لكل دولار الذي أقرّه مصرف لبنان في شباط الماضي، وهو الأمر الذي سيزيد من خسائر المصارف بسبب إعادة احتساب الموجودات والمطلوبات على سعر الصرف الجديد.

%3857

هي نسبة التضخّم التراكمي منذ نهاية عام 2018 لغاية أيار الماضي. وقد شهدت المطاعم والفنادق أكبر نسبة تضخّم بين بنود الأسعار إذ بلغت نحو 24177%، وتلتها المواد الغذائية والمشروبات التي تضخّمت بنحو 17387%. المساهم الأوّل في هذا التضخّم هو الارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل الليرة، وهو الأمر الذي أسهم في ارتفاع أسعار معظم السّلع المستوردة، والتي تُشكّل الجزء الأكبر من السلع الاستهلاكية في السوق اللبناني. ومن ناحية أخرى، ساهم قرار دولرة الأسعار في ارتفاع الأسعار أيضاً إذ عادت هوامش ربح أصحاب المتاجر والمطاعم والمؤسسات إلى مستويات ما قبل الأزمة، والسبب هو أن الدولرة النقدية للأسعار تعني دولرة الأرباح، وبالتالي إعادة قيمة الأرباح الحقيقية، أي بالدولار، إلى مستويات ما قبل الأزمة

%33

هي نسبة العمّال اللبنانيين الذين يعملون أكثر من 50 ساعة أسبوعياً في عام 2022 بحسب أرقام الإحصاء المركزي، في حين كانت هذه النسبة تبلغ نحو 44% في عام 2018. وقد انخفضت نسبة هؤلاء بسبب الأزمة التي ضربت الاقتصاد وأطاحت بالكثير من المؤسسات والشركات في مختلف القطاعات، ما سبّب بخسارة الكثير من العمّال لوظائفهم الأساسية والثانويّة، علماً أن جزءاً من الفئة التي تعمل أكثر من 50 ساعة أسبوعياً تتخذ أكثر من وظيفة

3 سنوات

هي المدّة التي يحتاج إليها الفرد اللبناني لتسديد ما يتوجّب عليه من ديون، لو جرى، نظرياً، توزيع الدين بشكل متساوٍ على أفراد المجتمع. في عام 2017 كان يمكن تسديدها خلال سنة ونصف السنة تقريباً. انخفض حجم الدين من نحو 22 ألف دولار إلى نحو 6000 دولار

620 ألفاً

هو عدد المسجلين على منصّة برنامج الأكثر فقراً الإلكترونية لدى افتتاحها في وزارة الشؤون الاجتماعية. يُعبّر هذا العدد عن «أرباب الأسر» الذين يعتبرون أنفسهم بحاجة إلى مساعدة ما من الدولة، حتى ولو كانت هذه المساعدة بسيطة. بمعنى آخر، هناك 620 ألف أسرة تعتبر نفسها فقيرة، لدرجة يحتاجون فيها إلى الدعم المادي من الدولة. هذا العدد قد لا يُعبّر عن النسبة الحقيقية للأسر المحتاجة فعلاً، لأنه قد يشمل عمليات الغشّ للحصول على مدخول إضافي من دون حاجة ماسة إليه، إلا أنه حتى مع احتساب هذه النسبة، التي تمثّل هامش «خطأ» أو «كذب» بهدف الانتفاع بنحو 20%، قياساً على الخروقات التي سجّلت في برنامج استهداف الفقر سابقاً، يبقى رقم 500 ألف أسرة، رقماً كبيراً جداً. عملياً، الخسارة التي تلقتها الأجور، بفعل انهيار العملة المحليّة، وارتفاع معدلات البطالة، جعل نسب الفقر ترتفع بشكل كبير

%5.7

من الناتج المحلّي هي قيمة الإنفاق في الموازنة العامّة اللبنانية في عام 2022. في المقابل يبلغ حجم الإيرادات في الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلّي في عام 2022 نحو 6%. في الواقع تُشكّل هذه الأرقام انخفاضاً هائلاً عمّا كانت عليه في عام 2019، عندما كان الإنفاق يمثّل 31% من الناتج المحلّي والإيرادات تمثّل نحو 25% منه. تُظهر هذه الأرقام اضمحلال دور الدولة في الاقتصاد اللبناني، حيث لم يعد لإنفاقها تأثير حقيقي في الاقتصاد. ومع العلم أن الإنفاق العام هو، بجزئه الأكبر، رواتب موظفين ومخصصاتهم وأكلاف تشغيلية، إلا أن هذه الأرقام تُظهر مدى تدهور حالة الموظفين العامين في لبنان. أما ضعف الإنفاق في الاقتصاد، فقد كان جزءاً كبيراً من انهيار الناتج المحلّي اللبناني الذي انخفض من نحو 51,6 مليار دولار في عام 2019 إلى نحو 18 مليار دولار في عام 2022

155 ألفاً

هو عدد المهاجرين اللبنانيين بين عامَي 2020 و 2022 بحسب الدولية للمعلومات. وإذا أضفنا عامَي 2018 و2019، يصبح الرقم 254 ألف مهاجر. يُعبر هذا الرقم عن أزمة طاحنة، رغم أنه لدى مقارنته مع موجات سابقة للهجرة لا يظهر تسارعاً كبيراً، لكن الواضح من تفاصيل الأرقام أن الهجرة صارت فردية وليست عائلية، وأنها هجرة شباب الهدف الأساسي منها هو العمل. التسارع مرتبط أيضاً بمدى توافر الهجرة إلى الدول المقصودة، ففي السنوات الماضية كان هناك شبه إغلاق على اللبنانيين في دول المقصد، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية في الخارج التي بدأت مع جائحة كورونا في عام 2020 وتعطّل حركة السفر بين البلدان وتضخّم الأسعار في الخارج وانحسار المشاريع الكبرى في دول الخليج بسبب انعدام الاستقرار السياسي والأمني والحروب في المنطقة. ومع ذلك يبقى نمط هجرة اللبنانيين مرتفعاً، في مقابل ازدياد عدد المهاجرين إلى لبنان، سواء بسبب الهجرة الجديدة إليه (من مثل نزوح السوريين) أو بسبب ازدياد أعداد الموجودين في لبنان أصلاً. هذا الأمر سينعكس مستقبلاً على توزّع نسب المقيمين في لبنان بين مهاجرين وسكان أصليين

141 ألفاً

هو عدد السيارات الجديدة التي تم استيرادها إلى لبنان خلال قمّة سنوات الأزمة (بين عامي 2020 و 2022). كلّف هذا الأمر الاقتصاد اللبناني نحو 2,4 مليار دولار، أي ما يساوي نحو 13% من قيمة الناتج المحلّي الحالي. استيراد السيارات ارتفع في عام 2022 تحديداً، وهو ما يُعزى إلى قرار رفع سعر صرف الدولار الجمركي الذي دفع التجار إلى استيراد السلع بهدف تخزينها للاستفادة من سعر صرف الدولار الجمركي قبل رفعه. ففي عام 2022 فقط تم استيراد ما قيمته 1,3 مليار دولار (78110 سيارة)، بمعدّل سعر 17 ألف دولار للسيارة الواحدة. إن ارتفاع هذه الأرقام، خلال سنوات الأزمة يُعبّر عن أمرين: الأوّل هو اعتماد السوق اللبناني المفرط على السيارات، وذلك بسبب غياب النقل العام نتيجة غياب السياسات العامّة التي تدفع باتجاه هذا الخيار. وهو أمر يُكلّف الاقتصاد اللبناني سنوياً بأشكال مباشرة، مثل ارتفاع فاتورة استيراد السيارات والمحروقات وغيرها، وبأشكال غير مباشرة مثل ارتفاع كلفة النقل على اللبنانيين وارتفاع كلفة زحمة السير على الاقتصاد. أما الأمر الثاني فهو زيادة الهوّة بين الطبقات الاجتماعية اللبنانية، لأنه ما زال هناك أُسر غير قادرة على استيراد أمور مكلفة مثل السيارات (بمعدّل 17 ألف دولار للسيارة الواحدة) في حين أن هناك نسبة هائلة من الأسر غير قادرة على تأمين حاجياتها اليومية الأساسية

61 ألفاً

هو حجم الانخفاض في عدد قروض الإسكان في المصارف اللبنانية. ففي عام 2018 كان عدد القروض يُجاوز 132 ألف قرض، أما في تشرين الأوّل 2022 بلغ عدد القروض نحو 70 ألف قرض. وقد انخفضت قيمة هذه القروض من 12,9 مليار دولار إلى نحو 5,3 مليارات دولار. هذا الانخفاض هو عبارة عن قروض تم سدادها في هذه الفترة، وقد تم ذلك باستغلال الفرق بين قيمة الدولار المصرفي والدولار السوقي. أما المشكلة الحقيقية، فهي عدم إصدار قروض إسكان جديدة، وهو ما يعني أن القدرة على امتلاك منزل في لبنان أصبحت ضعيفة، وخصوصاً مع انخفاض قيمة الأجور الحقيقية. يعود هذا الأمر إلى فقدان السيولة في القطاع المصرفي اللبناني، الذي أصبح عاجزاً عن الإقراض

34 مليار دولار

هو حجم الدين الإجمالي الذي يضمّ الدين العام والدين الخاص. ورغم أن حجم الدين يظهر انخفاضاً من 134 مليار دولار في عام 2017، أي بنسبة 73%، إلا أنه انخفاض مضلّل يوحي بأن مسار التعافي متقدّم بينما الواقع أن عبء الدين مقارنة مع انخفاض المداخيل وانخفاض قيمة الأجور الحقيقية بنسبة 85%، بات أكبر. المفارقة أن أحجام السلطة عن اتخاذ خيارات لمواجهة الأزمة، أدّت إلى انخفاض قيمة الدين وانهيار في مداخيل الأسر

%54

هي نسبة الخسارة في القيمة الحقيقية للحدّ الأدنى للأجور في عام 2023 مقارنة بالحد الأدنى في عام 2018. بمعنى أن الحد الأدنى الاسمي للأجور، الذي يبلغ اليوم نحو 14,8 مليون ليرة (محسوب ضمنه الحدّ الأدنى وبدل النقل مقسماً على 21 يوماً)، يساوي 281 ألف ليرة قياساً على قيمة الليرة في عام 2008، وذلك بعد إلغاء انعكاس التضخّم عليه، إذ كان يساوي نحو 507 آلاف ليرة في 2008. تُعدّ هذه الخسارة في الأجور كبيرة جداً، وخصوصاً أن الدولة لا تُقدّم أي تعويض عن هذه الخسارة. بل ما زاد خسارة المواطنين هو انهيار معظم التقديمات التي كانت تؤمن من خلال الخزينة على شكل خدمات مدعومة وسواها، مثل التغطية الصحية وتقديمات التعليم وغيرها. فمن بعد انهيار قطاع التعليم العام، وإفلاس مؤسّسة الضمان وشبه انعدام تقديمات وزارة الصحة، فإن الخسارة الإجمالية في الأجور جعلت المواطنين من دون أي نوع من الحماية الاجتماعية، وهم أصبحوا يعملون لتأمين قوتهم اليومي فقط.

أي دور للبنان في العالم الجديد؟

ماهر سلامة

مع كل حديث عن التحولات العالمية، من تفكّك العولمة إلى اتجاه الاقتصاد العالمي نحو التقسيم والتكتلات، يقف لبنان من دون أي فكرة عما سيكون وضعه مستقبلاً. فبعدما انتهى دوره التاريخي، مع الانهيار التام للقطاع المصرفي فيه، لا بدّ أن يكون هناك نقاش في البحث عن الدور الجديد الذي يجب أن «يفرضه» على جواره وعلى النظام العالمي. لكن هذا الأمر يحتاج إلى انفتاحه على الجوار، وبالأخص امتداده الجغرافي (من سوريا انطلاقاً إلى الدول العربية)، وعلى النظام العالمي ككل، بما فيه الدول الشرقية وباقي دول «عالم الجنوب».

فقدان الدور

لعب لبنان في التاريخ الحديث دوراً بارزاً على مستوى منطقة الشرق الأوسط، واشتمل هذا الدور على المستويين المالي والسياسي. مالياً، كانت بيروت بمثابة مركز مالي يستقطب رؤوس الأموال العربية وغير العربية، وقد استفاد الاقتصاد اللبناني من كونه وجهة سياحية في المنطقة، وهو أمر ساهم في خدمته الدور الذي لعبه كممرّ مالي. وقد تحضّر لبنان لهذا الدور منذ القرن التاسع عشر، عندما بدأ يدخل إلى البلد رأس المال الفرنسي فأنعش السوق اللبنانية، وبالتالي تمدّد حضوره إلى المنطقة. وبحسب هشام صفي الدين في كتابه «دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي» لعب تجّار الحرير اللبنانيون، وخصوصاً المصدّرون منهم، دور الوسيط بين القطاع المصرفي الفرنسي، الذي كان مصدر الرأس المال الأجنبي، والتجار المحليين. وقد عمل هؤلاء، أي تجار الحرير، كبيوت أموال تقرض منتجي الحرير المحليين، الذين اعتمد قطاعهم بشكل كبير على الاقتراض، وذلك بسبب طبيعة هذا القطاع الذي اعتمد بشكل مفرط على استدانة رأس المال. مع الوقت تحوّلت بيوت الأموال هذه إلى قطاع مصرفي تجاري. هذه الخبرات المصرفية، التي أتت نتيجة الامتياز الذي منحه رأس المال الفرنسي للمصرّفين اللبنانيين، تحوّلت لاحقاً إلى تراكمات للخبرات المصرفية الاحترافية، مع تشكّل القطاع المالي اللبناني بشكل أوضح، بعد إنشاء مصرف لبنان وسوريا، الذي انفصل لاحقاً إلى مصرفين مركزيين: في بيروت ودمشق، للبلدين المتجاورين.

> الدور الذي كان يتبواه لبنان، كان يعني التخلي عن السيادة الاقتصادية، التي تجرّ وراءها العوامل الاخرى المتمّمة للسيادة الوطنية

الأموال الأخرى، مثل أموال النفط الخليجية وغيرها.

عملياً، بدأت نهاية هذا الدور مع تعاظم أحداث الحرب الأهلية في لبنان، التي استمرت منذ عام 1975 حتى صدور اتفاق الطائف في نهاية عام 1989، وبعد غزو جيش صدام حسين، الرئيس السابق لنظام البعث في العراق، للكويت التي كانت صاحبة دور مميز اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً في المنطقة. عندها بدأ يتحول هذا الدور إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وبدأ تركيز الاهتمام على إمارة دبي التي تحوّلت تدريجاً إلى مركز مالي جديد للمنطقة.

ولأن الحرب الأهلية في لبنان أجهزت على موقعه المالي كممرّ إقليمي، ولأن النظام الرأسمالي العالمي يحتاج، اضطرارياً، إلى مركز إقليمي، كانت إمارة دبي قد أصبحت معدّة لهذا الدور الذي نشط صعوداً على حساب خسارة لبنان لدوره المالي. هذا، بدأ سقوط دور النظام المالي اللبناني، وصولاً إلى سقوط النظام المالي نفسه. يشار هنا إلى أن بعض الأحداث التي حالت دون سقوطه في وقت مبكر، مثل الأزمة المالية الأميركية العالمية في عام 2008 التي أسهمت في لجوء رؤوس الأموال الخارجية إلى القطاع الذي كان معزولاً عن الأزمة (لم يكن رأس المال يعرف حينها بالـ«بونزي» الذي يقوم عليه القطاع). وفي عام 2011، ومع توقّف رؤوس الأموال عن الدخول إلى الاقتصاد اللبناني، لأسباب طبيعية وسياسية (بعضها يتعلق بالحرب السورية)، وبداية العجز المزمن في الحساب الجاري اللبناني، بدأ الانحدار الأخير والخطير للقطاع المالي في لبنان. ومع نهاية العقد الماضي، في عام 2019، بلغ القطاع نقطة اللاعودة. مثّل هذا الأمر النتيجة الأخيرة لخسارة لبنان لدوره في التاريخ الحديث.

دور جديد او ستاتيكو مدخر؟

السؤال المطروح اليوم، من قبل جميع الأطراف، سواء كانت غربية (متمثلة بالبنك الدولي والمؤسسات الدبلوماسية الأخرى) أو محلية، هو: ما هو الدور الجديد للبنان في النظام العالمي؟ حتى اليوم، لا يوجد نقاش فعلي حول هذا الأمر، وبالتالي لا أحد يقدم إجابة واضحة على هذا السؤال.

البحث عن الإجابات يتطلب تفكيك بعض العقد. أهمها، وجوب البحث في قضية السيادة الوطنية بشكل يحقّق تعريفها إجماعاً وطنياً يلتقي اللبنانيون عليه. ففي ظل تبادل الاتهامات بالتبعية لهذا البلد أو ذاك، تضيع فكرة السيادة الحقيقية. ومن المهم الالتفات إلى أن السيادة هي عبارة تحمل عوامل عدّة، من السيادة العسكرية إلى السيادة الديبلوماسية إلى السيادة الثقافية وغيرها... لكن أهمها السيادة الاقتصادية. الدور الذي كان يتبواه لبنان، كان يعني التخلّي عن السيادة الاقتصادية، التي تجرّ وراءها العوامل الأخرى المتمّمة للسيادة الوطنية. فالاعتماد على تدفقات رأس المال، بشكل حصري، لبناء اقتصاد المال، لطالما كانت تدفقات رؤوس الأموال التي يعتمد عليها القطاع المالي اللبناني ذات مصدر غربي. فحتى رؤوس الأموال الخليجية مصدرها غربي، وذلك لأن قرار دخولها أو خروجها من وإلى الأسواق ممسوك في الغرب، علماً بأنه استجدّت في الفترة الأخيرة هوامش في الحركة الخليجية، تتضمن حركة رؤوس الأموال، لا تنسجم مع القرار الغربي، إلا أنها لم تثبت حتى الآن أنها هوامش واسعة. بشكل عام، لأن مصادر رؤوس الأموال كانت غربية، ولأن القطاع المالي كان محورياً في الاقتصاد، كانت السيادة الاقتصادية للبنان مفقودة.

(أنجل بوليغان ـ المكسيك)

لذا، من المهم في مرحلة تحديد الدور اللبناني الجديد، تعريف السيادة الاقتصادية. وقد يشكّل هذا الأمر نقطة انطلاق للحديث الجدّي في البحث عن دور لبيروت في النظام العالمي، الذي يُعاد تشكيله اليوم.

ومن المهم النظر في عوامل القوة الموجودة لدى البلد، التي تسهم في تحقيق السيادة الاقتصادية، سواء كانت هذه العوامل عسكرية أو طبيعية. فالعامل الأخير أصبح واقعياً، مع بداية العمل على استخراج النفط والغاز (حتى لو تطلب هذا الأمر بعض الوقت)، والعامل الأول واضح (وهو ساهم بشكل كبير في الوصول إلى امتلاك الحق باستخراج هذه الثروة). وبناءً على ذلك، مع فهم عوامل القوة الموجودة، واستخدامها بشكل صحيح، يمكن فرض السيادة الاقتصادية. ومع الحصول على السيادة في القرار الاقتصادي، يمكن الاطمئنان إلى إمكانية فرض الدور اللبناني المنشود في النظام العالمي الجديد.

ومع تشكّل الأحلاف الاقتصادية المختلفة في العالم، ومنها حلف دول الـBRICS الصاعد أخيراً، والذي نما دوره بشكل كبير بعد الحرب الروسية الأوكرانية. أصبح هناك خيارات متنوعة، لانخراط لبنان في النظام العالمي. فمع انتزاع السيادة الاقتصادية، تُصبح القدرة على اتخاذ القرار في التعامل مع الاقتصادات، سواء كانت شرقية أو غربية، أسهل، وذلك بسبب توسّع الخيارات المتاحة. عملياً، مع انعدام السيادة الاقتصادية اليوم، لا يمكن للبنان أن ينخرط بمشاريع اقتصادية مع الصين، على سبيل المثال. ولا يمكن للبنان أن ينفتح على امتداده الجغرافي مع محيطه عبر سوريا. بالطبع هذا الأمر لا يعني حصر الخيارات بالتكتل الشرقي، ولا يعني أيضاً حصرها بالمركز الغربي كما هو الحال الآن.

بعد تحديد ذلك، يُصبح الحديث عن اختيار الشكل الجديد ممكناً، و يُمكن أن يُبنى عليه الاقتصاد السياسي اللبناني. وهو أمر يتضمّن دراسة الخيارات التي تدعم التحوّل الزراعي والصناعي والتكنولوجي، وكيفية الحصول على المعرفة اللازمة لفرض هذا التحوّل، ومصدر هذه المعرفة سواء كان شرقياً أو غربياً. فالاحتمالات في التشكّل العالمي الجديد مفتوحة، وهامش الحريّة في الخيار لا بد أن يكون اوسع. من مثل المشاركة في مشروع طريق الحرير الصيني، بعدما تتضّح معالمه في المنطقة، أو العمل على شراكات تكنولوجية ومعرفية في قطاعات معينة مع دول تهتم بنشر هذه المعرفة لأي من الأسباب. لذا، يعتبر تحقيق السيادة الاقتصادية حلقة أساسية في اختيار الدور القادم للاقتصاد اللبناني، التعايش مع فكرة أن الدور السابق انتهى هو أمر لا بد منه في خضمّ هذه العملية.

مقال

بدائل العولمة: أقلمة الاقتصادات العربية

محمد شعبان

عولمت العولمة الرأسمالية السائدة منذ الثمانينيات، كقدر محتوم على دول الجنوب، وكأنه لا سبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية إلا بها، لكن التجربة التاريخية لتطبيق الليبرالية الاقتصادية وبرامج إعادة الهيكلة والتكيف، أثبتت فشل هذه الوصفة. ولا تشكل المنطقة العربية استثناءً من ذلك الفشل، بل لعلّ تجربتها أكبر دليل عليه، إذ بين العقد الأخير من تاريخ المنطقة ما يمكن أن تؤدي إليه الليبرالية الاقتصادية، والاندماج في العولمة الرأسمالية والتكيّف مع متطلبات نموّ المراكز الرأسمالية، من نتائج كارثية على الشعوب. لكن ما هي بدائل العولمة؟ وما هو دور التعاون الاقتصادي العربي البيني فيها؟

تراجع العولمة واستمرار التبادل اللامتكافئ

تاريخياً، مرّت العولمة بثلاث مراحل: المرحلة الأولى تتمثّل في رأس المال الاحتكاري الاستعماري والتي استمرت من نهاية القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الثانية، وهي عولمة رأسمالية قائمة على الاستعمار والهيمنة المباشرتين على شعوب ما يُعرف اليوم بدول العالم الثالث، من قبل رأسماليات وطنية في الغرب واليابان. انتهت هذه الحقبة بفضل انتصار السوفيات في الحرب العالمية الثانية وتشكيل المنظومة الاشتراكية، واستقلال الصين عام 1949، وتشكيل مجموعة دول عدم الانحياز (عام 1962) وهي دول نالت استقلالها بعد ثورات وطنية ضدّ الاستعمار والهيمنة الإمبرياليين. شكّلت الظروف السياسية الدولية، الأرضية اللازمة لتحقيق ما يُسمى بـ«العولمة المتفاوض عليها»، فأجبرت المنظومة الاشتراكية والصين ودول عدم الانحياز، الإمبريالية على تقديم تنازلات والقبول بشروط التبادلات الاقتصادية للبرامج التنموية المختلفة للدول الطرفية.

لم تدم حقبة «العولمة المتفاوض عليها» طويلاً. فقد استنزفت حدودها التاريخية مع ثمانينيات القرن العشرين، وعاد العالم إلى مرحلة العولمة الرأسمالية الاحتكارية، التي باتت أكثر اتساعاً من أي وقت مضى لتصل إلى ذروتها في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. إذ باتت التجارة الدولية تشكل أكثر من 60% من إجمالي الناتج العالمي، فيما لم تكن تشكّل في عام 1970 سوى 25%، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فكان يشكّل أقلّ من 0,5% من إجمالي الناتج العالمي، ثم أصبح خلال الفترة نفسها يشكل نحو 6%. وكان من نتائج العولمة وخضوع معظم الدول الطرفية لبرامج التكيف وإعادة الهيكلة، أن وقعت معظمها في أزمات اقتصادية واجتماعية وانفجرت سياسياً في عدد منها خلال العقدين المنصرمين كان من بينها العديد من الدول العربية التي ما زالت غارقة في أزمات اقتصادية وسياسية معقدة.

بعد الأزمة الرأسمالية في عام 2008، اتبعت المراكز الرأسمالية سياسة اقتصادية عُرفت بـ«التيسير الكمي»، ومكّنت من خلالها، من تسهيل تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج عبر خفض سعر الفائدة، وبالتالي تقليل كلفة الاقتراض، إلا أن هذه المرحلة لم تدم طويلاً، ففي عام 2014 بدأت المراكز الرأسمالية، ولا سيما الولايات المتحدة، في عكس هذه السياسات عن طريق تطبيق سياسة «التشديد الكمي» التي رفعت كلفة الاقتراض، وظهرت نتائج هذه السياسة في أزمة مديونية عالمية حادة، انخفض معها حجم الاستثمارات الأجنبية من إجمالي الناتج العالمي إلى حدود الـ2%. ومن ناحية التبادلات التجارية، فإن الميل العام بات يشير إلى تراجع حصّتها من إجمالي الناتج العالمي، إذ انخفضت من نحو 60% في عام 2007 إلى 56% في عام 2021، ومن المرجح أن تنخفض هذه النسبة إلى ما دون ذلك مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للمراكز الرأسمالية نحو الحمائيّة التجارية وبل والاستثمارية، وسعيها لتوطين وإعادة توطين السلع التي تعدها ذات أهمية حيوية وأمنية، مثل أشباه الموصلات.

لكن رغم التراجع النسبي لحجمي التبادلات التجارية السلعية والاستثمارية، فإن العولمة الرأسمالية الاحتكارية لا يمكن أن تنتهي أو تعود إلى ما قبل توسعها الكبير في الثمانينيات، بسبب تعقد وترابط سلاسل التوريد، وتعمّق التخصّص والتقسيم الدولي للعمل، والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة في مجالات حيوية مثل السلع الزراعية الأساسية ومصادر الطاقة وغيرهما. كما أن العولمة على صعيد الخدمات آخذة في الازدياد. وباختصار فإن الميكانيزمات الاقتصادية والجيواستراتيجية لن تؤدي طوعياً، فقد استنزفت حدودها التاريخية إلى إلغاء شروط التبادل اللامتكافئ بين المراكز والأطراف، التي تقوم عليها العولمة الرأسمالية الاحتكارية، حتى مع استمرار انخفاض حجم العولمة، فآلية التبادلات الاقتصادية هي هي بالنسبة إلى الدول الطرفية التي ما زالت خاضعة لشروط النمو الرأسمالية في المراكز. وبالتالي لا بدّ من البحث عن بدائل للعولمة القائمة، وإلا فإن الدول الطرفية ستكون معرضة لموجة جديدة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تفضي إلى أزمات أكثر شدّة من التي تعرضت لها، ولا سيما في المناطق التي تشهد استقطاباً وتنافساً إقليمياً ودولياً، كحال المنطقة العربية.

هل من بديل للعولمة في المنطقة العربية؟

قبل البدء في التفكير عن بدائل العولمة بصورتها الحالية، يجب التخلّي عن أوهام العولمة السائدة، وعدم الاستناد إلى تجارب دول أخرى حققت مستويات مرتفعة من التنمية في ظل العولمة، مثل تجربة الصين، لأن تجربتها مع العولمة هي مختلفة تماماً عما جرى في دول أخرى خضعت لآليات التكيّف وإعادة الهيكلة الليبرالية، كما أن تجارب الليبرالية الاقتصادية في الدول العربية، كما في غيرها من الدول الطرفية، أثبتت فشلها.

> إن ضرورة تحقيق اقلمة اقتصادية عربية ليست نابعة من نزعة قومية عربية بل من ضرورة اقتصادية

إن بديل العولة السائدة بالنسبة إلى الدول العربية، يتمحور على مستويين داخلي وخارجي؛ داخلياً يتركّز في تطبيق التنمية الاقتصادية القائمة على الذات، أي إخضاع التبادلات الاقتصادية لشروط التنمية الداخلية اقتصادياً واجتماعياً، لجهة تحديث الصناعة، والزراعة العائلية مع تمدين الريف خدماتياً، وربط القطاعات الثلاثة (الصناعي والزراعي والخدماتي) بحلقة إنتاج متكاملة، أي الانتقال من نموذج القطاعات الاقتصادية المتراصفة المرتبطة رأسياً بسلاسل التوريد الرأسمالية المعولة، إلى نموذج القطاعات الاقتصادية المتكاملة، بحيث تخدم القطاعات بعضها. وفي جعل ثمرات التنمية ذات طابع ديموقراطي شعبي. أما خارجياً، فيتطلب الأمر رفع مستوى التبادلات الاقتصادية العربية البينية، وبينها وبين دول العالم الثالث عامةً، والدول المجاورة للمنطقة العربية في أفريقيا وآسيا، الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية، إذ تكاد تلغي التبادلات البينية شرط التبادل اللامتكافئ التي تجبر تلك الدول على الخضوع له في ظل استمرار ارتباط اقتصاداتها رأسياً بالعولمة الرأسمالية.

> إن ضرورة تحقيق اقلمة اقتصادية عربية ليست نابعة من نزعة قومية عربية بل من ضرورة اقتصادية

لبرامج التكيف وإعادة الهيكلة، أن وقعت معظمها في أزمات اقتصادية واجتماعية وانفجرت سياسياً في عدد منها خلال العقدين المنصرمين كان من بينها العديد من الدول العربية التي ما زالت غارقة في أزمات اقتصادية وسياسية معقدة.

بعد الأزمة الرأسمالية في عام 2008، اتبعت المراكز الرأسمالية سياسة اقتصادية عُرفت بـ«التيسير الكمي»، ومكّنت من خلالها، من تسهيل تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج عبر خفض سعر الفائدة، وبالتالي تقليل كلفة الاقتراض، إلا أن هذه المرحلة لم تدم طويلاً، ففي عام 2014 بدأت المراكز الرأسمالية، ولا سيما الولايات المتحدة، في عكس هذه السياسات عن طريق تطبيق سياسة «التشديد الكمي» التي رفعت كلفة الاقتراض، وظهرت نتائج هذه السياسة في أزمة مديونية عالمية حادة، انخفض معها حجم الاستثمارات الأجنبية من إجمالي الناتج العالمي إلى حدود الـ2%. ومن ناحية التبادلات التجارية، فإن الميل العام بات يشير إلى تراجع حصّتها من إجمالي الناتج العالمي، إذ انخفضت من نحو 60% في عام 2007 إلى 56% في عام 2021، ومن المرجح أن تنخفض هذه النسبة إلى ما دون ذلك مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للمراكز الرأسمالية نحو الحمائيّة التجارية وبل والاستثمارية، وسعيها لتوطين وإعادة توطين السلع التي تعدها ذات أهمية حيوية وأمنية، مثل أشباه الموصلات.

لكن رغم التراجع النسبي لحجمي التبادلات التجارية السلعية والاستثمارية، فإن العولمة الرأسمالية الاحتكارية لا يمكن أن تنتهي أو تعود إلى ما قبل توسعها الكبير في الثمانينيات، بسبب تعقد وترابط سلاسل التوريد، وتعمّق التخصّص والتقسيم الدولي للعمل، والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة في مجالات حيوية مثل السلع الزراعية الأساسية ومصادر الطاقة وغيرهما. كما أن العولمة على صعيد الخدمات آخذة في الازدياد. وباختصار فإن الميكانيزمات الاقتصادية والجيواستراتيجية لن تؤدي طوعياً، فقد استنزفت حدودها التاريخية إلى إلغاء شروط التبادل اللامتكافئ بين المراكز والأطراف، التي تقوم عليها العولمة الرأسمالية الاحتكارية، حتى مع استمرار انخفاض حجم العولمة، فآلية التبادلات الاقتصادية هي هي بالنسبة إلى الدول الطرفية التي ما زالت خاضعة لشروط النمو الرأسمالية في المراكز. وبالتالي لا بدّ من البحث عن بدائل للعولمة القائمة، وإلا فإن الدول الطرفية ستكون معرضة لموجة جديدة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تفضي إلى أزمات أكثر شدّة من التي تعرضت لها، ولا سيما في المناطق التي تشهد استقطاباً وتنافساً إقليمياً ودولياً، كحال المنطقة العربية.

هل من بديل للعولمة في المنطقة العربية؟

قبل البدء، في التفكير عن بدائل العولمة بصورتها الحالية، يجب التخلّي عن أوهام العولمة السائدة، وعدم الاستناد إلى تجارب دول أخرى حققت مستويات مرتفعة من التنمية في ظل العولمة، مثل تجربة الصين، لأن تجربتها مع العولمة هي مختلفة تماماً عما جرى في دول أخرى خضعت لآليات التكيّف وإعادة الهيكلة الليبرالية، كما أن تجارب الليبرالية الاقتصادية في الدول العربية، كما في غيرها من الدول الطرفية، أثبتت فشلها.

إن بديل العولة السائدة بالنسبة إلى الدول العربية، يتمحور على مستويين داخلي وخارجي؛ داخلياً يتركّز في تطبيق التنمية الاقتصادية القائمة على الذات، أي إخضاع التبادلات الاقتصادية لشروط التنمية الداخلية اقتصادياً واجتماعياً، لجهة تحديث الصناعة، والزراعة العائلية مع تمدين الريف خدماتياً، وربط القطاعات الثلاثة (الصناعي والزراعي والخدماتي) بحلقة إنتاج متكاملة، أي الانتقال من نموذج القطاعات الاقتصادية المتراصفة المرتبطة رأسياً بسلاسل التوريد الرأسمالية المعولة، إلى نموذج القطاعات الاقتصادية المتكاملة، بحيث تخدم القطاعات بعضها. وفي جعل ثمرات التنمية ذات طابع ديموقراطي شعبي. أما خارجياً، فيتطلب الأمر رفع مستوى التبادلات الاقتصادية العربية البينية، وبينها وبين دول العالم الثالث عامةً، والدول المجاورة للمنطقة العربية في أفريقيا وآسيا، الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية، إذ تكاد تلغي التبادلات البينية شرط التبادل اللامتكافئ التي تجبر تلك الدول على الخضوع له في ظل استمرار ارتباط اقتصاداتها رأسياً بالعولمة الرأسمالية.

فمستوى تطور قوى الإنتاج بين الدول العربية ومعظم دول العالم الثالث متقارب، وبالتالي تكون أسعار التبادلات التجارية عادلة، كما يدفع القرب الجغرافي وتشابه عادات الاستهلاكية والتقارب الثقافي بين شعوب المنطقة يدفع إلى تكثيف التبادلات الاقتصادية في ما بينها.

إن تحقيق أقلمة اقتصادية عربية ومدّ جسور التعاون مع دول العالم الثالث، وخاصة الصين التي تملك قدرات اقتصادية هائلة، تتطلب وضع مشروعات تنموية مشتركة، إذ إن الإرادة السياسية، في حال توفرها، لا تكفي وحدها في رفع مستوى التبادلات الاقتصادية، بل إن رفعها دونما تخطيط قد يؤدي إلى الانزلاق نحو مشروعات تخدم الرأسمال السريع، والمضاربات العقارية، والمجالات الخدمية ذات المردودية الاقتصادية - الاجتماعية والتنموية الهامشية كما هو الحال في الكثير. إن لم يكن في معظم المشروعات التي يدخلها فيها رأس المال الخليجي إلى الدول العربية. من جهة أخرى، فإن تخفيض معوّقات التبادلات التجارية، أي تحقّق شرط الإرادة السياسية، لم تأتِ بنتائج كافية، فعلى الرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات المتعلقة بتسهيل التبادلات التجارية، أهمها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والعديد من الاتفاقيات الثنائية، إلا أن حجم التجارة العربية البينية لا زال أقل من 14% من إجمالي التجارة العربية مع العالم.

إن ضرورة تحقيق أقلمة اقتصادية عربية ليست نابعة من نزعة قومية عربية، بل من ضرورة اقتصادية، أثبتت أهميتها في العديد من الحالات التاريخية، كان آخرها ما عاناه الاقتصاد الأردني من انقطاع حدوده مع سوريا ومنها مع لبنان، والخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري من انقطاع الطرق المؤدية إلى الأسواق العراقية والخليجية... وهذا يدلّ على، أنه رغم الصغر النسبي لحجم التجارة البينية العربية، إلا أنها ما زالت مهمّة بالنسبة إلى اقتصاديات المنطقة، ولا سيما للمنطقة المعروفة «ببلاد الشام»، فهي بخلاف الدول العربية المنتجة للنفط، فإنها لا تمتلك موارد طبيعية كافية لتغطية احتياجاتها، فاقتصادها الإنتاجي قائم على الزراعة والصناعات التحويلية من جهة، ومن جهة أخرى فإن البديل عن التنمية القائمة على المشروعات الوطنية وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية، سيكون استمرار الاعتماد على ريع المساعدات وتحويلات العاملين في الخارج وهي مصادر غير مستدامة وغير مستقرة، وتؤدي في نهاية المطاف إلى نموّ التخلف والدخول في أزمات اقتصادية وسياسية جديدة.

حدود التنمية في الاقتصاد السعوديّ: «رؤية 2030» وفكّ الارتباط

«يرجع السبب في عدم توسّع الصادرات (تنوّعها)... بصفة عامة إلى أن النظام المالي والنقدي (العالمي) بأكمله قد بُنيَ على صورة تمنع البلاد التي صارت تعتمد نوعٍ واحد من الهيكل التصديري من التحرّك بسهولة إلى هيكل تصديري آخر، حتى إذا كانت تغيّر أنظمها الإنتاجية الداخلية بشكل محسوس في الوقت ذاته»

هاري ماجدوف، عصر الإمبريالية

ملاذ اليوسف

في مقال نُشر بتاريخ 12 حزيران 2023 في ملحق رأس المال، يطرح الكاتب «محمد شعبان» التساؤل التالي: «هل يتخلّص الاقتصاد السعودي من المرض الهولندي؟»، ونطل من شرفة العنوان، لنرى أن شكل المعاينة يبرّئ أسباب المرض إلى وجود النفط، «وهو المورد الذي تحوّل إلى عامل لتراخي الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المنتجة، وعزوف الكثيرين عن العمل بعد ارتفاع الإنفاق الحكومي، وتراجع الاعتماد على الضرائب مع الوفورات المالية»، على حدّ توصيف الكاتب. كما أنه يعتبر أن الحلّ يتمثّل في توافر «إرادة سعودية» لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية واستغلال شرط التقارب السعودي الإيراني. في هذه المادة سيقتصر النقاش على شكل معاينة الاقتصاد السعودي فقط.

مرض هولندي ام تبعيّة لبلدان المراكز؟

قد يكون كلام شعباني صحيحاً إذا عزلنا الاقتصاد السعودي عن الاقتصاد العالمي وعن التاريخ، وهذا ما لا يجوز طبعاً على اعتبار أن الاقتصاد السعودي هو جزء من كل وله موقعه ووظيفته في هذا الكل. أما إذا أردنا تشريح الاقتصاد السعودي كجزء من هذا الكل، أي كبلد تابع لبلدان المراكز في نظام اقتصادي عالمي إمبريالي تقوده الولايات المتحدة، فإن أسباب «المرض الهولندي» وأعراضه تتهافت ليحلّ محلّها أسباباً أخرى تتعلق بالتبعية الخليجية لدول المراكز. فقد خُصصت بلدان الخليج، من خلال تقسيم العمل الإمبريالي على الصعيد العالمي، للعمل في الصناعات الاستخراجية. كما أن وجود النفط في اقتصاد ما، لا يؤدّي بالضرورة إلى الإصابة بالمرض الهولندي. ولنأخذ مثالاً، فنزويلا التي تتفوق على السعودية في امتلاك أكبر احتياطي من النفط وليست مصابة بهذا الداء، بل على العكس، إنها تعاني اقتصادياً من الحصار بسبب رفضها لأن تكون بلداً تابعاً للنظام الإمبريالي؛ أي أن تكون خاضعاً للاقتصاد العالمي المدول أو تابعاً للنظام الإمبريالي العالمي. والأمر ذاته نجده في الاقتصاد الإيراني الذي يحتلّ المرتبة الثالثة عالمياً لناحية احتياطيات النفط. أما في ما يتعلق بالمؤشّرات الاقتصادية التي ذكرت في المقال فنحن لا ننكر صحتها، ولكن عدا عن أنها تتجاهل القيمة النسبية لهذه التنويعات وأثرها على الاقتصاد السعودي ومدى ابتعاد تمويلها عن عائدات الموارد النفطية ومدى قدرتها على المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي، نريد التأكيد في هذا المقال، ورغم صحّة هذه المؤشرات، على محدودية المدى الذي يمكن أن تحققه السعودية في تنويع اقتصادها، وفي تحقيق «التنمية» في ظل التبعية لدول المراكز. كما أن التنمية، كما ذكر في المقال، هي «قرار وإرادة» سعوديّين، وهذا صحيح إذا كان الاقتصاد السعودي مستقلاً. لكن، كما ذكرنا سابقاً، إن الإرادة السعودية تابعة لإرادة ومشيئة النظام الإمبريالي العالمي، وللاقتصاد السعودي ارتباطاته الوثيقة بهذا النظام، وله وظيفته ومكانه المحددين، كما له حدود وهوامش لا يمكن تخطّيها طالما بقي اقتصاداً تابعاً.

فما هي حدود هذه التنمية وهذا التنويع الاقتصادي في ظل التبعية؟

تبادل غير متكافئ

نستطيع تقسيم العالم اليوم على أساس بعض الخصائص المميزة إلى نوعين، وهذا التقسيم يتناسب مع غرض المقال:

1- بلدان ذات اقتصاد مرن ومتنوّع كالولايات المتحدة وألمانيا واليابان... والتي تعتمد اقتصاداتها على تصدير العديد من السلع (كالطائرات والمعدات الفضائية والسيارات والمركبات وقطع الغيار والمنتجات الكيميائية والأدوية والإلكترونيات والأجهزة الكهربائية والحبوب والقمح والآلات والمعدات الصناعية...).

2- بلدان ذات اقتصادات متخلّفة، تتخصّص اقتصاداتها في خدمة دول المراكز، وتعتمد وبشكل كبير على تصدير سلعة أو سلعتين أساسيتين وما دون الأربعة سلع. وتنقسم هذه البلدان إلى بلدان استخراجية (السعودية والعراق ونيجيريا...)، وبلدان زراعية (غانا وكينيا وتايلاند...)، وبلدان ذات صناعات بسيطة (بنغلاديش وفيتنام...)، وبلدان أخرى.

نظام التبادل التجاري المعمول به عالمياً بين بلدان صناعية متقدمة وأخرى متخلّفة يفرض عجزاً حتمياً في ميزان المدفوعات عند الأخيرة بفعل تدهور حدود التبادل لصالح بلدان المركز، ليوثّق حالة التبعية الاقتصادية والمالية. إلا أن الدول التي تعتمد على النفط، تستطيع تعديل هذا الميزان بالإيرادات التي يحققها الذهب الأسود. هذا يعكس الفرق في مستنتج الدخول وفوائدها، وما يجرّه ذلك من تبعية للمراكز.

وفي ما يتعلق بالاقتصاد السعودي بشكل خاص، فهو يعاني، مثله مثل البلدان المتخلفة، من التبادل غير المتكافئ؛ ولكن الاقتصاد السعودي قد اعتمد تاريخياً على إيرادات النفط لموازنة ميزان المدفوعات. وإذا نقصت هذه الإيرادات لسبب ما فقد يعاني الاقتصاد السعودي من ارتدادات هذا التبادل غير المتكافئ وقد يغرق في مستنقع العجز يوماً ما.

تنويع اقتصادي ام ضرورة وقائية؟

بعيداً من تقلبات أسعار النفط، تواجه الدول التي تعتمد في اقتصادها على الوقود الأحفوري مشكلة مستقبلية، لا بدّ من التوجّه اليوم لتفاديها. فبرغم عدم وجود جدول زمني للتخلّص وبشكل نهائي من استخدام الوقود الأحفوري، إلا أنه وفي ظل البدء، بالتخلّص التدريجي والتوجّه العالمي نحو «الحياد الكربوني» والسير فيه خطوات -وإن كانت تلك الخطوات متفاوتة الحجم ما بين بلدان العالم الصناعية- وفي ظل البدء بالاعتماد على الطاقة المستدامة كبديل، وفي ظل البحث الجدي عن بدائل أخرى، فإن «رؤية 2030» السعودية والتنويع الذي تحمله، تصبح ضرورة حتمية وقائية ليس بالنسبة إلى السعودية فقط بل بالنسبة إلى كل البلدان التي يعتمد اقتصادها على الصناعات الاستخراجية إذا أرادت أن تنجو من مصير التبعية والاستدانة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ما هي حدود التنمية والتنويع الاقتصاديين؟

بشكل عام، إن أول ما يحدّ التنمية الاقتصادية في بلد متخلّف هو التبعية الاقتصادية والمالية للنظام العالمي. وأول ما يكسر هذا الحد هو «فكّ الارتباط» الجزئي أو الكلي بالنظام العالمي وحماية الصناعات الناشئة في هذا البلد من المنافسة الخارجية. فالإمبريالية «لم يعتدل عداؤها الفطري لكل مبادرة أصيلة تتخذها البلاد المتخلفة للتنمية» (بول باران – الاقتصاد السياسي للتنمية). وسبب هذا العداء وفطريته يكمن في «طبيعة النظام» ذاته. فنمو الاقتصاد في المراكز يتطلب وبالضرورة نموّ التخلّف في الأطراف (سمير أمين).

> اول ما يحدّ التنمية الاقتصادية في بلد متخلّف هو التبعية للنظام العالمي

تراكم على الصعيد العالمي). وتحقيق تنمية أصيلة في السعودية تتطلب بالضرورة قطيعة مع النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة والتوجه شرقاً نحو الصين وروسيا واستغلال الوضع العالمي لتحرّر اقتصادها من التخصّص الدولي ومن تقسيم العمل الموضوع من قبل النظام العالمي. أما التنويع الاقتصادي المقتصر على السياحة والترفيه والطاقة المتجددة والتكنولوجيا والتعليم والصناعات التحويلية البسيطة فهذا لا يعتبر تنمية أصيلة، بل هي تنويعة اقتصادية وقائية في ظل التبعية لدول المركز.

ماذا لو فك الارتباط؟

تملك السعودية مقوّمات اقتصادية تخوّلها إنجاز استحقاقات تنموية خلال عقد أو عقدين من الزمن بما لا يمكن تحقيقه خلال عشرات العقود بالنسبة إلى الدول الأخرى. ويمكننا من خلال هذا الإنجاز إذا رغبت في لعب دور عربي وإقليمي قيادي. وهذا ما قد يتطلب تضحيات كبيرة. فقد يودي هذا التوجه إلى افتعال انقلابات أو حوادث اغتيال كالتي شهدتها المملكة في عام 1975. إن التحدي الأكبر للمملكة السعودية هي توافر الإرادة السياسية المستقلة واستغلال التغيرات الدولية العاصفة من أجل إنجاز فكّ الارتباط وإعلان التنمية الأصيلة.

مقال

عن المُلكية والطبقة الوسطى السابقة والإنتاج الرمزي

ورد كاسوحة

يمكن اعتبار التحوّلات في شكل المُلكية العقارية، إحدى أهمّ الظواهر التي أفرزها الانهيار الاقتصادي في الإقليم. لا يقتصر الأمر على ترافُق هذا التحوُّل، مع بروز طبقة «صاعدة» على حساب أخرى «آفلة» أو مندثرة، بل يتعدّاه إلى شكل العلاقة مع المُلكية عموماً. قبل الحرب، كانت المُلكية بالنسبة إلى الطبقة الوسطى التقليدية، بمثابة شكل من أشكال الاستقرار، والعلاقة «الأزلية» مع المكان. الأفق الذي يمثّله «الاستثمار في العقارات»، بغرض السكن أو الإيجار، أو حتى الادّخار وحفظ الأموال، كان يبدو لانهائياً، مثله مثل العلاقة مع البلد، إذ إن ما يحكمها هو الترسمل الرمزي عبر استثمار صعود الطبقة الوسطى لتعزيز الشرعية الاقتصادية، وحتى السياسية والاجتماعية، للسلطة أو الدولة. الاستفادة لم تكن محصورة بطرفَي العلاقة فحسب، بل كانت تعبيراً عن حالة عامّة، يمكن اعتبارها امتداداً لتلك التي سادت الإقليم في الخمسينيات من القرن الماضي، إبان صعود الثورات التي قادتها البورجوازية الصغيرة، لمصلحة الفئات الشعبية والمتوسّطة.

ارتباط الصعود الطبقي بمضاعفة الناتج المحلّي

صعود الفئات المتوسّطة كان لا يزال مستمرّاً حينها، ولكن على قاعدة ارتباط الدخل بالناتج المحلّي الإجمالي والعملة الوطنيّة، أي بالعمل المُنتَج داخلياً، ومعه الثروة، لا بالتدفُّقات النقدية الخارجية التي تحوّلت في مرحلة الانهيار الاقتصادي، إلى رافعة بديلة للصعود الطبقي بعد انهيار الروافع الداخلية جميعاً، وعلى رأسها الدخل بالعملة الوطنية. العائلة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى كانت قادرة في ذلك الوقت، على امتلاك أكثر من عقار، فضلاً عن اقتناء سيارة أو أي وسيلة نقل خاصّة أخرى، ولكن ليس بفضل فارق سعر الصرف كما هي الحال الآن، ولا حتى بسبب الادّخار بالعملة الأجنبية أو الذهب. الإنفاق السنوي من الأجور في حينه، أي في الحقبة التي سبقت عام 2011، لم يكن يضاهي بالنسبة إلى هذه الطبقة، معدّل ما ينفقه الأغنياء في شهر واحد. ومع ذلك كان ثمّة رفاهية تجعل حصّة هؤلاء من الناتج المحلّي، متناسبة مع الأسعار ومعدّل التضخّم، ومتوسّط الدخل نفسه. وهذا يعني أنّ الاقتصاد كان يضمن لممثّلي هذه الشريحة، القدرة على الإنفاق، بوتيرة ثابتة ومستقرّة، تجعل من إنفاق الأغنياء استثناءً، قياساً إلى ما يحصل مع الطبقات الأدنى. وهو ما كان يضمن ليس توزيعاً أكثر عدالةً للثروة فحسب، بل أيضاً حفظاً أكبر للتماسك الاجتماعي الذي تُعدّ الطبقة الوسطى، بشرائحها المختلفة، ركيزته الأساسية. وهنا عودة إلى الناتج المحلّي الذي كان يضمن كلّ ذلك، حيث كان يحقّق قفزاتٍ متتالية، كتعبيرٍ عن تضافُر مجموعةٍ من العوامل الإنتاجية الداخلية، لمصلحة زيادة حصّة هذه الدولة أو تلك، من التبادل التجاري، مع الإقليم والعالم. ثمّة عوامل عديدة ساعَدَت في ذلك الوقت على زيادة الناتج المحلّي، إن لم يكن تضاعُفُه أيضاً، أهمّها انتفاء عامل الهجرة، الذي لم يكن موجوداً إلا في حدود الطموحات الفردية والسفر إلى الخليج للعمل. وبالإضافة إلى ذلك، كانت غالبية قوى الإنتاج والعمل التي هاجرت لاحقاً، تعمل في الداخل، والثروة التي تُنتِجها، سواء في قطاعات الزراعة أو الصناعة أو الخدمات والتجارة، هي حصيلة عمل حقيقي، مرتبط بعوامل الزمن والجغرافيا، في هذه البقعة من الأرض.

هذا كان سبباً أساسياً في تعزيز، ليس فقط عملية التصدير والتوريد إلى الخارج، ومعها تدفُّق العملة الصعبة إلى الخزينة، لتوسيع هامش عملية الإنتاج، بل أيضاً ربط التبادل التجاري الذي يحصل وفقاً لها، باستقرار سعر الصرف تجاه الدولار أو اليورو. وبالتالي حصول كبح تلقائي للتضخّم لإبقاء الأسعار عند عتبة يمكن التحكّم بها دائماً، من دون الحاجة حتى إلى استخدام سياسة أسعار الفائدة، أو سواها من الأدوات النقدية. انعكاسُ ذلك على الاقتصاد كان أبعَد من مجرّد زيادة حصّة الفرد من الناتج المحلّي. فهذا الأخير هو كناية عن مؤشّر تقني، على ظاهرة سوسيولوجية تتصل باستقرار المجتمع، وارتباط دخل أفراده وإنفاقهم الاستهلاكي، بتمرحل فعلي للطبقات الاجتماعيّة، ولا سيّما بالنسبة إلى الطبقة الوسطى، التي كانت لا تزال تعيش في هذه المرحلة، ذروة صعودها.

صناعة الانتماء عبر المُلكية والإنتاج الرمزي

في هذا السياق، الذي يجعل من الدخل بالعملة الوطنية الرافعة الحصريّة للصعود الطبقي، تبدو المظاهِر المرافِقة لهذا الصعود كأنها تعبير عن الانتماء للبلد أو اقتصاده، أكثر منها عن الرفاهية المنفصلة التي يغرق فيها الأغنياء الجُدُد، أو ما كانوا يسمّون آنذاك «أصحاب الياقات البيضاء». المُلكية هنا، مثلها مثل الدخل المرتبط بالعملة الوطنية، لا تعود امتيازاً طبقياً حصراً، كما هي الحال مع الطبقات الأغنى، بل تأخذ أشكالاً متناسبة أكثر مع هذا النمط من الإنتاج الذي يعبّر عن استمرارية حضور «الدولة الاشتراكية»، أو لِنَقُل هياكلها الباقية، في الاقتصاد، وحتى في السوسيولوجيا والثقافة.

> أهمّ مظاهر الانهيار هو فقدان القدرة حتى على الاحتفاظ بشكل المُلكية القائم والذي كان في السابق مدخلاً أساسياً لتثبيت الوجود والكينونة

العَقار السكني أو التجاري في هذه الحالة، يتحوّل إلى حيّز، ليس فقط للسكن والعيش أو حتى الادّخار وتحقيق الربح النسبي، بل أساساً لإنتاج العلاقة مع الجغرافيا الاجتماعية، بحيث يغدو نمط الإنتاج القائم على الدخل بالعملة الوطنية هو المدخل أو الإطار للانتماء أكثر إلى المكان أو إلى الحيّز الجغرافي الذي تقع الشقة أو المحلّ التجاري، في إطاره. هذه المعادلة تنسحب على الربح الذي يتحقّق لهذه الطبقة من تأجير الشقق نفسها أو «استثمارها تجارياً». فالربح المتأتّي من عقود الإيجار، والمُضاف إلى الدخل الأساسي الخاصّ بالوظيفة في قطاع عامّ أو خاصّ، لا يُستثمَر في أعمال تجارية رائجة وذات مردود سريع لتحريك رأس المال باستمرار، بل يُنفَق على رفاهية محدودة في الزمان والمكان. وهذه الأشكال من الرفاهيّة لا تتّسم بطابع سياحي أو ترفيهي تقليدي، بل تعبِّر في سياق الصعود الطبقي للفئات الوسطى، أثناء الحقبة الدولتيّة هنا، عن تصوُّرٍ معين لشكل العلاقة مع البلد واجتماعه واقتصاده وثقافته. الإنفاق بهذه الطريقة، سواء على السلع أو الخدمات بأشكالهما المختلفة، يساعِد على تثبيت هياكل للهويّة تجعل من الصعب، على أيّ هياكلَ أخرى مجاراتها، حتى لو كانت مساهَمتها أكبرَ في الدخل القومي، وفي تشغيل القوى العاملة، وزيادة حصّة البلاد من التبادل التجاري مع الخارج. الطبقة العاملة لها النصيب الأكبر من هذه الزيادة، ومعها على الطرف المقابل أو النقيض، أصحاب الرساميل، في هياكل الصناعة والتجارة والخدمات. على أنّ مساهمة الطرفين رغم أهميتها القصوى، لا تحمل الرمزية نفسها التي تنطوي عليها نظيرتها الخاصّة بالطبقة الوسطى، حيث الإنتاج هنا لا يقع ضمن النطاق المادّي بل الرمزي. وهو ما يجعله كثيفاً إلى حدٍّ كبير، ولصيقاً، من حيث الحصيلة النهائية، بما يُراد للحقبة نفسها أن تكونه، في سياق استمرار صعود البلد، ومعه طبقته الوسطى، ذات المحمول الرمزي الهائل.

مرحلة الأفول النهائي

ظلّت هذه المعادلة قائمة، حتى حين تحلّلت بنى الدولة الاشتراكية السابقة، على اعتبار أنّ الصعود كان يحمل في طيّاته بذور استمراريّةٍ تتجاوز نمط الإنتاج نفسه، إلى شكل العلاقة مع هياكل الدولة التي تملك من المرونة ما يكفي، للتأقلم مع الانتقال الحاصل من الاشتراكية إلى «رأسمالية الدولة». الشرعية التي أضفاها الاعتراف المتبادل بالوجود، في الحقبة الجديدة، سَمَحَ للطبقة الوسطى بالاستمرار في مزاولة، ليس فقط طقوسِها، أو نسق حياتها، بل أساساً، نمط إنتاجها الرمزيّ. وهو نمط ينطوي على علاقة مع المكان، تتعدّى بكثير شكل المُلكية القائم، إلى أُفُقٍ يجعل من الصكّ التجاري، الذي لا يتجاوز في الأحوال العادية، الإقرار بمُلكية الأرض أو الأصل العقاري، إطاراً أوسع لمعاودة تثبيت الانتماء إلى البلد، واقتصاده واجتماعه وثقافته. على أنّ ديمومة هذه العلاقة لم تكن ذات طابع نهائي، بدليل ما حصل ابتداءً من عام 2011، حين انتقل التحلُّل والتفكُّك، من الهياكِل الدولتية السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلى شكل العلاقة نفسِها، بحيث لم يعد ممكناً في ظروف تشهد هذا القدر من الفوضى والانقسام الحادّ، إعادة إنتاج شروط الاعتراف المتبادَل بالشرعية، واستمرارية الوجود. هذا جعَلَ القدرة على التأقلم مجدّداً، مع المتغيّرات، أقلَّ بكثير، ولا سيّما بالنسبة إلى الطرف الذي تمثّله الطبقة الوسطى. فهذه الأخيرة لا تملك من المرونة والأدوات (بخلاف الدولة أو السلطة) ما يكفي، لإعادة بناء العلاقة حين تَدُبُّ الفوضى، وتهتزّ المحدّدات السابقة للاعتراف المتبادل، أو تنهار. وأهمّ مظاهر الانهيار هنا، هو فقدان القدرة، حتى على الاحتفاظ بشكل المُلكية القائم، والذي كان مدخلاً أساسياً لتثبيت الوجود والكينونة، سابقاً. وذلك لمصلحة فئات جديدة عرفت كيف تتأقلم، بسرعة، مع المتغيّرات التي حملتها الحرب والانهيار الاقتصادي، ولكن من دون أن تتحوّل بالضرورة إلى طبقة وسطى جديدة، لأنّ طبيعة صعودها تفتقر، بشدّة، إلى التقليد الخاصّ بهذه الطبقة. صحيحٌ أنّها ورثت عنها صكوك المُلكية، بعد انتقال الثروة إليها، مع شُيوع ظاهرة الهجرة الكثيفة وبيع الأملاك الخاصّة، ولكن طبيعة الإنفاق من هذه الثروة كانت مختلفة، ومعها أيضاً شكل العلاقة مع المكان والجغرافيا الاجتماعية، الذي كان يميّز التقليد المندثِر، السابق. وأهمّ من هذا وذاك، الإنتاج الرمزي نفسه، الذي لم يتراجع فحسب مع صعود الفئات الجديدة، بل اضمحلّ نهائياً، لتفقدَ بذلك العلاقة مع هياكل الدولة أو السلطة، بعد كلّ هذه التحوّلات، أهمّ أركانها، على الإطلاق.

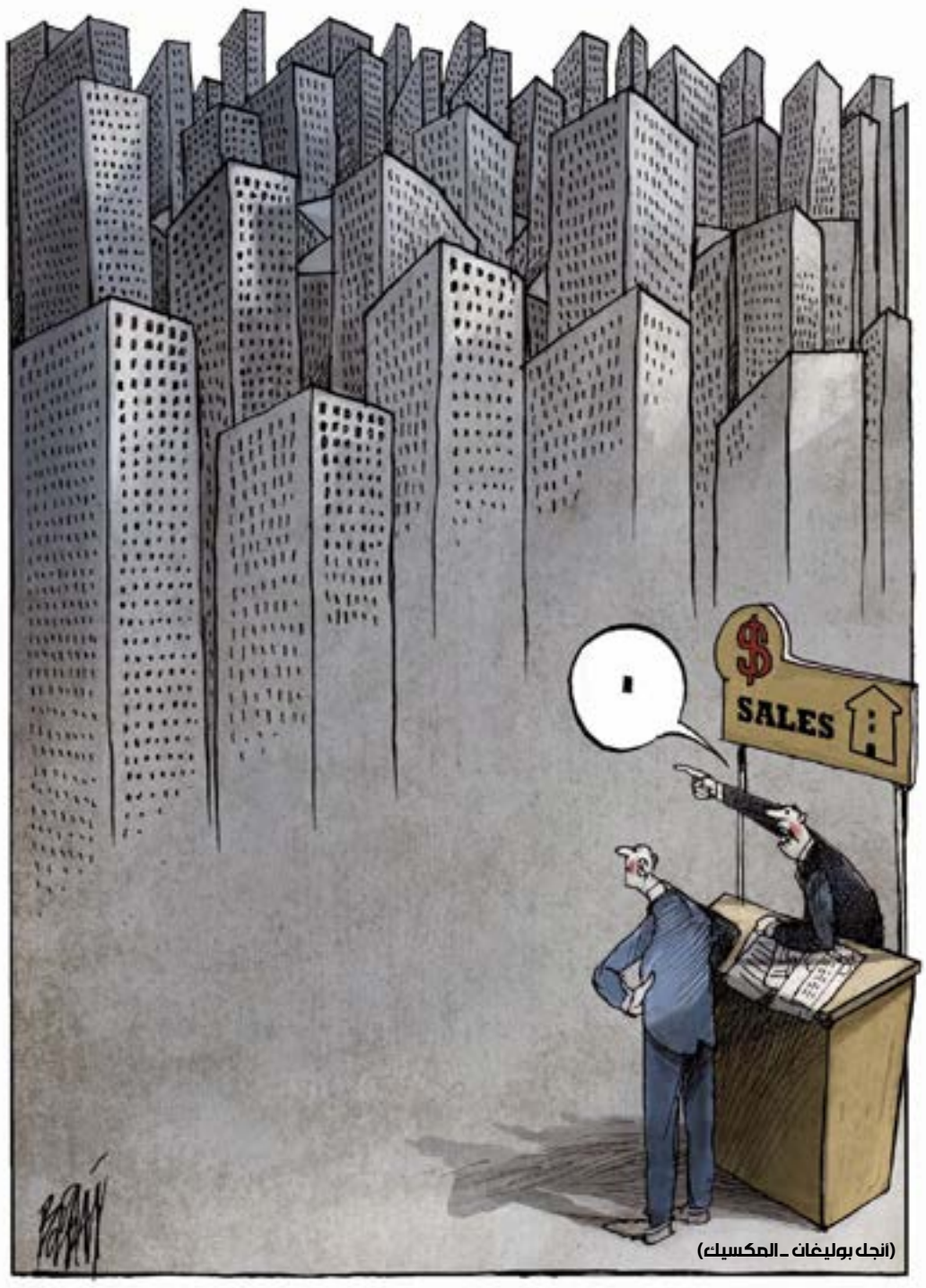

(أنجل بوليغان ـ المكسيك)